

کتابخانه
میراثورای
اسلامی

۱۷

شماره قفسه ۱۷۳۷۰

RG 149

المنداد
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين

طبرستان در اصل برده بود و در آن شهر است که طبرستان نام دارد
و این شهر را از آنکه از آنجا که آمدند و از آنجا که رفتند
بواسطه منتهی به شهر است که طبرستان نام دارد
و این شهر را از آنکه از آنجا که آمدند و از آنجا که رفتند
بواسطه منتهی به شهر است که طبرستان نام دارد

النسابة في...



سید محمد علی شاہ

ماہنامہ کتاب

Y. A. V.

Y. A. V.

شرح كتاب الامام ابو الحسن عليه السلام في تفسيره
قال رسول الله صلى الله عليه وآله لا اله الا الله
فمن دخل حسني امن من عباده صدق
وقال ايضا رسول الله صلى الله عليه وآله
قراءة سورة قد هو الله احد حدى
عشر رقم وصح اجماع الاموات اعطى
من الاجر بعد الاثبات

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن
موسى عليه السلام
الذي جعل القرآن
موسى عليه السلام
الذي جعل القرآن

$$\begin{array}{r} 1737 \\ \hline 208525 \end{array}$$

Handwritten text in Persian script, likely a manuscript or document. The text is written in a cursive style and includes several lines of prose. A large, stylized signature or seal is visible on the right side, and a circular stamp or seal is present at the bottom right corner.



وبسبب

كما ينبغي ان يتعلم العبد ان الله تعالى لا يوفق العبد الا بما يشاء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل العبد المريد في العبد المريد الذي شرع لعباده الصلوة وسيلة الى الفوز بمنزلة الثواب وفصلها على جميع الاعمال البتة فامر بالمحافظة عليها في محكم الكتاب والصلوة واليتم على افضل الناس والمصلين من المسلمين والنبين محمد وآله اثناء الدين وحفظه الى الابد

وبعد فان الناس من اجلته من افضل الطاعات واسعا في قضاء حاجته من ارقب الثبات ان التمسك بموعدة تنقل على واجبات الصلوة المفروضة وما عساه يسرع من المدة وما جدير بالمعاونة الى اسعاده بتحقيق مراده وامداد به بل امره بالسؤال والفعل

ما حوله فاستغنى الله تعالى وكتب ما ينبغي حسب الجوار

تثبت بالاعمال والبر والحق وان يرفع الله المستغنى وثبت له بمقامه صدق يوم الدين انه وحده ذلك والقد عليه

مهمة على مقدمة وابواب وخاتمة اما المقدمة فالصلوة لغة الدعاء

ملكى قل الطلعة

الدليل
وهو ما ينبغي ان يتعلم العبد ان الله تعالى لا يوفق العبد الا بما يشاء

المندرج على حال الاستقبال مستقبلا للبر والبعض الصلوة فردا في العبد بالصلوة او على عكس صلوة المضطرب القلة بعد فانه شتر طبع الصلوة

بالصلوة فاستقام وهي واجبة ومندوبة فالواجبة اقسام منها اليقينية وجوبها شرعا لا يخرج عنها احد من المسلمين والواجبة منها اليقينية وجوبها ثابت بالنفس والاجماع بل هي من ضرورات الدين حتى ان من تركها

كافرا لم يدع شبهة محتملة ولا يرب منها افضل الاعمال الدينية ولا احدا مملوء بذلك والادان والاقامة مرجحان في الدلالة ولا استبعاد بعد وقد

النقص وخفاء الحصة لا يقتضي فيها ويرشد اليه ان الحصة شائعة

المال والركوة مائة محصة ومن قبل السادة حال الخوف من العبد

والركوة اجبارا والصلوة ليس بعلل محضا وما يوجد في بعض الاجناس

من تعصم عن الصلوة وما شاق وشرب وجوهما اللغو والحقد في

الطهارة من الخوض والنفس على تفصيل الاسلام في الكافر وان

لم يرض منه وجب ما هو عليه الله تعالى وصفاته التسوية والسلب

علاه وحله وسبوت نبينا محمد صلى الله عليه وآله وامامة الائمة عليهم

السلام والاقتران بجميع ما جاء به النبي صلى الله عليه وآله وسلم من احكام

السلام والاقتران بجميع ما جاء به النبي صلى الله عليه وآله وسلم من احكام

السلام والاقتران بجميع ما جاء به النبي صلى الله عليه وآله وسلم من احكام

المعاد بالليل لا بالتقيد وطريق معرفة احكامها ان كان بعيدا عن الاما
الاخذ بالادلة التفصيلية في اعيان المسائل ان كان مجتهدا والرجوع
الى المجتهد ولو بواسطه وان تعددت مقلدا واشترط الا انه لو كان مجتهدا
ومع التعدد يرجع الى العلم ثم الاودع ثم يتغير ولو في احاد المسائل الى
المسئلة الواحدة في ايتين ثم يشترط عمالة الجميع وثبت الاجتهاد
بالممارسة المطلقة على الحال العالم بطريقه وان اعلن العلماء بطلان
والعدالة بالعامة بالاطمئنة وشهادة عدلين والشيع **اما**
الابواب فاربعة **الاولى** في الطهارة وفيه فصول الاول في اقسامها
واسبابها الطهارة هي الوضوء والغسل واليتم على وجه ثان في اقسامها
الصلوة وكذا غيرها واجزئها فلو واجب الوضوء ما كان لو اوجب
الصلوة والطواف ومن ثلثة التائب والمندوب ما يوافق في
الواجب الغسل ما كان لا محذورا لثلاثة اولا دخول المساجد
في غير المجتهدين او فزاده الواجب ان وجب الا غسل المسوي لوضوءه
مع تنسيق الليل لا لفعله وكذا الحائض والنفساء اذا انقطع دمها
قبل العجم فعمل والمستحاضة الكثيرة الدم على تفصيل والمندوب ما عدا
بغيره

والواجب من اليتيم ما كان لاحد الامور المذكورة ولم يخرج الحب والحائض
والنساء من المجتهدين والمندوب ما عداه وانما امر الوضوء كما
ولم يخرج البول والغائط منفصلا واليتم من الطبيعي وعده اوصافا
معدا ١١ وعند الطبيعي والدم المطهر الحمر ولو عد بواو كل من العقبيل
والاستحاضة على وجه الغسل بالحناء والحصى والاستحاضة على
القليلة والنفساء ومن المجتهد محسوس موت المسلم من مجتهد واليتم
بموجبها والغسل من فعل مبدل وقد يجب ثلثة بالندوة وشبهه
وتنفي اجتمعت اسباب كفا في انهما قصد الاستحاضة او الوضوء مطلقا او
او مضافا الى احدهما في اخر الوضوء الغاية عند قولان والاخر اذ
ويجوز على المتخلفين العهود عن ما ظهر من وجوب استبدال القبلة
استبدالها ولو في الابنية والاستحاضة من البول بالما وخاصة المشهور
اقتدار المثلث فيعتبر الغسل وكذا في الغائط المتعدى والعقبية
ويجوز في غيرهما ومن ثلث طام حلق قاله ولو احراف
مجاوذة ما وان حرم فان لم يبق منها وجب الزيادة ولو في مجاوزه والثاني اقول المكل ولو في
اعتبر الاكمال ولو في ذلك بين الطبيعي وغيره مع اعتياده فهو في الاودع فانهما الا
الاقتداء بالهوى

الصلوة والوضوء واليتم من المجتهدين والمندوب ما عداه وانما امر الوضوء كما
ولم يخرج البول والغائط منفصلا واليتم من الطبيعي وعده اوصافا
معدا ١١ وعند الطبيعي والدم المطهر الحمر ولو عد بواو كل من العقبيل
والاستحاضة على وجه الغسل بالحناء والحصى والاستحاضة على
القليلة والنفساء ومن المجتهد محسوس موت المسلم من مجتهد واليتم
بموجبها والغسل من فعل مبدل وقد يجب ثلثة بالندوة وشبهه
وتنفي اجتمعت اسباب كفا في انهما قصد الاستحاضة او الوضوء مطلقا او
او مضافا الى احدهما في اخر الوضوء الغاية عند قولان والاخر اذ
ويجوز على المتخلفين العهود عن ما ظهر من وجوب استبدال القبلة
استبدالها ولو في الابنية والاستحاضة من البول بالما وخاصة المشهور
اقتدار المثلث فيعتبر الغسل وكذا في الغائط المتعدى والعقبية
ويجوز في غيرهما ومن ثلث طام حلق قاله ولو احراف
مجاوذة ما وان حرم فان لم يبق منها وجب الزيادة ولو في مجاوزه والثاني اقول المكل ولو في
اعتبر الاكمال ولو في ذلك بين الطبيعي وغيره مع اعتياده فهو في الاودع فانهما الا
الاقتداء بالهوى

الثاني في المياه وهي مطلق ومضاف

الاسم المطلق هو ما ليس متعلقا
بغيره فان لا فاه طاهر فهو على حكمه وان تغيره ما لم يتغير اطلاق
الاسم المضاف عليه الى قيد فان لاقته النجاسة فان كان جارا وهو المضاف
لم ينجس بها وان نقص عن الكمال تغير لونه وطعمه او ريحه فينجس
المتغير وما بعده ان نقص عن الكمال استوجب التغير نحو ان يطهر من الماء
المتغير ولو من نفسه وهو الماء المضاف المستعمل على الكثرة وهو الماء النقي
كلما كان وان كان كذلك نجس به ان نقص عن الكمال في طهره ما لا تمام
في طهره وان كان كذا فاضا عدا وهو ما لم يكثره انما هو متعلق بالمتغير وان
وسبعة اثمان او كان وزنه كذا وما يتاثر طهره الى ان ينجس الا بالغير
ويظهر ان الماء كذا فاضا عدا فان لم يزل المتغير فاضا حتى يزول وان كان
يترسخ بالغير اجماعا لا بالملامات على الاصح ويظهر ان النجس حتى يزول
النجس وعلى القول بالنجاسة بالملامات ينزع النجس بها عند جماعة ولو لم يزل
النجس والنجس هو وقوع المسك المضاف والنجس هو النجس المضاف الى جميع
الماء وطهرت الحمار والعلف والذابة والبقرة كذا وطهرت الانسان وان كان

والماء المضاف
والماء المضاف
والماء المضاف

كافرا عند اكثر سبعون دلو معاودة ونحوه للعادة الذائبة ولا يجوز
لموت الكلب غمره والدم الكلب كذا في الشاة ولو لاجل ان تكون ماء
المطهرية البول والعدس ورجاء الكلب عشرة للعادة الذائبة والدم
الكلب كذا في الطير وسجلونه ولم يزوج الكلب حيا والذابة مع النجس

الاشفاق ولو للصبي واغتسل الغيب على اشكال ونحوه ليرق حلال
الرجاح وتسلطت الحيض والنفاس في الارض ولو لم يزل الوضع
العصاة وشبهه وعلى ما اخبرناه فكل ذلك نجس ويجب غسله بالماء
والماء العذب خمس اضعاف ان كانت الارض صلبة او كانت التراب على

والمضاف الاتصاف بالاسم باطلاعه ويصير
بما يليه الاطلاق وهو الاصل طاهر لان
خدا ولا يزل نجسا وان اضطر الى الطهارة معه يتم ويجوز الملامات

وان كثر ويظهر بصيرته مطلقا وان بقي النجس لا يختلا طه بالكلية
مع بقا الاضافة ولا يخرج طهره مسلوب الاوصاف بالمطلق قد
مخالفا وسطا واشبع حكم الاكثر ولو اشبه المطلق بالمضاف يظهر بكل
منها مع فقد اليقين بمشبهه اما المشبه بالنجس والمغصوب فيجب اجتنابه

والماء المضاف
والماء المضاف
والماء المضاف

هذا هو المضاف
والماء المضاف
والماء المضاف

هذا هو المضاف
والماء المضاف
والماء المضاف

ولو قدر المطلق عن الطهارة ولكن نجس بالمضاف مع بقاء الإطلاق وجب
 المزج على الأصح ان لم يجد غيره والاعتبار **الشهر** ما يشره جسم حيوان وهو
 تابع له في الطهارة والنجاسة والكراهة ويكره سور الدجاج والدوا
 والبغال والحمير والحماض المتخمة وما لا يركل لحمه كالجلال والكلب مع
 من الخلع عن النجاسة والفارة والوزغة والحية والثعلب الارنب
 في الطهارة مطلقا فان فعلنا الحديث بحاله بعيد مطلقا وكذا الحديث
 على تفصيل يأتي ولا في الاكل والشرب الا عند الضرورة فيقتصر على القدر
 الضروري والمقتصر عن الاعضاء في الطهارة بين طاهر اجماعا وطاهر
 على الاصح في مستعمل الكبر وان كره وعن محل الحديث نفس تغيره ولا على الاشهر
 اذا كان له مدخل في التطهير علما والاستحباب من الحديث في خاصة فان
 طاهر ما تغير بالنجاسة او تلاصقه بمجاسة غير المحل ولو زاد الوزن فوجها
 ويكره استعمال المستعمل في الاناء وان استطاع المسحوق بالبار في غسل
 الاموات **الثالث** الوضوء وتجفيفه اليد بمقارنة لغسل الوجه و
 يجوز تركه فيما عدا غسل الكفين اذا كان مستحبا واستند اليها حكمها الخاف
 ان يكون في ذلك عيبا

في الطهارة ما يشره جسم حيوان وهو تابع له في الطهارة والنجاسة والكراهة ويكره سور الدجاج والدوا والبغال والحمير والحماض المتخمة وما لا يركل لحمه كالجلال والكلب مع من الخلع عن النجاسة والفارة والوزغة والحية والثعلب الارنب في الطهارة مطلقا فان فعلنا الحديث بحاله بعيد مطلقا وكذا الحديث على تفصيل يأتي ولا في الاكل والشرب الا عند الضرورة فيقتصر على القدر الضروري والمقتصر عن الاعضاء في الطهارة بين طاهر اجماعا وطاهر على الاصح في مستعمل الكبر وان كره وعن محل الحديث نفس تغيره ولا على الاشهر اذا كان له مدخل في التطهير علما والاستحباب من الحديث في خاصة فان طاهر ما تغير بالنجاسة او تلاصقه بمجاسة غير المحل ولو زاد الوزن فوجها ويكره استعمال المستعمل في الاناء وان استطاع المسحوق بالبار في غسل الاموات الثالث الوضوء وتجفيفه اليد بمقارنة لغسل الوجه و يجوز تركه فيما عدا غسل الكفين اذا كان مستحبا واستند اليها حكمها الخاف ان يكون في ذلك عيبا

التوضؤ لاستباحة الصلوة ويجزئ به ثوبه الى الله ولو حرم الوضوء او كفي بوضوء ان لم يكن
 الحدث والا انصرف على ثوبه لاستباحة الوضوء الضميمة الان بقصد رفعه سابق على
 زمان النية فيلحق به ولو وضعت يداك في الماء جازيا الوجه وغسل الوجه من فصا
 شعر الرأس ولو حكما يابسا الى محاذ الدفق طولاً ومحوه الابهام الوسطى
 عرضاً ولو حكما وغسل ظاهر الشعر ما تحته وان خف ولا تستر من الحية و
 ان استحبنا وغسل اليدين مع الزقين والابتداء بهما وتقديم اليمنى غسل
 الشعير ما تحتها والرايد من لحم واصبع وظهر وان طال ويدان لم يمتنع عن
 الاصلية او لم تكن فوق المرفق ومسح قدمي شعر الرأس المختص به او بشرته
 ببقية البلل عساه ولو نكسوا ومسح بشرت الرجلين من رؤس الاصابع الى
 العظمين النابتين في وسط القدم عساه بالبلل ولو من شعور الوجه وكذا
 مكسوا ويجب له اذ بالهنيئ والترتيب كما ذكره والمواظبة على ان يكون طهارة
 قبل جفاف ما تقدم ومع التعذر لا فراط الحرق وقلة الماء قبل بالسقوط بسقوطه ثم يمسح
 ليس بعينه والمباشرة بنفسه اختياراً وطهارة الماء وطهارة يديه وفي الغسل
 والاخته والباحة المكان ولو طاهر او طهارة المحل خاصة بهما ولو
 تدرجاً في التيمم تفصيل ومتى شك في شيء من افعاله قبل التيمم اعاده و
 بعد التيمم لا يتركه في شيء من افعاله

في الطهارة ما يشره جسم حيوان وهو تابع له في الطهارة والنجاسة والكراهة ويكره سور الدجاج والدوا والبغال والحمير والحماض المتخمة وما لا يركل لحمه كالجلال والكلب مع من الخلع عن النجاسة والفارة والوزغة والحية والثعلب الارنب في الطهارة مطلقا فان فعلنا الحديث بحاله بعيد مطلقا وكذا الحديث على تفصيل يأتي ولا في الاكل والشرب الا عند الضرورة فيقتصر على القدر الضروري والمقتصر عن الاعضاء في الطهارة بين طاهر اجماعا وطاهر على الاصح في مستعمل الكبر وان كره وعن محل الحديث نفس تغيره ولا على الاشهر اذا كان له مدخل في التطهير علما والاستحباب من الحديث في خاصة فان طاهر ما تغير بالنجاسة او تلاصقه بمجاسة غير المحل ولو زاد الوزن فوجها ويكره استعمال المستعمل في الاناء وان استطاع المسحوق بالبار في غسل الاموات الثالث الوضوء وتجفيفه اليد بمقارنة لغسل الوجه و يجوز تركه فيما عدا غسل الكفين اذا كان مستحبا واستند اليها حكمها الخاف ان يكون في ذلك عيبا

في الصلاة
في الصلاة
في الصلاة

الامع البغاف فيلستان وبعده لا يثبت ولو ثبت الاخلال بواجب اقبه على
الحالين ويستطاعت اعتبار الشك بلوغ الكثرة ومن ثبوت الحديث او الظاهر و
شك في الصلوة بمقتضى وان يتقنه ما وشك في السابق فان جعل جاله قبل
زمانها من انظر والا احد نجد ما قبلها على الاصح ولو افاد المتعاقبين
بنى عليه والمجايز في موضع الفصل تنزع او تخلل حتى يصل الماء الى البشرة
مع الطهارة فان تعدد دسج على ظاهر ما طهر في موضع المسح تنزع مطلقا
وان تعدد فالصح وكذا الصلوة للصوف **الاربع** الفصل وهو انواع
فصل الجنابة قبل انزال المني على كل حال ولو وجد انه في الثوب المنفرد
ويحكم بالبلوغ به مع امكان لا في المشترك فيستطاع عنهما والجماع حتى
الحشفة او قد رها في فم او بولد كذا وانى حتى اوميت والتايل كالتايل
وفي البهيمة قول والوجوب او غير ذلك لا يتعلق به حكم الحديث للرجوع
والحرمة في غير فصل الصلوة والصوم والطواف ومن خط المصحف
واسم الله تعالى وبنيانه وائمة عم ودخول المسجد خاصة والصلوة مطلقا
ووضع الشئ فيها وقراوت الرأى الامم وابعاضها ولو بغضا شترها
بنية احدهما وجب في الفصل البتة مقارنة لمقدم الانفعال المستوية او

جزء من الرأس مستدامة الحكم الى آخره اغتسل للاستباحة الصلوة لوجوبه قربة
الى الله ولو صح الرفع او الكنى ما صح على سابق تفصيله وغسل الرأس وقبة
والاثنين وما ظهر من الضاحج ثم الميا من الميا من غسل الميا من غسل
الماء وان كان كيف لا غسل الشعر لان يتوقف غسل البشرة عليه ويجوز في
غسل المحورتين والبشرة ما في جانب شاة والترتيب كما ذكره لا الموالاة في
يسقط بالارأس فيعاقب بالية اصابة الماء بجزء من البدن ويتبعه باليا
من غير تخلل ولو وجد بعده لمعة لم يغسل اعادة ان طال الزمان بحيث
ينشئ الوحدة عفا في الترتيب يغسلها ما بعد ما يغتسل الاستبراء بالبول
المتمثل ويجوز بعده ولا امر للامسح به وبدونها والا لا حاجة مع
يعيد الفصل ويدون الثاني يعيد الوضوء ولو احدث في اثنائه كفاء الاثما
على الاصح ولو قام على مكان نجس ظهر المتنجس ثم افاض عليه الماء للفصل
للخص والاستحاضة والنفاس ومن لبت لفصل الجنابة الا انه لا بد من
الوضوء قبله او بعده ولو تخلل الحدث كفى اتمامه مع الوضوء **والجنس**
هو الله المتعلق بالعدة اسود جارا عبطا غالبا ومحمد بالبلغة شعاعه
ياثية بلوغ سبق ان كانت قريشه او بنطية وحسين في غيرهما ويتميز عن العذرة
تأنيده برسيدن حرو غلامه

في الصلاة
في الصلاة
في الصلاة

هذا هو الوجه الثاني في بيان ما يجب من غسل الرجلين في الوضوء

او من لم يهر او الغسل جميعا او غسلا على قواوى او المقتل
ليقتل سببا او قتل به فلا غسل ولو سمن لم يهر بعد الدوا غسل فاسدا ولو
بغسل الكافر لغزوة فقد المائل والمحمي للمسلمين او سبق موته قبل او قتل
بغير ما غسل له او كان ستميا ولو عن بعض العضلات او فقد في غسل احد
المخيطين او كان كافرا او ان غسل وجب الغسل وانما يجب الملاقى مع الرطوبة
على الاقوى ويجب على كل مكلن على الكفاية توجيه المحضر المسلم من يحكمه
الى القبلة بل على كل من ظهر وجهه وجعل رجليه الى القبلة بحيث لو جلس المكلن مستقبلا
ثم انزلت الحاشية عن بدنه ثم غسلت باطراف يديه ثم مسح السدرة ثم مسح رجليه
كافوا ذلك ثم مسح خلاصتهما وهو الزاخر من رتبتهما كالباقية ويسقط الترتيب
بغضه في كثير من اماكن الدنيا او في كل غسلة ويجزئ منه واحدة لهما من
الى القبلة كالمحضر ولو تعدا في كل غسلة ثلثا بالزواجر ولو وجد ماء
غسل قدم السدرة ومعه من المقود ولو لم يجد شيئا منه فاشا على الاقوى
واولى الناس بغسل الزوجة ثم الرجلان الممارعة ثم الاجانب ثم النساء
المحارم ومثله المرأة وتكفيه في مفرق فمفص وانما اختار ابن جنس
ما يصلح فيه الرجل من تركته منه ما على الدين والوصايا ومع تقدمها

اصح

فمن بيت المال او من زكوة وكفن الزوجة المائتة غير المباشرة على
وجهها وان كانت ذوات مال او تحنط مساجده السبعة عشر المأفون
وكيفية القبر الحسين على القيص والاذان انه يشهد الشهادتين ولو بالائتمة
عليهم السلام ويجعل معه جديان من النخل ثم السدرة ثم الخلاف ثم شجر طيب
استجاب لهن ما يجب كفاية ان يصل على المسلم ومن يحكمه ممن بلغ سنة
سنتين واولى الناس بما اولاهم بالادب فالاب واولى ثم الولد ثم الجد ثم الاخ
للأبوين ثم للأب ثم للأم ثم للعم ثم الخال ثم ابن العم ثم ابن خال ومع صغر الاولى
فالجد ثم الكبير ومع فقد فالحاكم امام الاصل الى مطلقا لا عبرة
بأذن الولي ومع تساوى الاولياء والتشاح وتقدم الاقراء فالانفة
فالابن ويستحب الولي مع انتفاء الاهلية ويجوز معها ولا يستحب جما
بدون الله فتصح فرادى وتعتبر فيها الاستقبال وستر العورة دون
الطهارة ويجعل رأس الميت عن يمين المصلي مستلقية وعدم التبا
كثيرا والقيام والنية وتكبيرات خمس والتشهد عقيب الاولى والصلوة
على النبي والعقيب الثانية والدعاء للمؤمنين عقيب الثالثة والتميم
عقيب الرابعة والانصراف بالحاشية وعن المنافع بالارابعة ويدعوا

هذا هو الوجه الثالث في بيان ما يجب من غسل الرجلين في الوضوء

في



المستضعف والطفل بمواضع ثم يذبحه في خيرة نكاح ربحه وتصونه ^{وتحمله}
 الحاملة بان يضحج على جانب اليمين الا في الذمية الحامل من مسلم فستد
 القبله ومع تعدد البهائم او يجعل في صلاه ويرسل مستقبل ويجزئ في القدر
 الا في مواضع ونقل الميت بعد يقفه الا الى المشاهد المشرفة مع عدم الملاءة ولو
 لم يصل على الميت صلى على قبره ولا يحد به **الفاسي** التيم بالصعيد وهو
 الزابى لوان اتفق اولياء الجواريل واجز النورة والجحش قبل
 الاحراق دون المحدث والنبات والمشوب بغيره مع سلب الاسم ولو
 بشر او استجارا وعارية او شاحدا حال ويجب قبول هبته وصية الماء
 لاثنين ومع فقهه فيغار الثوب والبدن وعرف البرائة ثم الوصل لا بالثلج
 ولو امكن الفصل بنداوة فقدم على التيم ويجب جلب الماء في الجهات
 الاربع خلوة في الخربة وغلوتين في السهلة ولو بركله وشراعه وان
 نزارعن عن المثل مع القدر وعدم الحرر وخوف استعماله ولو في بعض
 الاعضاء لقدره ومنه اشين وكذا الخوف على نفس او مال او بضع ولا
 اعادة على من صلى تيم وان كان متعد الغابة او المنوعة بحرام الجمعة
 ويقدر الجنب على الميت والمحدث بالماء المبدل والملاحج وكذا الملقى في

انما

في بعض المواضع
في بعض المواضع
في بعض المواضع

الموت

ساد

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "الشيخ" (the scholar) and "المرجع" (the reference).

يتم تحقيق السلام في الأرض المنشورة
بحكم الرأس البغلي وقيل منق
العين وتشديد اللام مشو
الى البلاد اسم بقول القريب
من الحيد والاورار

2

هذا هو الوقت الذي فيه
يكون الظل في جانب الشرق
ويعبر عن وقت العصر
والوقت الذي فيه
يكون الظل في جانب الغرب
ويعبر عن وقت المغرب

فصل في معرفة الوقت الذي فيه
يكون الظل في جانب الشرق
والوقت الذي فيه
يكون الظل في جانب الغرب
والوقت الذي فيه
يكون الظل في جانب الشمال
والوقت الذي فيه
يكون الظل في جانب الجنوب

المكان الثاني
الاول

هذا هو الوقت الذي فيه
يكون الظل في جانب الشرق
والوقت الذي فيه
يكون الظل في جانب الغرب

بعد عديده في طول اليوم السنة بحكمة وصفاة ونظير الظل في جانب الشرق
ويختص بمقدار ما يتاخر في الانفعال والشرط ان الواجب يتحقق باختلاف
زمن العصر والامام ومصادفة اول الوقت منظر او بعد ما يوحى ونحوه
بعض الافعال كالزواجر لم يجب تأخير العصر بمقدار ما يجب ان يكون مما يند في
او يسجد به اعتبر تقدمه ثم يترك الوقت بينها وبين العصر والظهر مقدمة
فلو مضى الظهر وانقضى العصر في المشترك عدل ان قد كثر في شأنها والا
العصر وان الظهر او وقت الفضيلة الى ان يصير الفجر الزايد مثل
الشخص لا مثل المتخلف قبل الزوال والعصر الى ان يصير مثليه ووقت الاجراء
الى ان يبقى المغرب مقدار العصر فيصير بجاء ولو اذرك قبل المغرب مقدار
خمس ثلثه افعال والشروط ولم يكن صلى وجب الختان او مقدار كفة
وجب العصر اذ هو للمغرب غروب الشمس يعلم بذلك هاب الهمزة المنقبة لا
باعتبار الوقت ويختص بمقدار ما يتاخر في الانفعال والشرط ان الواجب يتحقق باختلاف
معنى الاشتراك الى ان يبقى لا منتصف الليل مقدار العشاء فيختص بها
ووقت الفضيلة الى ان يصير للمغرب هاب الهمزة المنقبة الى ربح الليل ووقت
الاجزاء الى ان يبقى لا منتصف مقدار العشاء ويذكر كذا في النصين ولم

هذا هو الوقت الذي فيه
يكون الظل في جانب الشرق
والوقت الذي فيه
يكون الظل في جانب الغرب

تأخر

بالقبض نحوه ومع فقد الجميع والقبض هو الاستيلاء ويصلح على ما يباح
 امن المطلق وحال الاستيلاء هو ما في الحالين ويجوز السجود اخفض
 يعتبر في السائر ان يكون جلدية ولو دبر او كان شمسها وفي حكمه
 ما وجد مطر وحال كان كافرا وفي سوق الكفر او في يد من قبل الميتة
 بالديار على قول الا ان يجزئ بالذكاة فيقبل بخلاف ما وجد في سوق الاصل
 او مع مسلم غير مستحل او مجهول الحال ولا جلد غير المأكول وان دبر او كان
 ما لا يتم الصلوة فيه من ذوات الشجر او صوفه او وبره الا ان يذبح او يذبح
 جلد على الاصح والسياسة على كراهية ولا سيما في اجزاء الرجل والنهي كما
 لا يجوز لبسه لهما الصلوة في غير الحرب والضرورة ويجوز الكفاية الى
 اربع اصابع واللبنة من ذوات الكثرة ونحوها على حكمه وانما منه و
 الصلوة عليه ويجوز للمرأة لبسه والصلوة فيه والمخرج للرجل والخلط
 الا مع صدق البري عليه لا سيما لا سيما لا سيما ولو لم يجد الا البري على ما
 بخلاف الجنين فيقدم عليه ولا سيما الرجل والنهي ولو خافا او عوجا به ولا
 مغضوبا وان لم يكن سائرا ولو جعل العصب او نسيه فلا اعارة مطلقا الا ان جعل
 الحكم ولو ان المالك لعين اختص الجوارب ومطلقا الجوارب الغاصب والمليحة

فمن

الراجح

لغير القدم وساق له كبر الصلوة فيه ولو منع التبريض الواجبات لعله
 او القام لم يجز الصلوة فيه الا مع الضرورة **الراجح** المالك ونهت بطبيعة
 اما لو كان مملوكا لعين او المنفعة يجوز فيه او لادن فيه احرما
 او ضمنا او نفيا او بشا هذا حال حيث لا مانع فلا يصح في العصب ولو حرم
 سواء فيه فصب العين وهو ظاهر والمنفعة كالدماء الاستيلاء كما
 ولو ان المالك لعين او مطلقا فلما سبق ولو رجع عن الاذن قبل الشروع
 لم يجز الفعل ولو ضاع الوقت صلى جازجا وجده فيه الوجه ويشترط
 طهارة موضع الجبهة من كل نجاسة اذا كان محصورا اما سقطا بقا
 الاعضاء فلا الا ان يتعدى نجاسة التي لم يعن عنها الى المصلى او
 يحوله وفي قوله ذوات الرجل للمرأة او تعدى عليها في الصلوة قولان
 اصحهما الكراهية سواء للرجل والاجنبية والزوجة ولو فصلت احد
 الصلوتين فلا حرج وفيه المنع بالحيض والنفاس او بعد من دم وعرق
 يجب الجبهة في السجود على الارض واجزاها ما لم يخرج عنها بالاستحالة
 كالنقرة والمعدن وكذا النبات الا ان يكون مأكولا او طبعا عاردا كالقطن
 والمكائن ولو قبل ان يجلا ويذول المنع مع النقص او خرف الادمي من نحو

والراجح ان المالك لعين
 او مطلقا فلما سبق
 ولو رجع عن الاذن قبل الشروع
 لم يجز الفعل ولو ضاع الوقت
 صلى جازجا وجده فيه الوجه
 ويشترط طهارة موضع الجبهة
 من كل نجاسة اذا كان محصورا
 اما سقطا بقا الاعضاء فلا الا
 ان يتعدى نجاسة التي لم يعن
 عنها الى المصلى او يحوله وفي
 قوله ذوات الرجل للمرأة او
 تعدى عليها في الصلوة قولان
 اصحهما الكراهية سواء للرجل
 والاجنبية والزوجة ولو فصلت
 احد الصلوتين فلا حرج وفيه
 المنع بالحيض والنفاس او بعد
 من دم وعرق يجب الجبهة في
 السجود على الارض واجزاها ما
 لم يخرج عنها بالاستحالة كالنقرة
 والمعدن وكذا النبات الا ان
 يكون مأكولا او طبعا عاردا
 كالقطن والمكائن ولو قبل ان
 يجلا ويذول المنع مع النقص
 او خرف الادمي من نحو

حجة في مظنة دفعه الثوب ولو لم يجد شيئا وقف أو ما لو كان شيء
 حاله أن يؤكل في أحدهما دون الآخر في كسب اللون أخضر المحرم حال
 الأكل ولو كان شيء في قطرون الآخر فلا طاهر ثم لا يحرم ويجوز
 السجود على الرطاس إن اتخذ من جنين ما يجوز السجود عليه وكبره
 المكتوب منه لقاري المبرور غيره عند الشيخ وهو متجه في غير البحر
 والواجب المساجد المني واستواصا قطرها والفاوت بمقدار ربع
 أصابع مضمومة علوا وانحنا ظاهرا وقعت الجبهة على الأرض ويجوز عليها
 أن كان أعلى بأزيد من أربع والأجزاء حدان من تعدد السجود ويستحب
 السجود على الأرض وأفضل منه التربة الحسينية ولو شرب بالشار
القاسم القبلة وهي عين الكعبة لمن تمكن من المشاهدة والوجه الثاني
 الأصح وهي السميت الذي يظن فيه الكعبة فإن علمها اقتضاهما أن معصوم
 فلا جهتها أصلا وبقتلة المسلمين وقبورهم حيث لا يعلم الغلط مع
 جواز الاجتهاد للمذاق منه وسيرة لأحطوا كفاء والأعمال على
 أمارتها ومن صلى مرقها أو دخلها بما أوزن يديه منها قليلا أو
 يحتاج إلى شاخص لأهل كل إقليم علامات يتجهون بها إلى الكعبة

القاسم

فأهل العراق جعل الحدى وهو حجر مسمى بينه وبين الزيد بن العيص صغار من الجبال
 كحجارة بطن الحوت الحدى رأسه والزبدان الدن يدور في كل يوم
 وليله ذرة كامة حرا الخطب خلف المكاب الأيمن إذا كان مستقيما
 يكون في غاية الخطأ والفرقان في غاية العلو أو العكس ومنز
 الاعتدال على يمينه وشتره على يساره وعكسه ثابرا ولاهل الشام جعل
 الحدى على المكاب الأيسر وسهل وقت طلوع عين العين وعند مغيبه
 على العين اليمنى ونبات فحش عارضيون قمرها وهو غاية الخطأ طها
 خلقوا دون اليمنى وعكسه لأهل اليمن ولاهل المغرب جعل الزبدان
 على اليمنى والعيون على يسار الحدى على الحد الأيسر وعكسه لأهل المشرق
 وما بين هذه البلد أن له علامات معروفة في بعض كتب الأصحاب
 وقد تشابهت من العلامات المذكورة بغرب من الاجتهاد والمشهور
 استنباط القياس لأهل العراق بغير أولوغت العلامات فلا تعليل بل
 يصلح إلى أربع جهات ولوضاق الوقت صلى المحتمل ولو لوجه فاف
 طابق والاعاد مطلقا أن تبين الاستدبار وقر الوقت أن كان إلى قدم علم أن تارة العبد
 محض اليمنى أو اليسار ولو كان محض فليسير انقلابا وان علم في الأثناء
 في تحت يده من المشرق

والوجه الثاني
 الأصح وهي السميت الذي
 يظن فيه الكعبة
 فإن علمها اقتضاهما
 أن معصوم
 فلا جهتها أصلا
 وبقتلة المسلمين
 وقبورهم حيث
 لا يعلم الغلط
 مع جواز الاجتهاد
 للمذاق منه
 وسيرة لأحطوا
 كفاء والأعمال
 على أمارتها
 ومن صلى مرقها
 أو دخلها بما
 أوزن يديه منها
 قليلا أو يحتاج
 إلى شاخص
 لأهل كل إقليم
 علامات يتجهون
 بها إلى الكعبة

الحكمة
في كل وقت
والله اعلم
بما لا يعلمون

لا يستقيم وكذا المصلحة باجتماعها والناسي كالتظان في قول قولي ولو قيل
الاعلامات كونه عايبا وتعذر عليه التعلم او كان مكفونا قلنا العدل العاد
بالاعلامات المحترز عن اجتماعها اما المحترز عن يمين فانه شاهد بخروج الرجوع
اليه بطريق اولي وترى قبل مجاوز رجوع الفاد على الاحتياط اليه
مع منع من القليل فان طابق القلة والاعلامات سبق **في** تعلم الاعلا
حات عند الحاجة اليها وبدونها على احتمال وسقط الاستقبال عند الضرورة
وان علم القبلة كصلوة المطردة والمصلوب والمرضى الذي لا يعبد
من وجهه اليها ولا يصح الرخصة على الرحلة اختيارا وان امكن
استيفاء افعالها وشروطها وكانت بعيدا معقولا وكذا الا رجوع
بخلاف الوفاء بين حليطين او تخليطين حيث لا يضطر بكثرة وكذا الموقوف
المستدرد على الساحل وان تحرك خلاصه كحركة السرير وما لم يرد الى
الاضطرار بما لا يسفينة السايوة في جواز الصلوة فيها اختيارا مع التمكن
من الاعمال والمعيشات خلاف والجواز قريب فلا اصل اعتبار على
القرب بالجواز واضطر تحري القبلة فلما انقضى عرف حتى لا يخرج عن
الاستقبال مع العذر والضرورة يستقبل ما امكن فان صدق قبل التحريم

ان كان صلي على وجهه القبلة في وقت شدة الريح وجوز الطلوع
فان كان وجهه صلياً بالقبلة في وقت شدة الريح وجوز الطلوع
فان كان وجهه صلياً بالقبلة في وقت شدة الريح وجوز الطلوع

فان تعد سقط وكذا الواحد **في** يجب موكد الادان والاقامة
في اليوسية والجمعة دون غيرها ولا يجبان وليقضية الادان ان كان كذا ربيع
مرات وليشهد شهادتين شئ وكذا الحيطات الثلاث ثم كبر وصلى الله
شئ والاقامة كالادان الا ان التكبير بها ولها وتين والتهليل آخرها
مرة ويزيد قبل التكبير ثم هاد قامت الصلوة مرتين **في** الصلاة
افعال الصلوة وهي ثمانية **الاول** النية وهي معتبرة في الصلوة
تقبل ثم كبر عددا وسهوا وشبهها بالشرط الكبر ويعتبر فيه العمد الى
فعل الصلوة المعينة داود وقضاء لوجوبه او ندبه قربته الى الله ويجب
مقارنتها لاول التكبير ولو تداخل بينهما زمان وان قل بطلت واستثنى
حكمها الى الزاخر ولا يشترط تعيين الافعال مفصلة ولا العصر والقما
الافى مواضع التحجير واشتباة العصر بالقمار ان اراد قضاءه و
صفحتها اصلي فرض الظهر ادا لوجوبه قربته الى الله ولو نوى القطع
في الاشياء او فعل المنافي او تردد فيه لو نوى فعل في الثانية او علقه
بامر يمكن او نوى ببعض الصلوة غيرها او بواجبها التذنب او
بادا بها القضاء او بافعال الظهر العصر او التبايع ولو بالذكر المندوب

الحكمة

الحكمة
في كل وقت
والله اعلم
بما لا يعلمون

وسبغ
الفتون

الاعتناء بامر الطهارة فيه اوجها فانها هي التي السجود **وسبغ الفتون**
في كونه ثمانية بعد التزاة قبل الركوع وفي منزلة التوكيد ذلك في اول الجملة
وفي ثانياها بعد الركوع وقبل تحريك التكبير له ورفع اليدين تلقا وجهه
بطونهما الى السماء مبسوطين وتزني الامهاتين والحمد لله نطقا ونفسا
الناهي بعد الركوع ثم بعد الصلوة وهو جالس ولو انتم في حضرة في النظر
ستقبلوا فيل سيمان الله ثلثا ويجوز الدعاء فيه وفي جميع احوال الصلوة
بالمباح للدين والديانة نفسه ولغيره والدعاء على الكثرة والمنافقين بومنه
الآن مستحقه وافضل كل في الروح وفي ذكر الله **الاله العظيم الكريم لا اله الا الله**
العلي العظيم سيمان الله رب السموات السبع وكرت الان خضيت السبع
وما يهين وما يهين وما تحق وهو رب العرش العظيم وسلام على
المسلمين والحمد لله رب العالمين ويؤيد اللهم اليك تحضت الابصار
وقلت الاعلام ورحمت الابدى ومدت الامان وانت دعيت بالا
لمن واليك ترجع ونجوتهم في الاعمال بينا وبين قومنا بالحق وانت
خير الما تحين اللهم اننا نكلمك اليك غيبه نبيا وقله عددنا وكثرة عددنا
ونظام الاعداء علينا ووقع النقي نافع نخرج ذلك اللهم بعد الطهارة والامام

جوز في سبغ الفتون

الرايع

حق نعرفه الله الحق رب العالمين **الرايع** التزاة وهي واجبة غير كين
ويتعين الحد في الشائبة وفي الاولين من غيرها والمبصرة آية منها وفي
كل سورة ويجب سورة كاملة معها في مواضع بعضها ومراعات الاواب المتد
وترتيب الكلمات والآيات على الوجه المنقول هو اتر ويجوز التزاة
بالسبح والعترة على قول قوي واخراج حرفها من فمها كباقي الادكار
الواجبة وموالاة ما غلظ او خلا لها غير ما بعد اعداد الصلوة وناسيا اعداد
التزاة ولو سكنت في ثانياها لبيبة القطع اعداد الصلوة ان طالع يخرج
عن كونه مصليا والتزاة خاصة ان خرج عن كونه تداريا لمصليا
ولو نوى القطع مع السكوت بني على تأثرية المنافي وقد سبق انه مبطل
ولو نوى به ولم يركعت قولان اسمهما البطلان جازي اولي ولا يدرج تكرار
كلمة اوايه فلا صلاح ويروى اعادة ما يسمى انا ولا سورا الزمعة والا
ستعادة من النية عند اتمتها وكذا الحمد عند العطسة والسمية
فان ذلك مستحب وجواب التعليم بمثله فانه واجب ويجب تعذيبه في السورة
فلو خالف عامدا مطلت صلواته وناسيا بغيره السورة والتزاة بالربة فلا
يجوز غيرهما ولو مع العجز ورعاية النظم فلا يجرى التزاة مقطعة كما في العدد

فانما يدين وقصيرهما وطولهما ينبغي كسوتهما الخلة ويجب ان لا يتعد
يقوم غير الركوع ولو قصد غير كسوتهما لزم جديده وجبا الامتصاب ثم
الركوع ولو انفر الى ما يعبر عليه في الانحاء وجبه بحسب المكان ويجب فيه
الطمانينة بمعنى السكون والاستقرار بقدر المقدور لو ارجف لم
يحسنه والذكور افضل من الجناء والاعظم ويجوز ان يركع في كل ركعة
ثلاثا ويخبر في تعيين الواجب منه ولو اطلق اجزا او حل على الاوت
يجزى سبحان الله ونحوهما بعد ذكر او يجب فيه الموالاة وكونه بالتر
مع الامكان وتوقيفه وفعله والاعمال فلو شرع فيه قبل انتهائه
او اكمله بعد رفعه عامدا بطلت صلواته وناسيا لكان ان ذكره كمال
يخرج عن حد الركوع ولو سقط قبل الركوع اعاده او بعده وبطلت
اخره او كان قبله على قول ويجزى رفع الرأس منه صدلا ومطينا بحيث
يكن ولو لم يبرأ وليس كذلك **في تحريك الدعاء** اعلم ان الذكر وقول الله
لمن حمد بعد الرفع والتكبير لله تعالى الى الركوع قائما ولو شك بعد الا
فتصلى في الكمال الانحاء بحيث يصل الى حد الركوع في الحقيقة **الثاني**
السجود ويجب فيه ركعة سجدتان هما معاركن المشهور فلا يسطر الا خلا

ويجب
السلام

بالواحدة سجدا ويجب الانحناء فيه الى ان يساوى سجد السجدة الموقن او
يكون السجودات بمقدار اربع اصابع فقط فان تعدت الاخلوا في جايكن
ورفع ما يجده عليه فان تعدت اربع **في السجود** على الجبهة واليد
والركبتين واليمنى واليسرى والواجب في كل منها سجد ويجب الاعمال
على الاعضاء والمساواة عليها فلا يجزى من منها ولا يجب للبالغة ولو
منه قرح بالجبهة اختار جفيرة ليعتق السليم على الارض فان تعدت
على احد الجنتين فان تعدت فعلت الذنوب ويجب وضع الجبهة على
يمنى السجود عليه كما هو المذكور فيه وافضل سبحان ربك الاعلى بحمد
ويجزى سبحان الله وكلا بعد ذكر او يجب عزيمته مع الامكان وموالاة
وتوقيفه والطمانينة فيه سا حقا بقدره فلو شرع فيه قبل الرفع حمد الساجد
او اكمله بعد رفعه عامدا بطلت صلواته وناسيا لكان ان ذكره كمال
ولو جهل الذكر لم يسقط وجوب الطمانينة ويجب الرفع من السجدين
والاعتدال فيه مطينا ولا يجب الطمانينة في الرفع من السجدة الثانية
ولا يجلس له نعم ليستحب ويجب ان لا يقصد بهوية غير السجود فلو جاز
لاخذ شيء اعاد الى القيام وهو ولو صار بصورة السجود جديدا

و

امكن البطان للإياد **التي** قبل الهوى وبعد الرض من الأولى
 ثم للهوى في الثانية ثم لم ينع منها بعد لا والدعاء امام التسبيح
 وتطهيره وادعاءه في الدعاء بين العبدتين وعند القدر بعد الثانية
 والاعتماد فيه على اليدين بسوطتين سابقا وبعده كبقية **التي**
 التثنية ويجب الثانية مرة وثلاثية والرابعة مرة وليس كذا
 ويجب للبوله مطيما الامم التقية او العزرة وعربية الامم العز
 ضيق الوقت ومولاته وماعات المنقول وهو اشهد ان لا اله الا الله
 وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله اللهم صل على محمد
 وآل محمد فلو ابدله بمراة او استعلا والعطوف او الكتي به او اضاف الاز
 او الرسول الى العزم ترك عبده لم يجر ولو ترك وحده لا شريك له او
 لفظ عبده واظهر المصير في صولة اجز اوله بحسن التثنية وضاق
 الوقت قبل مجي بالحمد لله عبده **التي** التوكيد بان يجلس على وركه
 الايمن ويخرج رجله من تحت جاعلا رجله اليمنى على اليسرى واليسرى
 على الارض ووضع اليدين على الخدين بسوطتين مضموقتين
 الاصابع وسبق باسم الله وبالله وبالحمد لله وخير الاسماءه وزياره الشاء

يستحب

سابع

يستحب

والحيات في الشهد الذي يعلم فيه دون الاول والزيادة في الصلوة
 على النبي وآله واسماع الامام من خلفه **التي** مغلظا الاعتناء
التي التسليم وفروجه بخلاف ولا يربان الوجوب احوط و
 الاول تعين السلام على **التي** وصحة الله وبركاته للزوج والمختار
 بينهما وبين السلام عليا وعلى جاهد الله الصالحين لان في بعض النسخ
 وكلام جميع من الاصحاب انما لا تعد تسليما **التي** البولوك والطائفة
 بعدهم مع الاختار وعقبة مع الامكان او سعة الوقت لانه للزوج
 على الاقوى ويجب مراعات ما ذكره قوله له عزاده او نكر السلام
 او جمع التوبة او وحد البركات او اخر يظهر او عكسه لم يصح ثم ان
 كان المصلي منفردا سلم تسليمة واحدة بصيغة السلام عليهم مستقبلا
 ويحيى بمؤخر عينه عن يمينه استقبالا فاصلا بها الانبياء والائمة
 والحفظة وان قصد الملازمة لجمعهم كان حسنا والامام كذلك لا
 ان يوم يصعد وجهه ويقصد المؤمنين ايضا والمؤمنين مسلمين
 ان كان على يساره احد قتل ولو حاديط عينا وشعلا يقصد بوليها المرد
 على الامام استقبالا وبالائمة الانبياء والائمة والحفظة والملايكة والمؤمنين

وكذا
التا

ويجوز

يحيى

كان خا عا امام الامر
وسواء كان عالما ام لا وسواء
كان سوكا ام ضا عا امام الامر

من صلوة سيدنا محمد
 صلى الله عليه وآله وسلم
 في كل صلاة
 الحمد لله الذي هدانا لهذا
 الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
 والحمد لله رب العالمين

بالقصد والتقدم والوردة والاتفات دبرا ولو بوجهه وان لم يجد له
 او قويا وشمالا لوجهه خاصة ويعد في الوقت فقط اذا كان
 ساهيا والفعل الكثير عادة انه المكين من الصلوة بشرط التواتر
 سبق السكوت الطويل بحيث لا يبعد فصليا واجتماعيا مكان
 مخصص مع العلم والعدو الاختيار وكذا ان يثوب مخصص بعيد
 مطلقا ولو كان المكان يجتمع في جماعة او في مسجد الجمعة
 اعادة مطلقا مع سبق الطلوع في الوقت خاصة اذا تعذر ذلك التوجه
 والبدن وزيادة من وقتها مع تجاوزها ولو سبوا ونقصان
 ركن او اكثر منها ولو لم يكن حتى ايق بالثاني مطلقا دون سبوا
 المنافذ اذا خاض على الصحيح والكلام بحرفين فصاعدا غير قرآن ولا
 دعاء ولا كرم ولا كرم او بالمشهور والاحاديث او من كراه ومنه
 التسليم وكذا الحرف المفرد الحرف بعده مدة وفي شارة الاثر من المفصلة
 نظر وقد تصحفت وان لم يكن ركنها لا يقسم وكذا الجلاء لأمور الدنيا
 دون الآخرة وقد اكتفى بالتيقن وقد اكلوا والشراب المؤذي من
 بالانقراض عن الصلوة لا يجوز ان يمانع من اتيانه لو ابتلع فرب

جاءه في وقتها

مكة

يا علي
 في الصلاة
 في وقتها

سكرة واستغنى للرب في الوتر بالتيقن وهو عطلان اذا احتسبها
 التجزئة طعم من غير الترتيب وكذا احتسب الاعتراف عن القبلة ولو لم يجد
 وتعد ترك واجب فعلا او كنيهة وزيادة ولو وجد الحكم ايضا
 كذا الجهر والاختفات فجاء بها فيها وكذا اجاب وجوب النضار
 اذا اتم ولو جهل كون الجلد والشعر والعظم من جنس ما لا ينطق به فقد
 صرح اصحابه بوجوب الاعادة لو صلى في شيء منها وخرج بعض
 المتأخرين بوجوب الاعادة بل اذا كان حق ادى مضيق وفيه ضيق
 وكذا بعض التعمل على الاقوال والرجل خاصة وكذا التطبيق مطلقا
 الثاني في احكام السجود من سوعن وجب في الصلوة ولم يتجاوز
 محذوف به وكذا كان امر لا يكتفى عن التلوة او باعضائها ايضا
 ودكر قبل الركوع الا الجهر والاختفات على قول قوي وعن الركوع او
 الرفع منه او الطأ خيفة منه ولما يجبه او عن الذكر فيه او شيء من
 واجباته وفاء بغير رأيه او عن السجدين او احدهما او الشتما او با
 او شيء من واجباته وفاء بغير رأيه او باعضائها خيفة في احد السجدين
 او الاكثر فيها او شيء من واجباته ولم يزل جيبه سجده

ذكره

الثاني

ارفع الرأس من الأرض والظاهر بينة فيه ولا يجزئ ثانياً ولو كان
 محله بان دخل في ركعتين أو لم يركع ركعة واحدة كان المترك ركعة واحدة لا استمرارية
 فان عدله بعد الصلوة لا يفسد ما قبله ان كان المترك سجدة واحدة أو أكثر كل
 واحدة من ركعة ولو من الركعتين الأولى أو الثانية أو تشهد أو صلوة على النبي
 وآله مما أوجبه ما أتى به بعد التسليم أو يا أيها السجدة المنسية أو
 التشهد المقتضى المنسي أو صلى صلوة المنسية في ركعتين أو في ركعة واحدة أو
 قضاء أو وجوبه مرة أخرى وبجوبها ما يجب في أجزاء الصلوة وفي بعض
 التشهد مع ذلك أعادته وكذا في بعض الصلوات أعادتها وبجوبها
 التسليم جزئي والمقتضى بعده ولو تعدت الأجزاء تعدت السجود ما ليس به
 الكثرة وإنما أتى بعد الزاوية منها بزيادة أو نقصان أيضاً الزيادة سجدة
 والقيام في موضع السجود والعكس والتسليم في غير محلها ولو كان للسلام
 المنع منه كذلك والتسليم في الدعاء والنسج والأرجح وجوبها
 مع ذلك لكل زيادة ولو قلنا ونقصنا الواجب خاصة لبعض القراء
 أو الركوع أو السجود ولو تعدد السبب فلا دخل في غير ما يجب في السبب
 وأخيرها من الأجزاء المنسية وان تقدم السبب وهو بعد التسليم

والنفقة
 على كونه الزيادة

مطلقاً وبجوبها ما يجب في السجود والصلوة وفعلها بعد فعلها نصراً وعقاباً
 في الأداء والقضاء كاجزاء وشيئاً ما يجب صدق التسليم في ركعة واحدة
 وقضاء أو وجوبها مرة واحدة وذكرها بسم الله والله وصلى الله على محمد
 وآله محمد ويشهد بعد فعلها خفيًا وبسليم ولو تعدل المتأخر فيهما من الصلوة
 لم تجزئ ولا حكم بها إلا ما رخصه المأمور وان أعاد والعكس إلا ان
 يعلم شيئاً ظاهراً حكمه ولا التسليم في موجب السجود أو في حصوله ولا مع
 كل واحد الطرفين بل يجب عليه لا مع بل مع الكثرة وتحقيق قول الله تعالى
 فركعتين أو ركعة واحدة فينبغي على المولى الواجب وعدمه
 المبطل ولو ترك جزءاً من ركعة أو ركعتين أو من السجود أو من التسليم
 فحكمه ولو شك في واجب له ان لم يجزئ أو زعمه ان كان قد حكمه كان
 قد فعله بطلت ان كان ركناً أو ضرورة يادة سهواً ولو لم يجزئ لم يفت
 كن شك في الشيء وقد كبر والتكبير وقد قرأ أو قرأ التلاوة بعد الركوع
 ولو كان قبله فقولان وأولى بعدم الالتفات لو شك فأنما الوقوف أو في
 رفع الرأس منه بعد السجود لا قبله أو في شيء من واجباته بعد الزرع
 منه أو في شيء من واجبات السجود بعد الزرع منه أو في الطائفة منه

بعد ثانياً الوفاً السجدة وقد رجع بعده وكذا السجدة وابعاضه ولو شك فيها
 قبل الركوع وبعد استيفاء التيمم بعد الركوع فلو شك في السجدة الأولى
 فان كان في الثانية أو الثالثة أو لم يدرك صلى أو شك في الأولى من
 الرابعة أو غيرها لم يلزم له إعادة الركعة حتى أتى بها لم ينطقت ولو كان
 بعد ذلك شك من الاثنين والثلاث أو بين الاثنين والأربع أو بين الثلاث
 والأربع مطلقاً أو بين الاثنين والثلاث والأربع بعد السجود بنى على الأكثر
 وأتم في الأولى ما بنى بعد البناء واحتاط بها في الركعة الثانية
 أو كعتين جالساً في الثانية بركعتين قائماً وفي الرابعة بركعتين قائماً
 وركعتين جالساً أو شك قائماً بركعتين قائماً في الركعة الأولى ولو شك
 بالخاصة فان شك بين الاثنين والعشرين مطلقاً أو بين الثلاث والعشرين
 الركوع فانه شك بين الاثنين والأربع فاحتاط له وسجد للزيادة بين
 الاثنين والثلاث والعشرين مطلقاً على الأقرب لعدم البناء على أحد طرف
 الأكثر والعلة وان شك بين الأربع والعشرين جالساً بنى على الأربع وأتم
 ما بنى وسجد السجود قبل الركوع يكون شكاً بين الثلاث والأربع
 الركوع فيقولان أحتمل البطلان أو بين الاثنين والأربع والعشرين

منه
 منه
 منه

السجود بنى على الأربع واحتاط بركعتين من قيام وسجد السجود بين الثلاث
 والأربع والعشرين فان كان قبل الركوع فهو شك بين الاثنين والثلاث والأربع
 أو بعد الركوع وقبل تمام السجود فالاحتاط البطلان لعدم البناء أو بعد السجود
 بنى على الأربع واحتاط بركعة قائماً وركعتين جالساً وسجد لاحقاً للزيادة
 وان شك بين الاثنين والثلاث والأربع والعشرين بعد السجود بنى على الأربع
 واف بالاحتياط وسجد للزيادة المحتملة ولو تعلّق الشك بالارادة
 فالثالث أو وجد العاقبة بالشك في الخاصة وكل موضع أمكن فيه البناء على
 أحد طرفي الشكل أو طرفي الشكل أو ماعداه فبطل الصلوة والتفضل وهو الثاني
 عشرة أربع منها ثمانية الشك بين الاثنين والست وبين الثلاث والست
 وبين الأربع والست وبين العشر والست وماعد الثالث بعد السجود
 قبل الركوع مطلقاً وست ثلاثية الشك بين الاثنين والثلاث والست بين
 والأربع والست بين الاثنين والعشرين والست بين الأربع والست بين الثلاث
 والعشرين والست بين الأربع والعشرين والست في الثانية فبطل إذا كان الشك
 بعد السجود وسجد بركعتين قائماً وسجد للزيادة وفي الرابعة ان كان الشك
 بعد السجود احتاط بركعة قائماً وسجد وان كان قبل السجود بنى على

منه
 منه
 منه

وفي الخامسة والسادسة نقرر إذا كان الشك قبل الركوع فيها أو بعد السجود
في الثانية وما عدا ذلك فيبطل ولا يصح أن الباقيان والاربع رابعة الشك
بين الاثنين والثلاث والاربع والست بين الاثنين والثلاث والخمس
والست بين الاثنين والاربع والخمس والست بين الثلاث والاربع والخمس والست
فالأول أن وقع الشك بعد السجود احتياط بركعتين من قيام وفي الثالثة
كذلك لكن يقتصر على الركعتين من قيام وإن كان قبل بطلت فيهما وفي الرابع
إن كان الشك قبل الركوع فهو شك بين الاثنين والثلاث والاربع والخمس
وإن كان بعد السجود احتياط بركعتين من جلوس وسجد الزيادة المحتملة يجب
وبعد الركوع وقبل السجود مبطل في الثانية إلا بطل مطلقا وصورة واحدة
خامسة وهي الشك بين الاثنين والثلاث والاربع والخمس والست وكلها
معلوم مما سبق ولو خلق الشك السابعة فإزاد أمكن استحباب الحكم
فيها ويجوز في الاحتياط الية أصلي ركعة احتياطاً وبركعتين قائماً
جالساً في ركعة أو قاضاً لو جاز بها قرينة إلى الله والفرقة والسليم
وجميع ما يعبر في الصلوة ويعتبر الجود وحدها خفائاً ولا يجوز التسليم
تخلل الثاني بينه وبين الصلوة ففي الإبطال قولان أمّا أهل العدم وفي الأجزاء

المضية ترد ولو ذكر قبل النقصان تداركه وبعده لم يفت وكذا في أمثاله
ويشكل في صورة تخلل الثاني وفي ذات الاحتياطين إذا لم يكن المداخلة
مطابقاً ولو ذكرهما في التمام تحريف القطع والاطمئنان ولو خرج الوقت فزى
القضاء ولو عاد الرخصة من وجب عليه الاحتياط لم يخرج عنه وإذا
من وجب عليه الجود قلنا بالإبطال يتخلل الثاني أعادها حينئذ وإذا
تخلل غير أن **الثالث** في القضاء وهو واجب مع البلوغ حين الفوات
والعقل والاسلام والسلامة من الأعماق المستوعب للوقت وكذا العجز
والنفاس لا التورم والسكر والبلادة وإن كانت فطرية ولو شرب المقتدر
فاستوعب فإن جهل كونه مرقد أو شربه لم حاجة فلا قضاء ولا وجوب
ولو فقد المظهر لم يجب على الأقرب ولو استبرأ الخلق أجزأه ما كان
صلاة ويسقط عن الكافر بالإسلام وكذا غير الصلوة من الواجبات
لا حكم المحدث السابق ونحوه ووقته حينئذ كركوه والأصح
وجوب الغزيرة وإن اعتقدت الفائية أو كانت من يومه ولا ريب أن الله
أحوط في فتح الأداة والنفل ممن عليه قضاء وكذا القضاء عن الغير ولو
تراجع وجب الترتيب في الغزيرة والغير إن كانا كانت ولو سجد مكن وجوب غسل

بالتكرار والاحتياط والعدد تماماً وقصر جميع الشروط
 الواجبات من الحيات وغيرها المعتبرة في الصلوة وإن لم يكن مقدرة
 حين الفوت ولو تعددت قضى بحسب مقدرة ولو جاز ولا يتغير المكان
 وإن قامت حال الكمال أو الظهارة ولو دكر ساعة في أثناء لاحقة عدل
 إن لم يجاوز محل وجوبه إن كانت أدنى أو قضاء أو الأقسام بما إن لم
 يتغير المحاضرة وهو أن يصعد تلك الصلوة ولا يشترط التثنية في الغزاة
 خفات ولو لم يجز قدر الفوات أو الثانية كتر حتى يغلب على الفلق
 الوفاء ولو جهل من الغاية يصل الصبح والمغرب برابعة مطلقة ثلاثاً
 ولو كانت الفوات سفر أو ثمانية مطلقة برابعة ومغرباً ومع أو ثمانية
 ثمانية كل ذلك برابعة مطلقة ثلاثاً ومغرباً ولو كانت اثنين من يوم
 قضى الحاضر برابعتين يطلق فيها ثمانية والمغرب بينهما والمسافر
 ثابتهن كذلك وإلا فله ثلاث والمشتبه يزيد على الحاضر ثمانية
 بعد المغرب ولو كانت من يومين أو جهل الجمع التقرب بقضى الحاضر
 عن كل يوم ثلاثاً والمسافر اثنين ولو كان أو ثمانية يوم التخيير
 اختار التام فقيم الأقسام ولا يتغير الجمعة ولا العياد وإن كانتا

واجبتين

واجبتين ولو أجزأ أو كثر ثم جن أو حلفت بالقضاء والقضاء الزمان
 لا يتداد والبراء خاصة **فصل** في الصبي على الصلوة السبع و
 يضرب لعشر ويقيم بعد بلوغه بالاختلاف أو الإناث أو كذا آخر مرة
 في الذكور وضع في الأنتى ويغير بمائة الوجوب والمذهب يجب على
 الولي وهو الولد الذكر الأكبر المشهور قضاء ما فات إياه من صلوة
 وصيام بعده لا ما تركه بعد على الظاهر مع الوصية لأقضا وعلى الولي
 لو عين لها المبلغ من الثلث وقيل من الأصغر فلم يوصى وبم يكن له
 وطبق وجب الأجر كالج **فصل** في الفجر وهو خلاف الأحرار
 من الرعية ولا سبيل **فصل** في السرقة وطريقية **فصل** ربط القصد
 بمعلومه لا ينظر الهائم وطالب الأبق ويخوّه وإن تجاوز مسافة
 أو في عوده وقصد المشوع كاف ولو في الصديق أو كان تابعاً ونظر
 الرقة على جهة مسافة سافر يقصر في ثلثي يوم أما العزير العشرة ثم يتبع ولو
 الرقعة واحدة وكذا كل سائر تردد غزوة في غير بلاد ثلثين وفي حدود
 بلاده مقيم وكذا في محل الرخص قبلها أو أعلن السر على الرقة والمكر **فصل**
 على ظنه **فصل** كون المصود مسافة ولو بشهادة عدلين وهي ثمانية

تتمه

المراجع

الاول

الاول

سنة
١٢١

فراخ من مشى عمارة البلد المتوسط والفرخ ثلثة اياما والميل اربعة ايام
فراخ اربعة ايام اراد الرجوع ليومها وليلتة لاقل ويكون مع الشك
يوم في النهار السير المعتدين ولو سلك احد الطريقين ميلا الى الترخص
فقر وان لم يبلغ الاخر مسافة **الثالث** الفرض في الارض بحيث يفي ان
البلد وجده انه لا السورة الاعلام والبساتين ويقدر في المرتفع والمنخفض
الاستواء والحد الذي والحد في المص العظيم كالبلد وفي العود يوم يذبح
احدهما **الرابع** كون السير سايفا لا بق والماء والرك في عرفه
او الجوده مع الوجوب وما لا يظن فيه العطب والتصد لحواله الجا
ودوا الغاية المنة يتخصص **الخامس** بقاء القصد فلو خرج منه قبل
بلوغ مسافة او غير على قامة عشرة مطلقا او غير عليها من او الاسر خلال
المسافة لم يغير ولو تغيرت من الاقامة بعد بلوغها فقرر ان لو كان على تمام
ولوا ولو خرج في الثالثة وفي الالفاء مخرج وقت الرابعة او الشرع في
صوم واجبة وبالاتام من موضع التغير تردد **السادس** عدم بلوغه حد
بلده فيه ملك ولو غلبه ونحوها فلا استوطنه زمان الملك ستة شهر
مقيم او متفرقة او اتفلاء وطنه على الدوام بشرط الاستيطان فلا ترخص

الثالث

الرابع

الخامس

السادس

سج ونقصه ذلك من المسافر في قصر انما يبلغ ما بينه والمسافة **السابع**
ان لا يكون السير في الطريق والملاح والمكاف والمناج والميد وهو يخرج
لما صدق الاستبان يسار الطريق الى مسافة تيقن بها المالك تصدق المنة
بشرط عدم اقامة عشرة مطلقا في بلده ومع البقية في غيره وبينها ولو اقام عشرة
بعد تمام مساره وجب التفر وكفى في العشرة ما ملقته بجهد لا يجملها السير المسافة
الثامن استيعاب السفر لوقت الاداء ولو لم يركب من اول الوقت قد مر
الطهارة والصلوة حاضر او لودون هو الترخص من اخره قد مر
مع ركعة اتم وكذا يتم في فوائت العشر وان قضيت من اخره في فوائت
السير وان قضيت حصر او تمام في العشر في غير مسجد مكة والمدينة وجامع
الكوفة وحاول الحسين ع ما بينهما فان اتم الصلوة مع سعة الوقت فضل
ومحذور العشر ولو فائت في احداهما فالظاهر ان التخيير بحاله وان قضيت في
غيره والظاهر ان شرطه في القام وضده في المنة وعدم الخروج بها عن
التخيير بغيره حكم الشك على ما نوى فيسقط في المنة قصر او تمام في الا
ولو اتم المسافر مع علم المسافة اعاده مطلقا ولو جهل والعلم في الوقت
وقد صلى كذلك وان خرج الوقت وان قصر ولو لم يجهل بالكم فلا اعاد

السابع

الثامن

في الصلوة والقوم ونحوه فالتشبه بالانكسار في الوقت خاصة لو
خرج لاوي المصلي من الصلاة في المساء ولم يجد الترخي فان عز
على العود والاقامة العشرة متأنفة اتم مطلقا وان عز على المرافقة
فتم بلوغ محل الترخي وعلى العود خاصة فالاقوى اقام في المكان
والمدة والتمس في العود ولو لم يقض شيئا اهلا او متريدا او جهازا
لو خرج كذلك بعزم الزود مرارا والاقامة اخرى فالاقامة كما سبق **مستحب**
لجميع من التريض في السفر كالوقوف للحافز وجبر المقصودة بالتمسكات
الاربع بعد الثلاثين مرة **ثاني** الخوف وهو وجوب الفجر ايضا حقا
وسرا جاعة وفراي فان كان العدو من جهة القبلة ويخاف هجومه
على المسلمين وفيه قوة الافتراق فيقترب مع عدم احتياج الى الزيادة
على الاولى كقصة فاد اقام اخر واذا غوا ثم نال في اخرى فقد خدعه في يوم
الثانية ويقا فوله في الشهد فيموتون ويصلوا ليلتهم في الترتيب **ثاني**
ركعة وبالثاني ركعتين او العكس هذه الصلوة طلت الزلزلة واما اكل
الصلوة بغير فقرة صح فكل والثانية تنل له وهي صلوة بطن الخلال
ان كان العدو من جهة القبلة مرابطا يخاف هجومه وامكن الافتراق من غير

ويستحب

ثاني

صحيح

صديق واخره من جهة دبرهم فاد المجد بعد الاول ومن الثاني فاد
فاد المجد العادون ومن الساجدة والاولى انقال كل من الى موضع
الآخر ولو تعاكت المراساة والسيور واخضع كل من بها في ركوعه
او اخضعها احد الصديق في الركعتين او اكثر من الصلوة فترتوا في السجود
وللمراساة امكن الجوان وهي صلوة عشائرية والتمسك بالصلوة والتمسك
الى المسابقة وتعدت الهيئات السابقة صلواتها لا يمكن رجالا او نساء
الاقبلتة وغير هاهنا مع عدم اكمالها في الركعة على فريوس مرجه اعراف
دائمة فان تحذيرا او مأكلا لما شئ من السجود واخضع وتيقن الفعل الكثير
مع الحاجة اليه ونشرع الجماعة وان اختلفت الجهة ومع تعدد الافعال
والادكار يجوز عن الركعة بالتمسكات الاربع مع النية والتكبير
والانسلام ولا يجب العادة وان امن ولو كان عاريا متحالا او فرائض
الزحف امكن الوجوب والنية الخوف يقتضي حسب الامكان قصر لكل
اسبابه سوا ذلك فصر الكسر حتى السيل والبسع ولا تكتشف خطا
ظنه وقد صلى بحسبه اجزأ والموتحن والزيق فيمران المكن في الكنية
ولم يصر ان اقم السرا والخوف **ثالث** الجماعة وهي متبعة في الزايعين

في

ويقال في الغرض ويحب في الجمعة والعيد الواجبة والذروة في النافلة
 الاستسقاء والعيد والعيد والعيد وفصلها عظيم لقوله صلى الله عليه وسلم
 الجمعة تعدل صلوة العشاء سبع وعشرين درجة والعيد بالذروة المعجزة
 الواحد وعدة صلى الله عليه وسلم وأما من طهر في قربة أو بلد لا يطهر فيه من الصلوة
 الاستسقاء عليهم الشيطان فليكن بالجمعة فإن الذبيح بالجمعة الناجية
 وعن ابن بابويه في ذكر الجماعة قلت جميع متواليين غير عترة فحق وقد
 ورد عن الرضا أن صلوة الجماعة أفضل من صلوة الفرد في سجدة
 الكوفة العشرة من الأجر والكثير وما أكثر جمعة أفضل إلا أن يعطل مسجد
 قريبه فيجوز في الصحراء ولا يربط المسجد أفضل من غيره وطهارة المسجدة
الصلوة بلوغ الأمان وعقلها وإيمانها وعدالة وطهارة مولده وصحة
 صلوته طهرها وقبالة بالنسبة إلى من فرضه القيار وأما في الزيادة الإجماع
 المأثورة وذكره أن الفرد كواحدة وسكونه غير مؤخر فلا يصح إمامة
 الصبي وإن بلغه عشر الأمثلة أو في الفرد وبعض كلام الأصحاب لا يجوز
 وإن كان إمامه أو حاله أو طهارة مكره ولا يجوز إلا في النافذة ومنه الخلق
 وولد الزناد إن أموا أمما وطريق معرفة العدالة ما تقرر صلوة قد
 وحصل ما ذكره في هذه

أحد

خلفه

خلفه ولا يكتفى بالصوم ولا التقوى على حسن الظاهر على الصبح والظلم في الزيادة
 مانع أن يطهر هذا الموضع وتؤمر المرأة النساء ولو نساخ الآية قد مضى
 المؤمنين ومع الاختلاف فالأقرب أن الآية فالحاشي نالوا الحمد مجزئاً لا
 في الإسلام فالصحيح في الزيادة والإمير في ما تروى والراية وروى المهر في القديسون
 مطلقاً **فإن** العود وأما أنان الأثر الجمعة وكذا العيد من وجوبها لم
فإن عدم تقدير المأمور على الإلمام في الموقف والعبادة بالصلاة والعبادة
 في الجماعة جواز العبادة لئلا يكون المأمور أقرب إليها ولا يشترط حضوره
 الإمام بما يقتضيه وهو ما لا يقتضي في العادة ويجوز العكس ما لم يضر في جود العبد
 المرفوع وفي المتقدمة فبشر الطومر الجائدين ويشترط طهارة المسجد وقبلة
 شامخة لا يراعى على الأصح ومع اتصال الصلوة لا يضر البعد وإن فرط إذا
 كان بين كل صدين القرب **الزمن** فيه الإجماع ولو تابعه بغيره بطلت
 أن اختلافها يلزم المخير ويجوز تأخيرها عن بدء الصلاة فلا يجزئ المشاورة
 ولا يجزئ الإمامة إلا في الجملة الواجبة كل يتوقف حصولها على طهارة
 ويجب حدة الإمام وتعيينه فلو تولى الأئمة ما تروى أو بأحد ههنا بعينه
 لم يصح ولو نقل إلى آخره عند من كان له ذلك **فإن** مشاعرة المأمور

الثاني
الثالث

الصلوة في حق الظاهر
 الأصل في حق الظاهر
 الأصل في حق الظاهر

في

الامام اول من يشاهده من المؤمنين ولو ساءت فغيره من المؤمنين
 صلواتهم الا ان يقتدى المرأة بالرجل فيفترق الحادي واليس والفرق في الضيق
 الحاد وقت الجلوس خاصة والمحرمة والظلمة موانع ووصل الى الامام في محراب
 داخل او محصورة غير محرومة فلو كان في المحراب او في البيت او في الدار
 يشاهده **فصل** في توافيق الصلوات في الصلاة في اليومين
 الكسوف والعید والعكس ويجوز في ركعتي الطواف باليومين وعكسه
 وكان المرض بالنفل والنفل في مواضع وبعض اليومين بعض
 ومع نقص صلوة المأمومين غير بين التسليم وانقطاع التسليم الامام وبعده
 افضل ولو زادت على الاقدار في التمة بحسب من المأمومين ويثبت
 الامام في الاقوال والافعال فيا تم التمتع بعدا ولا تبطل الا ان يركع قبل
 فراغه من القراءة ويسبأنا يرجع فيتابع وان زاد ركوعا فان لم يرجع ففقد
 متعديا للظان كالناسي ولو تخلف ركع فاكتم لم ينقطع العدة وتعد الا
 القراءة في الجهرية والسرية **فصل** في قوام القراءة فيها على الاظهر ولو لم
 يسمع في الجهرية ولا سمعته استغنى ما يقرأه وفي آية ان نقصت
 عن قراءة الامام لم يركع عنها ويذكر الركعة بذكره الركعة او يقرأها ولو

الامام

فكرو

ادركه بعد الركعة او السجدة الاولى سجدة بعدوا في النية عند قيامه
 الى الركعة اللاحقة ولو كانت الاخيرة استأنف بعد التسليم ولو كان
 بعد السجدة لم يفتد بالواجب في المشقة ان شاء فان كان الاخر فله بعد
 تسليمه استئناف والتجاوز به ركعتي العدة ولو كان التسليم هو
 الاول لاجبه بعد التسليم ايضا ويراعى المسبوق في نظم صلواته فيجعل ما يركع
 معه اولها ويجوز في الاخيرتين بين التسليم والفاصلة وان سبغ امامه على
 الاصح ولو كان غير مريض فلا فدية بل يركع لنفسه ولو سبغ في الجهرية او
 في السرية لنفسه ويشهد بذلك ما لا يسلم ان اضطر **فصل** في تسوية
 الصفين باسواء الناس اياهم اختصار العدة والاولاد ومنه افضل
 فيركع تمكن هو الصبي والصبيان منه واداء العدة المأموم وكان دكرا
 وقفا من عمن الامام وان توفد خلفه كالمراة الواحدة والنحس المشكك
 ولو امت النساء لم يفتد بهن كجاءة الزاوة ولو احرمت الامام قطع
 المتقل قبله وخبره ولو كان فضا نفل اليه الى النفل واتم ركعتين
 ومع خوف الفوات تقطعه استقبالا ولو كان امام الاصل ركع **فصل** في
 بعد الاقامته وقت القيام عند قامة وخاف قوت الركوع بالخفا

ويسجد

يكبر مكانة ويبيد ان شاء وخلق بالحق وان شاء متى في كونه بشرط
 عدم فعله كغيره وان يكون مكان التكبير صالحا لاقتداء ويعد المنزلة
 مع الجماعة استجابا واكد الجماعة كلها ما وموتوا ويخرج من سيرة الوجوه
 والطلب ويكره ويؤلف للمأمور وحده اختيارا وتخصيص الامام نفسه
 بالجماعة ويجوز التسليم قبل الامام لعدا رضى الانذار ولو نواه لا لعدا
 جاز حيث لا يجب الجماعة فيبقى على ما مضى من صلواته فان كان قبل الزاوية
 قرأ لنفسه او بعد الجهر او بقرأة الامام او في ثانيا احتمل البناء
 وجوب الاعادة وخرجوا عن الاقتداء بمن علم بحاسة شرعية بوجوبه
 او حقه المنع ولو على حق من تصلى مكشوفة الرأس امكن جواز
 الاقتداء بما لا ينبغي ترك الجماعة الا بعد العلم او خاص كالطواف
 فيصلي في منزله جماعة **فيما** التاخير ان رجي هذا الى العذر
 وادراك الجماعة ولو عرض للامام فاطم كالحديث استشار فان فعل
 او عرض جنون او موت استجاب المأمور بغيره الثاني على نفي اياها
 ولو في انشاء الزاوية **فيما** في باقي الصلوة **فيما** في
 ركعتان يسقط معها الظاهر بشرط نهية على الحيوة الامام العادل وان

يستحب
 ما لا ينافي
 الجماعة

جسد

نصبه ولا ريب في اعتبار شرط الامانة السالفة وفي الغيبة يجوز من
 وجود نائب الغيبة وهو النفي الجامع للشرائط فيكون الواجب وان لم
 يتحقق ويخرج عن الظاهر ولو مات بعد التمسك به قبل الدخول فيقومون
 من يتم بصرح وجوبه في الشرائط ولو مات بعد قد من يتم ولا يشترط
 شأ الجماعة ح الا ان يستحب اماما لا يرضى الوقت وهو وقت الغيبة
 للظن فاذ اخرج وقرأت بما صلى الظاهر ولو كان متلبا صححت ان ادرك
 ركعة قبل ان شرع علما وظانا ان ركعتين وطحا على المشهور ولو صلى
 الظاهر وهو غا طيب لم يصح ان ادركها والا عاد ظهرا والعدة وهو
 احدهم الامام ويشترط ابتداء له الامان ولو انقضت بعد التكبير لم يضر وان
 لم يبق الا واحد لما قبل من سقط ولو عاد والعدة الغيبة ان لم يسجد الواء
 مناولا لم ينقضه المكلف ان ركع المسلم في العبد وان تحرر هذه الا
 مودة والمساخر الذي لا يلزم منه الا تعذر وادركه لا يغفل وتكون منه
 عليه اما في العرج الدال على حدة الاختار والمريض المشترط الصلوة
 يشق عليه كثيرا ومن بعده عن موضعها فاقامها في منزله من غير اشتغال
 بتجزيه ميتا وزعيت مرضى والمعاين على نفي ايمان ولو جبالا

غضبا على اهل اديانهم ووجوههم من غير ان يخطوا او يمشوا ويحسبوا
فان حضوا وامن صلوة الظهر وجبت عليهم وانعقدت بهم الامم ايضا وان
بالصبر والخطبات بعد الزوال قبل الصلوة ويجوز فيها مضطجها
مع القعدة وشمالا واحدة على الفخذ الحمد لله والصلوة على النبي
والله عليهم السلام والوعظ ولا ينعين الخطا وقراءة سورة خفيفة
وانتامة الثانية والصلوة على ائمة المسلمين والفضل بينهما بالجلوس
ورفع الصوت بحيث يسمع الله والاحوط اشتراط الطهارة و
جوب الاصغاء وتحرير الكلام في الثانية وان لم يطل ويجوز ان يكون
الخطيب غير الامام واشترط عدالة نظر **وتحجب** بلا غشاة يكونه
متصفا بما ياراه والا فله ان يبرع فيه والاعتماد على شيء ولو عصى
والقيام له فيجب عليهم الرد والجلوس قبل الخطبة حتى يفرغ المؤمنون
والجائز **وتحجب** زادى ويشترطية الامام والمأموم اما
ولو لم يكن كذلك **وتحجب** ما ذكره في الثانية اذ ركعت الجماعة فيتم
بعد فرائضه ولو لم يكن كذلك **وتحجب** له والواجبة وتحقق
ان يكون بين الجماعة من فرسخ فلو لم يكن بطنان اذ نام الفريضة **وتحجب**

وتحجب

جمعة والملاحقة خاصة ان سبق احد يلحوا ويوبعوا مع انتهاء الصلاة
يصلون جميعا الظهر فيقبلون عليها فزادوا من خارج ومع اشياء
السبق يربطون الجمعة والظهر وعوضه فيعتبر في الظهر **وتحجب**
الجمعة الزاوية واختيار الجمعة في الاول والثاني في الثانية ويحرم الاداء
الثاني زمانا والسر قبلها بعد وجوبها والبيع وشبهه بعد الاذان وان
سقطت عن احد من المتعاقدين **وتحجب** موكلا الغسل اداء
من فجر الجمعة الى الزوال وقضاؤه الى آخر السبت وتعدى ما من اول الفجر
لما في الاعوان ومن روجع عن سجود الاولى ان يتمكن من التحاق
بها الا ما ربيحه معه فثانية ما يجاهها الاولى الثانية فتقبل صلوة
ولو اهدر فتقول انظر رحم الله وكونك من السجودتين بعد قيام الامام
فان بهما تم فام فوحده قد ركع في الثانية جلس حتى يخرج وله ان
يسجد ويقيم الجمعة على التقديرين **وتحجب** السن الخفيفة حتى الرأس
الضميمة واستنشاق السواك ورفق الشعر وقص الشارب
وخمس في البدن قص الاظفار وحلق العانة والابطين والخصيتين و
الاستحباب ويجوز الوضوء في الشرايين بطلع شحج الاذان **وتحجب** السواك

ويستحب

ويستحب

تمت

يحب

مؤكدا عند كل صلوة ويكره في الخلاء والحمام والادخال والاكتمال ونحوها
 وقلم الاطباء يوم الجمعة فمن فاته فيه فغير يوم الثلاثاء ويحوز مطلقا ويكره
 بالاسنان ويستحب قتل الحنظل ويتأكد الناس وقد ورد انه
 ينزل وسوسة الشيطان وتخرج به الملائكة ويستغيثون منكر ويكره
 ظهور امرأة في المعبر والاستحمام **عند غروب الشمس** يوم الاربعاء
 الجمعة والاكتمال بالامتداد عند الغروب وتر او ترا والاطلاء بالنورة
 كل خمس عشرة يوما **الفطر والاضحى** فيجب شرب وط
 الجمعة على من يجب عليه وتسقط عنه وجع اخلاها
 تصلي بها جماعة وفراى وقيل لا يشرع الجماعة مع الخطبان
 بعد نماز **ذكر احكام النطرة في الفطر والاضحية في الاضحية**
 والا حوط الدنيا فيهما ويعتبر الاتحاد كالحجعة الامع نديتها الاحد
 الزينبي وودتها من طلوع الشمس الى الزوال في يوم السبت بعد وجوبها
 وهي اثمان كغيرها من الصلوة لكن يرد خمس تكبيرات بعد القراءة
 في الاولى ولها بعد ذلك في الثانية يثبت بعد كل تكبيره وجوبه وتبع
 لنظرة غير ان في المأثورات وقول المؤيد فيها وفكرها جميعا

سحب

الملقون من عبادته عن توفيق المولى في التوفيق عليه كما توفيق المولى وب
 على وجه اخر وقد مر منه ان يكون الشيء الواجب موجودا ومعدرا
 مع وجوده وبذلك فاعاد توفيقه على ان كان الاثر متوقفا على وعلى جميع
 توفيق عليه وبما توفيق عليه هو الاثر نفسه والموتوفى عليه يتم على
 الموتوفى فيلزم من توفيقه على نفسه التقدير على نفسه من حيث انه متقد ومكون **توفيق**
 قبل المأخر فيكون **ا** موجودا قبل نفسه فيكون موجودا مع وجوده وهو محال
 وبما ان الشئ من غير معلق ومطلقات بحيث يكون السابق علوي لاحقه وهكذا
 وهو ايضا لا يكون في حيزه حادثة سلسلة لا تصان بالاشياء كغيرها من الاشياء
 فتنسب الى الموتوفى فترد على المستبعد الاجزاء على الخارج منها ولا صار كالحا باطلة
 اما الاول فلا يتحقق تأثير الشيء نفسه والامر متوقف على نفسه وهو احوط كما مر
 واما الثاني فلا يكون الموتوفى اجزاء على ان يكون مؤثرا في نفسه لانه من حيثها
 وفيها على ايضا فيلزم من تقدمه على نفسه وعلا وهو ايضا باطلا واما الثالث فلوجبه
الاول انه لا يمكن ان يكون الخارج عنها واجبا ان الفرض اجتماع جميع المكنات وتلك
 السلسلة فلا يكون موجودا خارجا عنها الا الى ان يكون لا واسطة بين ما قبله وما بعده
الثاني انه لو كان الموتوفى في كل واحد واحد من تلك السلسلة امر خارجا عنها لزم

العنيد الثاني

الاول

سراويل

عقبت على جدول واحد شخصي وهو قد كان النور ان كل واحد من احوالك
 التسليمة من افرز وحده وقد فرض انما الخارج من كل واحد من احوالك
 على جدول واحد شخصي وهو قد كان الاستغناء عنها حال الحاجة اليها فيجتمع
 التيقن وان هو قد يفيق الفهم طلقا فذلك بان يكون الدور والاسماء في
 المطلوب وهو وجود الواجب **السؤال الثاني** في صفات البنية
 وهي ثمانية **اولى** انه قد تقرر بما كان العالم محدث لان كل جسم لا يتك من
 الحوادث اعني الحركة والسكون وهما حادثان لا يستلزمان السبوقية الغير
 ما لا يتك من الحوادث في حادثات بالقرينة فيكون المورثة وهو قد تقرر
 لان كل واحد من جواهر المخلوق اثره عنه بالقرينة فيعلم ما تدور العالم او حدوث
 وهما اطلاق **ثاني** ان اثار من اثار الحادث شري في اثبات الصفات وقته
 الصفات البنية على التسليمة لانها وجودية والتسليمة عدسية والوجود ان في
 من العدم الا شري مقدم على غيره ولو لم يكن قد اقام الاستدعاء الصنع الا في
 رتبة كرمه قد تقرر على تصور فتر ان هذا البحث فيقول القادح المتعار هو
 الذي لا يشاء ان يفعل فعل واحد ان شاء ان يترك مع قصد واردة والموجب
 والفرق بينهما من وجوه **ان** المتيقن في كل الفهم الحركة على العنيد الثاني

الموجب بخلافه **ثاني** ان فعل المتيقن مسوق بالعلم والقصد بخلاف الموجب
 ان فعل المتيقن لا يكون تاما عنه وفعل الموجب لا يتك عنه كالتسليمة في اثاره والآخر
 في احوال العالم لا يكون سوى الله تعالى والموت هو الذي وجوه
 بالخير والعدو والقديم بخلافه والعلم واليقين الذي يتيقن منه في اثاره المتيقن
 والخير والكان شي وانما هو الزايف المتيقن الذي لا يتك في اجسامه بالضرورة
 والقرينة في حصول اليقين ممكن بعد تقرر السكون في حصوله ان كان واحد
 تقرر من استقوله كما كان العالم محدثا كان المورثة من وجوه قد تقرر انما
 هذا هو بيان الاثار في العالم محدث والتسليمة انما تقرر في اجسامه بالضرورة
 دعوى الاولى لان المراد بالعلم عند المتكلمين هو التسويات والارض وما فيها
 وما فيها ذلك الاجسام اراض ولا هي لكان اما اجسام فلانها لا تتحرك
 عن الحركة والسكون في الارض ولا يتحرك من الحركة في جارات
 واما انما لا تتحرك من الحركة والسكون لان كل جسم لا يمكن ان يكون حركته واما
 يكون في اثاره وهو السكون في شقها من وهو المتيقن ولا واسطة بينهما في الزايف
 واما انما حادثة ان لا يما سبوقا بالخير واليقين من القديم مسوق بالخير في
 من الحركة والسكون قد يكون حادثة في واسطة بين القديم والحادث واما

ب

ع

واما الامر فهو مستلزم للارادة لانفسها وقالت الاشاعرة وجماهير المعتزلة انما حصة
زيادة سفارة العلم القدوة تخصيصه العقل ثم اختلفوا في استلزام ذلك لزيادة
عقل قديم وقالت المعتزلة والكرامية هو معنى حادث فالكرامية قالوا هو قائم به
حد العلم له قالوا لا بل هو في سلطان الزيادة بخلاف الحق ما قاله ابو الحسین
والعالم على ان العلم الارادة من وجهين اما تخصيص الافعال بالايمان في وقت بل
آخر على جمودها ثم خرج تساويا وقالت الاشاعرة والنسبة الى المانع والظاهر
بل ان من خصص ذلك المحض العلم القدوة القولية في نفسها وبه النسبة لميلت
صاحبه التخصيص لانها كانت اثيره بالايمان غير خارج عما العلم المطبق في كتابه عن
الكرامية بعدوه فليس اختصاصه بالانسان متبعا بل هو على العلم المطبق نظر
انما لميلت صالحة التخصيص فان العلم خاص بمقتضى معنى العلم وهو محدود
وهو العلم اشترا على صالحة لا تعصم الا في تلك الوقت وعلى ذلك الوجه ذلك
هو الامر بانه تعالى يقول ايقوا الصلوة وحملوا الزكاة والقرآن والاول
الثاني يستلزم ارادة عزويرة والثمن من الشيء كواحدة عزويرة فالبارء ثم اراد
كارة وهو المطر بانه اذا انزل الله كراهيته ثم جعله اشترا في الفعل على الحصة
المعارف على ايمان كراهته حتى لا يمتنع العلم على العلم على ايمان والمباشرة

اقول

في الفصل الثاني

اقول

لا تخرج نفسك من هذا الباب ولا تخرج من هذا الباب

المبحث الثالث

او هو ان كان ممكنا ان يكون اجزا كان حادثا وهو لا يمان الملازمة ان كل
 جسم لا يتصل عن الحوادث وكل لا يتصل عن الحوادث وقد تقدم بيانه
 ولو كان جسما كان حادثا لكانت تدعى فيه تنقيض **قال** ولا يجوز ان يكون فعل
 ولا لا يتصل اليه ولا من جهة ولا لا يتصل اليه **اقول** هذان وصفان لبيان الاول
 انه ليس بمحل للاختصاص وحينئذ المتصور في القولين القول هو قيام
 موجود بموجود على سبيل التبعية فان ادواته الحرفية لا تميز مقدار
 الواجبة هو حال ان ادواته فلا بد من حضوره او لا ثم يحكم عليه بالثبوت
 المأخر من قبله من جهة والجملة مقصود المحرك ومتعلق الاشياء من جهة الثانية
 من جهة التوضيح في تصور من المظاهر العقلية وهو اجل لا بد ان يكون في جهة كان
 السمع استغناء عنه فلا يمكن فيكون انما هو فيكون ممكنا والمظاهر العقلية لها
 ثبوتات من جهة اخرى انه طالت الدلائل العقلية على اشياء محسوسة في ادواتها
 عليه وجب تأويل غير حاصلة القول بطلان الاجماع في التنقيض والترك لها والادلة
 التنقيض والعقل نفسا وطريق العقل ولا يبرهن العقل الا طريق اصوله من الام
 الرابع وهو العقل والعقل تأويل العقل **قال** ولا يصح عليه الملازمة واللازم لا يتصل
 الخارج عليه **اقول** الامم العقلية امران وجدانها لا يتصلان في غيرهما فيكون

قال

اقول

سائل

قال

اقول

قال

اقول

فيما

وهو محال فيحتاج وما دام في الحكمة الموحدة فيه وهو محال ايضا لان الشيء لا حكمه
الاول انه هو جاز على الشيء استحق ثبات النبوة والافضل باطل اجاعا فالنظر في
بيان الملازمة انما لا يتبع منه بحدوث الكاربع ذلك لا يمكن لغير حقيقة النبوة
وهو **قال** في تفسيره عليه ارادة الشيء لا يتبعه **اقول** دعت الاشارة الى
الله تعظم به جميع الكائنات حسنة كانت او مبيحة شر كانت او خيرا انما كانت او
لا كانت مجردا للكل فهو بوجه واحد هيبت المصلحة الى استعمال ارادة الشيء في الكفر
هو الحق لان ارادة الشيء ايضا حقيقة لا تتغير ضرورة ان الصلابة كايدي توت
فانما الشيء كذا امر به ولا امر به فهو المصلحة فيزيد او ينقص الشيء او ينقص
فعل الشيء استماع ارادة **قال** الرابع فانه نعم يفعل العرف الدلالة ان عليه
ولا استماعه العبد وهو **قال** دعت الاشارة الى ان نعم لا يفعل العرف والى
لكان ناهيا مستكلا بذلك العرف وقالت العزلة ان امحاله نعم نعم فعلا لا
خاض ولا كان عابثا تعالى الله عنه وهو لا يحب حملنا الامانية وهو الحق وحيث
نقله وحق اما العقل فالدلالة ان عليه ظاهرة **صكفو** انهم انفسهم لم يخلقوا
عيا ويا طفت الحزن والاضال للعبدين وما خلقنا السماء والارض وما بينهما
بالعلم بل خلقنا الذين لا يذكروا واما العقل فهو انه لو كان كذلك لكان يكون ما يشا

قال
اقول
قال
اقول

والا فرباطا واما ان الله ورواها وما جعلت الا ان لا يكون العبد في شيء العبد
لا يقاها الحكم والما هو لو كان فاعلا العرف لكان مستكلا بذلك العرف فاما انما
ستكان ان لو كان العرف حاد اليه ثم انما لا يكون له هو علة في منفعة العبد او
لا مقتضا او نظار الوجود وذلك العرف لا يبرز منه الاستكلا **قال** وليس العرف الاثر في
الشيء **اقول** لما ثبت ان فعله نعم فعل العرف وان العرف علة في غيره فليس العرف
اخر من ذلك العرف وان ذلك فيجوز عند العقل ان يكون العرف له طاعة ما امر به في نفسه
والا فلو كان العرف انما رتب ان يكون الشيء على مطلب **قال** فلا بد من التكليف
وهو ثبت من حيث طاعته على ما فيه مشقة في جهة الا بد لو بشرط الاضمار **اقول**
لما ثبت ان العرف من طوعته مع العبد ولا مع حقيق او انوار الى ما عداها اما
دفع حرارا وجلب ثوب فيه مستقر وليس ان يكون ذلك فطاعته العبد ثم **قال**
ليس الا بتدبيره الحكيم كايان فامتصت الحكمة في جعل التكليف والتكليف لغة مأخوذة
من الكلمة في المشقة واصطلاحا ما ذكره الفيلسوف على ان الشيء هو العمل عليه
بجس طاعته هو الله نعم فلا يكون طاعته لا يتبدل وان الوجوب طاعته لله تعالى
كايان في الامار والاولاد السيد والمنعم به ومنقر على طاعة الله نعم وقوله تعالى
مشقة لغير انما المشقة في فعله على التكليف المستلزم لكل المستلزم الاطاعا

قال
اقول
قال
اقول

لأنه لا يتصور العقل بقدره فيخرج الفعل ويعد مقادير القدر يخرج
قال الناس في أنه تم بحسب عليه الطور وهو ما يترتب بالطاعة ويعد من المحبة
 ولا حظ في التكليف ولا يقع إلا بما لا يتوقف من المكنى عليه فإن المراد من الفعل من غير
 الإلهام لا يقع إلا بفعل المريد من غير شقة ولا يكون له فعله كان ناقضا لفرضه
 وهو شقة عقلا **قوله** ما يتوقف على طاعة الطاعة وارتفاع المحبة تأريكون الشق
 عليه لا يما ويعدونه لا يقع الفعل وذلك كالفدية والآلة وتأريكون لا يكون كذلك لا يكون
 المكنى قبل التوقف عليه أي أو أترتب إلى فعل الطاعة وارتفاع المحبة وذلك هو
 اللطف فتولدوا حظا في القلب إشارة إلى التسمي الأول كالفدية فأنما ثبت لطفها
 في الفعل بل شق حافى مكانه وقوله ولا يقع إلا بما لا يتوقف على الجواب كان متافيا للتكليف
 إذا تقرر هذا أنا علم اللطف لا يكون من فعل الله ثم في محله وتأريكون من فعل المكنى
 في محله ثم شق حافى وإيماء عليه وتأريكون من فعل غيره فثبت في التكليف الطور و
 إيماء الله ثم ذلك الفعل على ذلك الغير وإيماء عليه فثبت في التكليف الجواب على كل على
 الله ثم لا تلو ذلك كان ناقضا لفرضه ونقص الفرض في عقلا وبان ذلك كان
 المريد من غيره فعلا من الأفعال ويعلم المريدان المراد منه لا يفعل الفعل المطلوب إلا بفعل
 فعل المريد مع المراد منه من نوع ملاحظة أو مكانية أو إيماء إليه أو تسقي إليه وإيماء

قال

قوله

ذلك من من شقة في ذلك فلو لم يفعل ذلك في حقيقته لكان له العقل والفضا
 ودموعه على ذلك وكان العقل في حق المكنى مع الإلهام الطاعة وارتفاع المحبة
 ولو لم يفعل ما يتوقف عليه كان ناقضا لفرضه ونقص الفرض في حقيقته الله عليه
قال الناس في أنه تم بحسب عليه الطور وهو ما يترتب بالطاعة ويعد من المحبة
 المستحق العالي من تعظيم وإجلال ولا كان ظلما لهم بل هو من ذلك ويوجب بآيته على
 الإلهام ولا كان حافيا **قوله** الإلهام الحاصل الجليل إنسان بطريقه وجه من وجوه
 قد كلفهم غنا خاصة ولا يعلم فيه ذلك فيكون حشا وقد ذكر الحسن
 وجوه الأول كونه مستحقا الثاني كونه مستحقا على التمتع الإلهام العالي في العالم
 الثالث كونه مستحقا على دفع الفرض الزائد عنه الرابع كونه مجرد العباد مطلقا
 كونه مستحقا على وجه الدعوى ذلك الحسن قد يكون صادرا عنه ثم وقد يكون صادرا
 عنا فلما كان عنه ثم على وجه التمتع فيكون له من أحدهما الحق عنه ولا كان
 علما تعالى الله عنه ويوجب أن يكون ذلك على الإلهام الإلهام وحده على كل على الله
 بغير أو الشاهد إلى شخص الحق في حقيقته من غير زيادة ولا صفة على العينية
 وإيماء اشتغال على الطبيعة أما المكنى أو غيره فيخرج من العتب وأما ما كان صادرا عنا
 مما فيه وجهه وجوه الحق في حقيقته الله لا يتصاير للمؤمن المؤثر له ولا لا السمح

قال

قوله

قوله

عليه ويكون العوض ههنا سائر الا ان كان ظاهرا وههنا فلو لا العوض هو
 النفع المستحق الثاني من تعظيم واجبة فبقي المستحق خرج المفضل فبقي المثل
 عن التعظيم خرج الثواب الثاني لا يبيح وار العوض لانه يحسن الشاهد كرسب
 الاحوال الخطيرة وكما في المذاق العظيمة لنفع منقطع قليل الثالث العوض
 يجب حصوله في الدنيا مجازا ان يعلم الله المصلحة في تأخره لم يكن حاصل
 في الدنيا وقد لا يكون الرابع الذي يحصل اليه عوض المنة الاخرة اما يكون من اهل
 الثواب ومن اهل العقاب فان كان من اهل الثواب فكيفيته اتصال عوضه اليه
 بان تقرأ الله نعم على الاوقات او يفضل عليه جملها وان كان من اهل العقاب
 استطاع ما جرم من عقابه بحيث لا يظهر التفتيش بان يرفق العذر على الاوقات
 الخامس ان الله الصا وبها بارة تم اواباحه والصادق من غير الحاق كالحجاب
 وكذا ما يصدر عنه من توفيق المنفعة لمصلحة الغير وانزال النعم الخاصة من
 غير فعل العبد عوض ذلك على الله نعم لو لم يكن **في العوض**
 في النبوة النبي هو الانسان المجرب عن الله نعم وبغير واسطة احد من البشر **قوله**
 لما فرغ من سباحت العدل ردف ذلك بباحث النبوة ليعلم بها عليه وتفرقا
 النبي بالانسان المجرب عن الله نعم وبغير واسطة بشر فبقيد الانسان يخرج الملك

ل من
 فصل الثاني
 قوله

وبقية المجرب عن الله تعالى يخرج المجرب عن غيره وبغير واسطة يخرج هو من العلم
 فانهما مجربان عن الله بواسطة النبي صلى الله عليه وآله وهذا ظاهر ان النبوة من حسناتها
 البراهمة واجبة في الحكمة خلافا لاشارة المذاهب لكونه لا كان المقصود
 التفرغ من المصلحة العلية التي يمكن استغنائه عنه مصلحته وبغير واسطة علمه
 واجبا في الحكمة وذلك في احوال مشتهرة واخرى اقلها هو ما احوال مشتهرة
 لا كانت الغزوة دامية في حفظ النوع والانسان الذي يحصل بعد مقابلة
 كالحاجة صاحبه في ايجال الله استلزام ذلك جملة مما يوافي ما يحصل من مجبة
 كل واحد منهما وازالة المنفعة للبلاد من غير مجبة حصوله كالحاجة والبر والنجاة
 فاقضت الحكمة وجوده من غير واسطة من غيره من النبي صلى الله عليه وآله وبغير واسطة
 يخرج من دون ذلك النوع الذي يحصل بالان لو اذ لم يكن واحد من مقتضيه عقوله
 بوجوب طاعة فلا بد من شارع غير آيات ودلائل على عبادته كمنع ذلك
 النوع بلسان الله تعالى في حديثه الطويل ويؤيد هذا المعنى كقول الله تعالى في المائدة
 ونبيه واما في احوال معلوم فهو انه لما كانت السعادة لا تفيده لا تحصل الا بكامل
 النفس المحلقة للحق والافعال الصالحة وكان التعلق بالاصول الذي هو في العلم
 في الغالب المبدئية بالانسان كرسب في حفظ الوجه لا تتم في النفع الاصول او يحصل

ادراكه

كون مع مخالفة الشك ومعارضة العلم فلهذا جاز وجود شخص لم يحصل له ذلك
 التعلق بالماضي حيث يزعمه الكليل ويضمها لغيره من الشبهات ويدفعها ويصدما
 اعتدلت اليه عقولهم وبين لهم ما لم يشكوا اليه بذلك وهو يعود هو خالفهم
 ويترجم للعبادة والاعمال الصالحة ما هو وكونه على وجهه من الجلال في نفسه
 ويكره عليهم ليستغفروا الذنوب والذكر بذكر الاستغفار عليهم السهر والنسيان اللذان
 هما الطبيعة الدائمة لا تتبدلان وذلك الشخص المشرق الذي هو المصطفى والمعاد
 النبي والشيء واجب في الحكمة وهو المطلب **قال** وفيه مباحث **اول** في معرفة
 نبينا محمد صلى الله عليه وآله وهو من عبد المطلب بن هاشم رسول الله
 وآله عليه السلام المبعوث بالقرآن واشتقاق الترميز من اصابه واشتقاق
 الكثير من الطعام الطيب والشيء الذي هو الكثر من ان يتحقق اذ هو النبوة
 يكون صادقا ولا يرد في الكيفية بالفتح ويكون محلا **قال** لما كانت المصالح تلتقي
 بحسب اعتبارها من حيث الاشخاص كالرعيان الذي يختلف احواله في كونه للعبادة
 واستعمال الادوية غير اختلاف من جهة وتزاول في الارض بحيث يعالج في وقت
 جالس في علاج غيره الا ان كانت النبوة والشرع في كل من غير اختلاف في مصالح
 التعلق في زمانهم واشخاصهم وذلك هو الشرع في كل من غير اختلاف في مصالح
 التعلق في زمانهم واشخاصهم وذلك هو الشرع في كل من غير اختلاف في مصالح

قال
اول
قول

النبوة

النبوة والشرع في كل من غير اختلاف في مصالح التعلق في زمانهم واشخاصهم
 لما تقدم ما باتوا به من الدليل على صحة نبوته عاينوا في النبوة
 وظهر المعنى على يد من كان له ان كان نبيا خافيا في الجبان هو النبوة
 الاول اما في النبوة التي انما ظهر للمعنى الثالث ان يكون له ان كان له النبوة
 نبيا اما الاول فهو نبيا خافيا عاينوا في النبوة عاينوا في النبوة عاينوا في النبوة
 هو الفارق العامة المطابق للنبوة والتقدم على التعلق الايمان على ما اقبلت
 ختم العادة الاولى لما كان حجة المصطفى من نبوته واما مطابقة الدعوى فلهذا
 على صدق تعينه لا يخاف ان كان في نفسه سلطة الكمال على العمل بالصدق واما التقدير
 على التعلق فلهذا لو كان الكثر الذي يقع لادله ايضا على النبوة وشك في ظهور المعنى
 على يد نبينا محمد ذلك على من التزم النبوة عند الضرورة فمن ذلك التزم ان الكريم
 الذي يخدم في التعلق بطلب العلم الايمان على ما تقدمه واعلم ان النبوة من مصالحة
 التطلعات التي هي النبوة حتى دعاهم في عارضة وساقفة التي حصل به دعاه
 بنو سفيان وهو من رايهم وضايمهم انهم كانوا اقدموا على دفع ذلك لطلبهم
 من ذلك الاشارة في كبريا حتى انهم اهل الفصاحة والبلاغة والادب والخطب
 المحاورات والاجابة فهدوا لهم في ذلك الحادية دليل على انهم هذا العاقل وال

مختصين

لا يصح مع اجتماع الاموال الاخر عنه ومن ذلك اشتقاق الفروع من الملا من اضا
 واشباع الفطن الكثير من الطهار والسير في شيا كنه وكلام لا يرام المشوون
 الخبز وكلام الجوانات الصائت والاشيا والفايات واستجابة دعائه وعجزه كما لا
 يحصر كنهه ولا يظهر في كتب المعجزات والقوارخ حتى حفظ منه ما هو من
 الاول الذي اعظمها واشرفها الكتاب العزيز الذي لا ياتيه الباطل من بين يديه ولا من
 خلفه ولا من الطامع وتحميه الامعاء ولا يتخلل كثرة الرد اليه ولا يتخلل الظلمات الابدية
 واما الثالث فانه لا يمكن صراحة في دعوى النبوة لكان كاد وهو باطل او يدبره
 انتم المخلصين باجماع الكلدان **قال** في قوله **قال** في قوله
 معصية من العصمة لطيف حتى يفعل الله به بالكلية بحيث لا يكون له في ذلك
 الطاعة وان كانا بالعصية مع قدرته على ذلك فانه لو لم يحصل الوترق
 بقوله فانتفت فانية البقية وهو محال **اقول** اعلم ان المعصية يشاك عتبه في الا
 لطان الزينة ويحصل له بالاعمال ذلك لا بد من كنه فانية لطيف فعل الله تعالى به
 بحيث لا يقاربه ترك طاعة ولا هو معصية في قوله على ذلك هو معصية الله
 المعصية لا يمكن الايمان وهو باطل والاما استحقاقه من جوارحه انما هو
 انما هو استحقاقه من عصمة لا ينفكوا عليهم السلام فحوت القوارخ عليهم الذنوب فصدقهم

قال

كل ذلك من الخشونة جوده والاقدار على الكفاية ومنهم من منعها عما لا يسمون
 منقولة الاسود وجوزوا انما للشعائر والشاعر من الكليات مطلقا وجوزوا
 الدم الصغار جوار ولا يشاء اذ جوار العصمة مطلقا من كل عصية عدا وسبوا
 وهو الحق لو جهنم الاول ما اشار اليه الله في قوله الله لو لم يكن انما انبأه مقتضى
 لا شفت فانية البقية ولا يماضي فلتلزم ورشيت بيان الملا من منة اذ اجازت
 العصمة عليهم يحصل الوترق بجملة في المحمدي ان الكذب عليهم واداهم
 يحصل الوترق فحصل الاقياد لاهم وفيه في قوله بغيره وهو محال لانه
 لو صدر عنهم الذنب فوجب انبأهم لانه المقتضى وجوب انبأهم لكن انهم
 في تمامهم محال لانه في جميع يكون صدور الذنب عنهم محال وهو المطلوب **قال**
 الثالث في انه معصوم من قول عمر في آخره لعنه الله القبول في طاعة من عهده
 في سائر قوله انواع المعاصي الصغار والكبار وانما التنس منه **اقول** ذهب
 القائلون بحصونه في مطلقه عنهم الى اختصاص ذلك بما بعد الوحي واما قبله
 فنحو اعظم الفروع والاحكام على الذنب وقالوا صانعا بوجوب العصمة مطلقا قبل
 الوحي وبعد الوحي في آخر العهد الدليل عليه ما ذكره المصنف وهو انما يكون
 في الكلب العزيز والاجبار على جوارحه صدور الذنب عنهم قبل الوحي ولا في جمعا

قال

اقول

بين ما دل عليه العقل وبين صحة النقل مع ان جميع ذلك قد ذكر له وجوه ومحاسن
 في مواضعه وعليه في ذلك جملته تنويه الانبياء الذي قبله السيد المرتضى
 طرأ على الموصوفين من الله وغيره من الكتب ولولا خوف الاطالة لذكرنا
 منه من ذلك **قال** الراجح ان يكون افضل الائمة والفضل الائمة فصل في
الفضل على الفاضل عقلا ومعنا قال الله تعالى ان يهدي الى الحق احق
بأن يهدي الى الضلال ان يهدي الى الضلال ان يهدي الى الضلال ان يهدي الى الضلال
 بجميع الحكماء والفضلاء لا يجب ان يكون في ذلك فضل واحدا من كل واحد
 من الهدى والضلالة لا يخرج من الحكماء غير ان يهدي الى الضلال فصل في
الفاضل المحل عقلا ومعنا قال الله تعالى ان يهدي الى الضلال ان يهدي الى الضلال
 في الفقه قد ما على ابن عباس وغيره من الفقهاء يجعل مبداء في المنطق قد ما
 على ارسطو ومبداء في المنطق ما على سيبويه والفيلسوف وكذا في كل فن من
 الفنون والاسماء قال الله تعالى ان يهدي الى الضلال ان يهدي الى الضلال
 الخامس يجب ان يكون منزها عن دماء الابهاء وعمر الامهات وعن المذاهب
 الخلقية والعيوب الخلقية قال الله تعالى ان يهدي الى الضلال ان يهدي الى الضلال
 خلاصة **اقول** لما كان الخط من الخلق هو الشيا والافعال والنبى وقبل الخلق

عليه وجب ان يكون متصفا بالصفات الحميدة من كمال العقل والذكاء والفضيلة
 الشهادة وقوة الرأي والشجاعة والشفقة والحفة والشجاعة والكرم والسخاء
 والقياد والغيرة والرافة والرحمة والوقار واللين وغير ذلك وان يكون منزها
 عن صفات يوجب التغير عند ذلك ما للشيء في الخارج عنه في دماء الابهاء
 وعمر الامهات واما النسبة اليه فاما في قوله تعالى ان يهدي الى الضلال
 الا ان يكون حاكما او حاكما لا يصير الا ان يكون حاكما لا يصير الا ان يكون حاكما لا يصير
 الرتبة واما في قوله تعالى ان يهدي الى الضلال ان يهدي الى الضلال ان يهدي الى الضلال
 والعين والسمع والمرص على الدنيا والاباء عليها مراعاة اهلها وسائرهم في احوالهم
 الله وغير ذلك من الرتبة والاسم طاعة قارص والجنات والجنات والجنات والجنات
 والاباء لا في ذلك كمال من النقص قال الله تعالى ان يهدي الى الضلال ان يهدي الى الضلال
الكتاب قال الله تعالى ان يهدي الى الضلال ان يهدي الى الضلال ان يهدي الى الضلال
 والذين لا يسمعون من الاستماع وهي واجبة على الامامة لطف فانا اعلم
 قطعنا ان الناس ان كان لهم رتبة في النقص والظهور من الظهور والظهور
 عن ظلم كانوا الى الصلاح اقرب ومن النقص والعباد وقد قد من الظهور
اقول هذا البحث وهو بحث الامامة من تجميع النبوة وغيره والامامة

قال
 قال

القول

على

بأية عامة في حق الدين والولاية الشخصية من انما هي اشارة في غاية جبر وجوب
 البعيدة عن النسبة وكونها عامة فصل بعضها عن ولاية الشقاق والمقارب في الدين
 والديان فانها كما تكون في الدين هكذا في الدنيا وكونها الشخصية اشارة
 اشارة الى ان من احد هاتين يكون مستحيلا اجتماعهما ان الله او يبره له لا يخصص
 الحق وانما هي اشارة لا يجوز ان يكون مستحيلا لكونه واحدا في عصر واحد وفي بعض
 المصطلحات في القرنين من الاتصال وقيل في غيرهما الامامة بواسطة عامة في الدين والولاية
 لمختصين من الشخصاء بحق الاتصال واختاره بهذا عن غير مقتضى اليه الامام غير في الولاية
 فان بواسطة عامة على حسب الاتصال والحق ان ذلك يخرج من حيز الدين فان الثاني المذكور
 لا بواسطة على اتمامه فلا يكون بواسطة عامة وجوبه كما في القرنين ينطبق على النبوة
 في كبره فيه بحق النيابة عن النبي صلى الله عليه وآله واسطة خبره اذ عرفت هذا فاعلم ان قدام
 اختلاف في الامامة على وجه واجب اذ لا فائدة في ارجح انما ليست واجبة مطلقا
 وقيل في الامامة والمعتزلة يوجبها على الفلق في اختلاف اشارة ذلك معلوم
 سمعا وقيل في المعتزلة عقلا وقيل في اصحابنا الامامية هي واجبة عقلا على الله تعالى
 الحق والذليل على حقيقة هوان الامامة لخلق وحسب الظن واجبا على الله تعالى
 فالامامة واجبة على الله نعم اما الكبر في فقد تعدد مراتبها واما الصغر في فهو ان الظن

مستحق
 انشا

كما عرفت هو ما يترتب العبد الى الطاعة ويتبعه عن العصبية وهذا المذهب حاصل في
 بيان وبيان من عرف مولد الدهر وخرب قواعد السياسة علمه وروا
 الناس ان كان لهم رئيس مطلق فليعلم انه في الظاهر من ظاهره والباطن من بطنه
 للظهور عن ظاهره وحده في محال على الوعاظ العقلية والظواهر النفسية ويزعمون
 المناسبات الموجبة لا تتصل في انظارهم وعلمهم ومن نتائج الوجه الاول في هذا هو
 يخرج عن كل من اذنته على ذلك كمن ارجح كل التصالح ارجب ومن الفساد
 ولا في ما لخلق الا ذلك فيكون الامامة لخلق وهو لظهور ان كل من اذنته على وجوب
 النبوة في اول اهل وجوب الامامة او الامامة بخلافه عن النبوة فاما مقامها في النبي
 الوحي الا لغيره بلا واسطة وكان تلك النبوة واجبة على الله في الحكمة فذلك العطف
 واما الذين قالوا بوجوبها على الخلق فقالوا يجب عليهم حسب الرئيس لضعف القرب
 انهم في حق القرب واجبة لئلا لا يخرج في كونها اذنة للغير ويكون واجبا على التوامع
 في غير بعض ذلك في الخلق لما في ذلك من الاختلاف الواقع في تعيين الامة فيؤدي الى
 الضرر للظهور والذليل ايضا لاشارة العصبية ووجوب القرب في ذلك **القول**
 يجب ان يكون الامام معصوما لا يشك في ان الحاجة للامة الى الامام هي في الظاهر
 من ظاهره والامتنان للظهور منه فلو جاز ان يكون غير معصوما لكان الامام آخر

حق

ويستلزم ولا توفع المعصية فاما ان يجب الإنكار عليه امر لا فان وجب الأحكام عليه
 محله من القلوب وانقت فائدة نصية وان يجب الإنكار مستقلا بالعرف والشرع
 عن المنكر وهو محال ولانه حلف الشرع فلا بد من صحة يؤمن الزيادة والنقصان
 ولغيره ثم لا يزال مسمى الظلمين **فصل** لما ثبت وجوب إمامة شرع في
 تبين الصفات التي هي شرط في صحة الإمامة فيها العصمة وقد علمت مصلها واختلف
 في اشتراطها في الإمامة فاشترط لها أصحابنا الأئمة عشر شروط والإمام عليه السلام في الزرع
 واستدلوا بصحة هذا صاحبنا بوجوه الأول انه لو لم يكن الإمام معصوما لم
 تنفع الإمامة ولا لزوم بطالم ومثله بان الملازمة آتية بين أن العقل المحض على
 الإمام هو ردم الظالمين بغير الاستصاف بالظلم منه وجوزعية على غيره مما
 ورواهما في مقام ردم ظلمه كان هو غير معصوما فنرى في ما رده عن خطأ
 وتيقن الكلام في الآخر ونرى ردمه من جهة الإمامية وهو باطل الثاني لو لم يكن معصوما
 لمجرات المعصية عليه ونرى ردمه من جهة ما رما اشتراط فائدة نصية أو سقوط
 الأمر بالعرف والشرع عن المنكر والأول غير متصور باطل فذلك المثل ومربان الملازمة
 انما اذا وقعت المعصية منه فاما ان يجب الإنكار عليه أو لا فن الأول يلزم من سقوط
 غيره من القلوب ان يكون ما هو واجب ان كان أمرا ومنها جملان كان ناهيا وجب

الخطية

القابلية للظلمية من نصبه وهي تحريم محض من القلوب لا من العقل ومنه ومن الآثار
 يلزم عدم وجوبه بالمعروف والنهي عن المنكر وهو بطلان جملة الناس انه حافظ
 للشرع ولا يمكن كونه وجبا ليكون معصوما أما الأول فلا خلاف الحافظ للشرع لما
 الكتاب والسننة المتواترة والاجماع أو البراءة الأصلية أو القياس أو خبر الواحد أو
 استحباب وكل واحد من هذه غير صالح للحافظة أما الكتاب والسننة فلكونهما
 غير واقعين بكلا الأحكام مع أن الله في كل واقعة حكم يجب تحصيله وأما الاجماع **فصل**
 الأول قد علم في المتن والظاهر مع أن الله فيها حكم الذاتي انه على يقين عدم المعصوم
 لا يكون في الاجماع قوة حجة فيكون الاجماع غير مفيد في بطلان القطع على كل واحد
 فكل من كل دليل والبرهان الخطأ على الكل أشار الى قوله ثم افان من مات او قبل ان يتبع
 على عقابهم وقلا عليه السلام لا يمتدحوا بعدى كذا فان هذا الخطأ لا
 يوجب الا الى من يجوز عليه الخطأ ولما لا لا يمتدح الا الانسان لا نظير الى السماء أحد
 جوارحه ذلك على ما اما البراءة الأصلية فلا يلزم منها ارتفاع أكثر الأحكام اذ يقال
 الأصل براءة الذمة من وجوب أو حرمة وأما الملازمة الثانية فيثبت في فادتها
 الظن والظن لا يعنى من القدر شيئا خصوصا والدليل قائم على منع القياس والذات
 لأن مبنى شرعها على اختلاف الشفقات كوجوب الصوم ثم يورى رمضان ثم غيره

الشرح
 عليه
 استمر ما عده

أول سؤال وأما الخلفاء كجواب الموضوع من البول والغايط وأما الفيل
 خطاه والفتن في الفتنة عند اجتماع الشايخ قطع يد سارق القليل دون غاصب الكثير
 وحيلة عند الزنا وجب فيه أربع شهادات دون الكفر وذلك كله ياتي في الجواب
 وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وبرهنة الكتاب وبرهنة السنة وبرهنة العقل
 فاداموا ذلك فله صلوات الله عليهم إن يكونوا حافظا للشرع إلا الامارون ذلك
 هو الحظ وقد اشار البراء بن مالك في قوله ولو لم تدعوا الرسول واولي الامر من بعده
 لم يبق منكم من يمسككم منكم ولا يملككم منكم فلا تدينوا ولا تكونوا منكم
 لما في الشرع الزيادة والنقصان والتغير والتبدل الرابع غير العصور مطامير
 شيء من الظاهر جازي الامامة فلا شيء من غير العصور يصلح للامامة ما انصرت
 فلا في الظاهر واضح لشيء في غير موضع وعبر العصور كذلك واما الكبر
 فلقوله تعالى لا يلاهيكم الظالمين والراية بالهدى محمد الامامة لا لانه لا يلاهيكم
قال الثالث الامام يجب ان يكون منصوبا عليه لان العصمة من الامور
 الباطنة التي لا يعلمها الا الله فلا بد من تعيين من يعلم عصمته او علمه بمجرى
 يده يدل على صدقه **اول** هذه اشارة الى الطريق التي بعين الامام وقد حصل
 الاجماع على ان المتبعين من الله اوس سوله وامام سابق سبقت على تعيين

نص

الامام

الامام واما الخلفاء في ائمة هي عصم تسمية بسبب غير النص لان في اصحابنا
 من دلت مطلقا وقولوا الطريق لا نص لان في ائمة العصمة منوط في الامامة والعصمة
 ارجح لا يصح عليه احد الا الله نعم فلا يحصل حج العلم بما في اي شخص هي الا بعل
 عالم الفقيه لا يحصل علم من احدها اعلام العصور كالتي هي في غير العصور الاسما
 وعينه وانما العلم للجمهور على يد الله لا على يد غيره في ائمة الامامة والاول السنة
 اذ بانعت الامامة شخصاً على غير سندها واسمها مشكوك على خطا
 من غير صار اماما وقالت الزيدية كما قالوا علمنا بعد خروج الحسين وانما الامامة فيهم
 والعن خلاف ذلك وجهين ان الامامة خلافة من الله ورسوله فلا يحصل الا من
 ب الله الامامة بالبيعة والبيعة تنفي في الغنة لاحتمال ما ياتي في كونه شخصاً
 او يدعي كما قال في الامامة فيجب القارب والكتاب **قال الرابع** الامام
 ان يكون افضل الرتبة لانه في النبي **اول** يجب ان يكون الامام افضل اهل
 زمانه لا يتقدم على كل من كان فيهم من هو افضل منه من تقدمه المنقول على
 وهو في غير ذلك سمعنا وقد تقدم بيان في النبوة **قال الخامس** الامام بعد رسول
 الله صلى الله عليه وآله في طريق النبوة المتوارين الذي هو ولاه افضل التوارين
 وانتمكم وصاوي افضل افضل ولا خلاف في ان الله في الماهية ولا في الامام

اثبات جمع

قالوا

ان

قال

يكون معصوما ولا أحد من غيره من أهل الإمامة معصوما كما يكون هو إماما
ولا أنه أعظم من جميع الصحابة في أمرهم بحكم الله عز وجل يرجع إلى أحد ولولاه أفكارهم
على أهل البيت **أقول** لا فرق من شريط الإمامة شرع في تعيين الإمام وقد
اختلقت الناس في ذلك فلا تفرق الإمام بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى عبد الله بن عبد الله
بأنه وقل هو السليمين هو بكونه أبو طالب لأنه الله بأختيار الناس له وقالت
الشعبة هو علي بن طالب هو بالنسبة إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وذلك هو الحق وقد استدل
المعتزلي حقيقة وجود الأول ما نقله الشيعة هو أن الأئمة يجب أن يكونوا من آل البيت
فبيان من هو النبي في حق علي بن أبي طالب هو المسمى وأنت الخليفة بعد علي
وأنت ولي المؤمنين وعونه بعد علي هو ذلك من الألفاظ هو الله على المعصوم
فيكون هو الإمام وذلك هو المطلوب الشافعي أنه أفضل الناس بعد رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم هو الإمام هو بعد علي المعصوم على الفضل إمامته أفضل فلو جاز
الأول أنه مساو للنبي والنبي أفضل فكل مساوية ولا تركي مساوية إمامته
مساوية لقوله تعالى آية المباحة وانفسنا وانفسكم والمراد بأفضل هو حق في أي
ظلمة عليه السلام لا يشترط نقل الصبي ولا شك أنه ليس المراد به أن نفسه هي منه فخطا
الاتحاد فيكون المراد أنه مثله ومساوية كما يقال زيد الأسد أي مثله في الشجاعة وإن كان

أقول

تفلاحي

مسألة

مسألة المطلب الثاني من الشيخ صلوات الله عليه في المباحة في دعا
دون غيره من الصحابة والأئمة هو أن أفضل من غيره في هذه الواقعة
الخطبة التي هي من قواعد النبوة ومساواة الثالث أن الإمام يجب أن يكون معصوما
ولا شيء من غيره على من أدعى له الإمامة معصوم فلا شيء من غيره باهامر هو الصبر
فقد ذكره يانها وأما الكبر فلهذا لا جامع عليه وروضة القياس وإن لم يكن على هو المعصوم
فيكون هو الإمام والأخر ما حرقه الإجماع لو نسبنا الصبر أو خلوا الزمان من إمام
وكلهما باطلان الشافعي أنه أظهر الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هو الإمام هو
أما خروج الأول أنه كان شديد الجسد والوفا والبرص على العلم والتمسك بالصلابة
لرسول الله هو الكامل المطلق بعد الله وكان عليه السلام شديد الجدة والمعرفة في
تعليمه وأدانت هذا الشخص وجب أن يكون من آل البيت بعد ذلك العلم هو الظاهر
الشافعي أن أكابر العلماء من الصحابة والأئمة كانوا يرجعون إليه في الوقائع التي
تخرج لهم ويأخذون بقوله ويرجعون اجتهادهم وذلك بين في كتب التواريخ
والقصة الثالثة أن إيجاب العلوم كلها يرجع إلى هو أن أصحاب التفسير يأخذون
بقوله من تبارك وهو كان إماما مدته حتى قال الله سبحانه في باب التفسير هو المسمى
أول السبل الخاضع وإرباب الكلام يرجعون إليه أما الحضرة فيرجعون على أبي العباس

منها وخطبة النجاشي على منبر الكوفة ومنها دفع النخوة العظيمة عن فم القلب طاهر العسكر
عن قضاها ومنها ما ذكره حتى عادت له موضعها في الملك وغير ذلك مما لا يحصى
واما ان كل من كان له نصيب في خلافة علي بن ابي طالب في النبوة السابعة صلوات
ان يكون قد نص على امام اول والثاني باطل لوجوب الاول ان النص على امام
واجب في كل الدين وتعيينه لا يخلو فلو اخل رسول الله صلى الله عليه وآله في خلافة بل لو
الاني انه صلى الله عليه وسلم كان شفيعا ورامته للمكلفين ورعايته لمصالحهم حتى علمهم
الاستبصار والتمسك وعينه لك عمالا شعبة في المصلحة الى الامامة فيستحيل
حكمه وعصمته ان لا يعين لهم من يرجعون اليه في وقايعهم وسدورهم
لم لهم نصيب الاول ولم ينعى النص لغيره وان كان اجماعا فبني ان يكون النص
عليه على او ابوك والثاني نصيب نصيب الاول واما بطلان الثاني فلوجه الاول
انه لو كان منصبا عليه لكان ذلك توقيفا لا موقفا على السجدة معصية فادخل في اما
الثاني انه لو كان منصبا عليه لكان ذلك في حال سعة او بعد حال وجعها
او لا على بعد من ذلك لم يرد ذلك فلو كان منصبا عليه لكان ذلك في حال
كان استقلالة من الخلافة في قوله اقول فليست بمنزلة علي فليكون النص على
الاصح على الله ورسوله فيكون فلا حاف في خلافة الرابع انه لو كان منصبا عليه لكان

قال في صحيح كونه
 واما استقلالة فخطب
 في يوم كونه

لما

لما شئت عند موتك في استخفاف الامامة لك شئت حين قال ليتم كنت سالت من
 حول الاضار في هذا الامر حق ام لا الناس انه لو كان منصبا عليه لكان امر رسول
 الله صلى الله عليه وسلم بالزوج مع جبر اسماء لانه كان علي السلام عليه لا وقد نصت اليه
 نفسه حتى قال ليتم في نفسي وبشرى ان اقتضت ان كان جبريل بن علي بن ابي طالب في
 كونه من وانه عارضه في السنة مرتين فلو كان في حال هذه الامامة او كره
 لامر بالخلق عنه لكانت حجة على زوج الكلا وبعث الخلفين واكره عليه لما تخلف
 عنهم السابغ انه لا واحد من غير علي من الجماعة الذي ادعت لهم الامامة
 يصح للامامة معين هو خلافة الاول فلا يتم كونه اطلعه لمدركه فلا
 ينال هذه الامامة لقوله تعالى لا يزال عهد الطالين قال ثم من بعده ولد
 الحسين ثم علي بن الحسين ثم محمد بن الباقر ثم جعفر بن محمد الصادق
 ثم موسى بن جعفر الكاظم ثم علي بن موسى الرضا ثم محمد بن علي الجواد ثم علي بن محمد
 الهادي ثم الحسن بن علي العسكري ثم محمد بن الحسن صاحب الزمان صلوا
 الله عليهم جميعا بعض كواشجهم علي حقه وبالادلة السابقة اولا
فمن اثبات امامة علي عليه السلام شرع في اثبات الائمة الطالين بالامر
بجده والادليل على كونه وجوه الاول النص من النبي صلى الله عليه وسلم

من

قال

الامر

۴۰

الحمد لله الذي
دعوى المدعى
لبار

۳۴۲

قادر
اقوال

۴۸

21

مرفق پر وند کر کے چھوڑ دی
بازار دار و شکر تو عبد
الکریم تالپہ و سیدان

فمن ذلك عدم الجبر والصرط والحصار وانطاق الجوامع ونظام الحكم
 واحوال الدنيا وكيف تنزل الاجسام واحوال الكائنات في البحث وتجب الاعتراف
 بذلك اجمع والتصديق به لان ذلك كله امر ممكن لا يستلزم الفتنه ولا جبر الصفا
 بوقوعه يكون حقا **قال** ومن ذلك الثواب والعقاب فما صلبها للقرآن
 من جهة التثنية صلوات الله على الصادق به **اقول** يريد ان لما جاء به النبي صلى الله عليه
 والعقاب قد اختلف في انهما معلومان مثلا رسما اما الاشاعرة فقالوا لا
 معهما واما المعتزلة فقالوا بعضهما من الثواب معي او وليس بالطاعات ولا يكاف
 ما صلح عنه من المنعم العظيمة فلا يستحق عليه شيء مقابلتها وهو مدعي الجبر
 وقالت معتزله البصرة انه عقلي لا متناه التلخيص ذلك ولقولهم انهم يقولون
 واجبت المعتزلة العقاب على الكافر وصاحب كبيرة حقا وقد تقدم ذلك من هذا
 ما يدل على وجوب الثواب عقلا واما العقاب فهو وان استقر على الظنفة
 لكن لا يتم بوقوعه في غير الكافر الذي يمتنع على كونه وعما فراد الاول يستحق
 الثواب والملاح بفعل الواجب والدواب فعل ضد البصيح او الاخلاص به
 بشرط ان يفعل الواجب لوجهه او لوجه وجوبه والمحد وبذلك وكذا فعل
 ضد البصيح او الاخلاص به لوجهه لا لغيره كونه غير ذلك ويستحق العقاب الذم بعمل

قال
قول

الفتح

البصيح او الاخلاص الواجب الذي يجب فيه الثواب والعقاب المستحق مطلقا كما
 في من يموت على ايمانه ومن يموت على كفره لروا المرح والذم على ما يستحق به
 لمحض لا يتغير كلا واحد منهما ولو كان داما لا واسطة بينهما ويجب ان يكونا نصيبين
 من عظمة الصد والامر يحصل منهما ما يجب امتزان الثواب والتعظيم والعقاب
 بلا هاهنا لان فاع الطاعة مستحق للتعظيم مطلقا واما العصية مستحق للاعقاب
 مطلقا الثالث استحقاق الثواب بحسب بوقوعه على شرط ان لا يكون له كمال العار
 بادنى مع جهل بالذي يستحقه وهو باطلا فان هو مشروط بالمواد ان لم يزل
 ان اشرك لم يحيط بذلك لقوله ومن يولد منك من دينه فميت وهو كافر
 فاولئك حبطت اعمالهم في الدنيا والاخرة واولئك هم اصحاب النار الرابع
 الذين امنوا ولم يلبسوا ايمانا من ظلم اولئك يستحقون الثواب الذي هو مطلقا
 الذين كفروا وعانوا وهم كفار اولئك يستحقون العقاب الذي هو مطلقا
 والذين امنوا وخالطوا كفارا فاما ان كان الذي صغير فلا يكف
 مغفور الجاهل وان كان كبير اذ امان يوافي بالثوبه فممن هو الثواب مطلقا
 اجابوا وان لم يوافي بها فاما ان يستحق ثواب ايمانه اول والثاني باطل الاستلزام
 النظم لقوله ومن حيون مغفلة لا تخرجه من بينه فممن هو الثواب مطلقا ان شاب ثم

يعاقب هو بطلان الاجماع على ان من دخل الجنة لا يخرج منها في كل يوم بطلان العقاب
او يعاقب ثم يارب عولط ولقوله في حق هؤلاء يخرجون من النار وهم
كاملين او كالم في ارجح الغلبة فيقولون هؤلاء جهنميون فيخرجون فيقولون
عن الحيوان فيخرجون واحدا منهم كلبه ياله تمامه فاما الآيات الدالة على عقاب
العصاة وخلقهم النار فالمراد بالخلق هو الخلق الطويل واستعماله بهذا
المعنى كثيرا والمراد بالخلوة والعصاة الكافرون في جورهم وعصايتهم
هؤلاء الكفار ليس قوله تعالى ولكنهم الكفرة العجرة في قوله تعالى في الآيات الدالة
على اختصاص العقاب بالكفار بحقه قوله ان الذين اليوم والسوء على الكفار يعلم
ان صاحب الكبرية اغنايتهم اذ المبحصوله احد امير الاولين عن النبي
فان الله تعالى يعقوبهم حتى يمتنعوا وقد وعد في قوله تعالى ويعقوبهم
الشيئات ويعقوبهم كثير ان الله لا يعجز ان يتركهم ويعقوبهم ما دون ذلك
لولا ان الله وان يتركهم لا يغفر لهم لئلا سر على ظلمهم الوعد غير مستحسن
من الحيوان اللطيف ولم يمدحه بانه غفور رحيم وذلك ليس بوجه الله الصفاة
ولا الكبرية بعد التوبة للاجماع على سقوط العقاب عنها فلا بد في المعقوف
منعقون ان تكون للكبار قبل التوبة وذلك هو المطلوب الشافعي شفاعته سيدنا

هم على ما حكى الله في القرآن
ووجوبهم
برجزي رسول الله وخواصه
شدت ودرهات اقدار كثر
سوء عيبي كره ويطردون
وبعد من كثر هم

دمود

رسول الله صلى الله عليه وسلم فان شفاعته متروكة براؤه لتو له في الاستغفار لذنبك والتمن
والمؤمنات وصاحب الكبرية من من لشدة غيبه بالشر وسوءه واقراره بكل
ما جاء به الرسول ولا يجوز الايمان في الايمان في الثقة للصدقين وهو هذا لك
وليس الاعمال الصالحة حراؤه لخطيئة عليه القسط لغير ثماله وفيه التمسك
بالاستغفار لا تركه ليعصم واستغفاره مقبول عنه فحصل له قضاء لتو له
واسو في عيبي كثر في هذا مع قوله عبادت من شفاعته لعل الكفار ينالون
واعلم ان من جليل ان استأجروهم السلاطنة ليعملوا في عصابة شيعتهم كما هو
الصلح من غير خوف لا جازم عليهم السلام من ذلك مع عصمتهم اضافة لكونهم
مستوجبين الاقرار والتصدق بالحوال العيلة ولو صاعها وكيفية الحساب في خروج
من جورهم حفاة عراة ويكون كل نفس معها سليل وشهدوا هو الاشارة اليه
وتباين طقاتهم وكيفية نعمهم من الماء والشرب والنعيم وكيفية الامانة
ولا بد من معرفته ولا خطر على المؤمنين ولا احوال النار وكيفية العقاب فيها وانواع
الاستمالة على ما وردت به تلك الآيات والاخبار الصحيحة واجمع عليه السلف
لان ذلك جميعه اخبر الصادق مع عدم استحالته في العقل فهو حقا وهو
المطابق **قال** وجوب التوبة **اقول** القوة والقدرة على التوبه في الماضي والآن
الماضي بما خرجت

15
4

في الحال والعزم على عدم المعاودة اليه فلا يستلزم وجوب الرجوع بالدم
اجتماعا من كونه في احوال الوجوب لادلة الشيخ على وجوبها ولو كانت افضة
للمعروف دفع الضرر وان كان مظهر لوجوبه على الشيخ لكونه فيها لا خوف ان يار
ولا دفع الضرر عن نفسه واللازم ان يكون في حقه في حق الله او في حق
آدمي فان كان في حقه نفع فاما من فعله في حق غيره لادوم الضرر على عدم المعا
ود من اخلاله بواجبها ان يكون وثمة باقيا في حق غيره ولا يكون في حقه
او خرج وقتها فاما ان يستعظم خروج وقتها كصلوات العيد فيكون الدم والعزم
على المعاودة لا يستلزم رجوعه وان كان في حق آدمي فاما ان يكون اخلالا
في دين بشئ من خطية فلو تم ارشاده وعلامه بالخطا او ظاهرا في حق
فالتوبة منه ايضا له اليه اولى وانه لا يتمازج ان تعد عليه ذلك فيجب
الرجوع عليه **قال** والامر بالمعروف والنهي عن المنكر طمان يعلم الامر و
الناظر في المعروف معروف والمنكر منكر وان يكونا معا في حق فان الامر بالمعروف
وعنه عشا ويحجب التأثير ولا منعه بالبر **اقول** الامر بالمعروف والنهي عن المنكر
الاستعلاء والنهي عن المنكر على جهة الاستعلاء ايضا والمعروف كل فعل
مختص بوصف زائد على حسنه والمنكر هو العكس والامر بهذا الامر هذا ما يجب ان

والنهي

الامر

الا والتفت العلماء على وجوب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر واختلفوا
بعد ذلك في مقامه في الاول اهل الوجوب على اوسع فقال الشيخ الطوسي
بالاول والسيد الرضي الثاني واختاره المصنف رحمه الله تعالى الشيخ باقيا
لطفان **فعل** الواجب في كل الفهم في بيان عقلا في علمه ان الوجوب العقلي
غير مختص بحد في بيان علمه في وجوبه لانه ان فعلها جرم ان يرتفع عنه
ويجب كواجب الامر هو العمل على النهي والنهي هو المنع منه لكن الواجب
وان لم يفعلها جرم اخلاله بالواجب حكم وفي هذا الايداد نظر واما الاول
المتقدمة على وجوبها كثر في العام الثاني وهي احوال ايمان على الاعيان او الكفاية
فقال الشيخ بالاول والسيد الثاني احتج الشيخ بقوم الوجوب من غير اختصاص
بشئ بل انكم خيراته لرجب الناس ثامرون بالمعروف ونهيون
عن المنكر احتج السيدان العسوي وقوم الوجوب وانتفاع الشيخ في مقامه في **مثال**
وسواء تم ولكن لم يتم برعون الرخ واما من دفع بالمعروف وينهي عن المنكر بحيث
الثاني في شرط وجوبها وذكر المصنف بالاول علم الامر والتأني في كون المعروف
معروف والمنكر منكر الاول لا ذلك الامر على المعروف ونهي عن المنكر الثاني
كونهما معا في حق في الاستقبال فان الامر بالمعروف والنهي عن المنكر عند عبث والعيش في

عبدعلی	حسن
صفت	سوی

1005-14

المحور

بسم الله الرحمن الرحيم
عشر درم و ربعی و ربعی و ربعی و ربعی
(اصول و اسرار)

تو اس درم کد

محمد بن عبد الله بن محمد

مسعود بن محمد بن محمد بن محمد

20

4/5/02

258

1895

مولانا محمد رفیع

سم الله الرحمن الرحيم
بسم الله الرحمن الرحيم
بسم الله الرحمن الرحيم
بسم الله الرحمن الرحيم

25

Handwritten signature in Urdu script, likely belonging to the author or a collector.

56

باب في بيان ما لا يملكه الإنسان من
الملكوت والملكوت لله تعالى

السلامة والنجاة

وَقَدْ رَفَعَ الدَّيْلَ الْبَاطِلَ
وَقَدْ رَفَعَ الدَّيْلَ الْبَاطِلَ

وَقَدْ رَفَعَ
الْأَمَانَةَ
إِلَى السَّمَاءِ
وَلَمْ يَكُنْ لَهَا
دُفْعٌ مِمَّنْ
يَقْبَلُونَ

ملک الہی
سہریہ

۱۰۰

قسم سقوله وشر اما سقوله
من صفة امر وحق من سقوله
تيف لاند

[illegible]

علاج چو کفر و فسق و عیال و

100

بده الرسالة في علم المطق الكبرى

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
 بما نكادى انوثيت تراكه كمنقش كود دري صور ايتا چا نكادى
 ايند ليكن در ايتا حاصل نكود حكر صور محسوسات و در قوت حكر كاسي
 حاصل شود صور محسوسات و معتولات و محسوسات است كه بكي از حواس
 پنجگانه كران با حركه و سامع و شام و دايه و لامسه است مدرك شود و مقول
 است كه با نيامد كاشود ~~در صورتى كه قوت مدرك كاشي~~
 كه از اداني خواند حاصل شود يا مقبور باشد يا تصديق زير اك صورت حاصل كمر
 صورت نسبت به نسبت پذيري يا چجاب چنانكه زير نوبنده است يا سلب
 چنانكه نوبنده نيت انصورت را تصديق خواند و اگر آن صورت حاصل
 غير صورت مدركه است آنرا تصور خواند پس علم كه عبارت از ادراك است
 مختص شود در تصور و تصديق ~~بدر اين معلوم شود كه نسبت~~
 مجزى مجزى خواه يا چجاب و خواه سلب بر وجه باشد يكي چلي چنانكه معلوم شد
 دويم با تفال چنانكه كوي اگر آفتاب بر آمده باشد روز باشد يا كوي كينست چنان
 كه اگر آفتاب بر آمده باشد شب باشد پس با تفال چنانكه كوي اين عدد بار و چ

در صورت

يا نكادى كوي كينست چنانكه كين شخص يا انساني باشد يا نكادى پس ادراك نسبت علمي
 و انصالي و انصالي يا چجاب و سلب تصديق باشد و آنرا حكر نيز خواند و ادراك
 ماوراي اين تصور باشد و چو تصديق ادراك نسبت است يا سلب يا چجاب باشد
 از ادراك تصور يكي تصور نسبت اليه كه آنرا حكر علم خواند و دويم تصور نسبت
 به كران حكر علم به خواند نسبت به چي كه آنرا نسبت حكر علم خواند مثلاً در
 تصديق يا نكادى به قيام است يا چجاب باشد از تصور نيز به حكر علم علم است و از
 تصور قيام كه حكر علم است و از تصور نسبت به چي و قيام كه نسبت حكر علم است
 تا بعد از آن ادراك نسبت بر وجه يا چجاب يا سلب حاصل شود پس بر تصديق كه نسبت
 موقوف باشد بر تصور و حكر علم علم تصور حكر علم و تصور نسبت حكر علم بكن چي كرام
 از اين تفورات نزد اهل تحقيق حكر و تصديق نيت ~~فصل~~ در ادراك تصور بر دو
 قسم است يكي آنكه در حصول آن احتياج باشد به نظري و فكرى چون تصور حرارت
 و برودت و سيباى و سبخا و مانند آن و اى قسم اخر ضرورى خواند و
 بهر يي نيز كود و بر آنكه در حصول ضرورى احتياج باشد به نظري چون تصور روح
 و ملك و چي و اشكال آن و اى و در تصور نظري و كسي خواند و بهر يي حكر علم
 تصديق نيز در قسم اى ضرورى كه احتياج به نظري باشد چون تصديق بانكه

يا چجاب چي

در صورتى كه نسبت به نسبت پذيري يا چجاب چنانكه زير نوبنده است يا سلب چنانكه نوبنده نيت انصورت را تصديق خواند و اگر آن صورت حاصل غير صورت مدركه است آنرا تصور خواند پس علم كه عبارت از ادراك است مختص شود در تصور و تصديق بدر اين معلوم شود كه نسبت مجزى مجزى خواه يا چجاب و خواه سلب بر وجه باشد يكي چلي چنانكه معلوم شد دويم با تفال چنانكه كوي اگر آفتاب بر آمده باشد روز باشد يا كوي كينست چنان كه اگر آفتاب بر آمده باشد شب باشد پس با تفال چنانكه كوي اين عدد بار و چ

آفتاب روشن است و آتش گرم است و مظهر آن دویم نظری که محتاج باشد
چون تصدیق بآنکه صانع موجود است و ظاهراً است و غیر آن **فصل**
نظور نظری را از تصور ضروری و تصدیق نظری را از تصدیق ضروری
میتوان که در طریق نظرو آن عبارتست از ترتیب تصورات یا تصدیقات
محصول بر وجهی که اگر آنکه محصور تصور می یابد تصدیق که حاصل نموده باشد چنانکه
تصور چیز را با تصور ناظر که می گویند حیران ناظر از اینها تصور آن که معلوم
نموده باشد حاصل شود و چنانکه تصدیق بآنکه عام تصدیق است یا تصدیق بآنکه جزئی تصدیق
حادث است چنانکه و چنانکه می گویند که عالم متغیر است و چنانکه متغیر است حادث
است اما چنانکه تصدیق بآنکه عالم حادث است حاصل شود **فصل** اما
آدمی که دیگر حیوانات نیست که وی مجهول را تا از معلومات نظر حاصل نموند
که در خلاف سایر حیوانات پس بر وجهی که واجب که طریق نظر و محقق و مسلم
از ایشانند تا که چون خواهد که مجهول تصور می یابد تصدیق بآنکه معلومات تصور
یا تصدیق بر وجهی که صواب حاصل کنند و آنکه می گویند که آن کس که من خدا می گوید
باشد بنوعی قدسیه که ایشان در اعتقاد خود همانطور محتاج باشد **فصل**
چنانکه از عرف علمای این زمان تصور است بر آنکه اگر حاصل شوند تصور می یابد و دیگر

و قول شایع خوانند و آن تصدیقات بر وجهی که اگر حاصل شوند تصدیق می یابد و دیگر
و دلیل خوانند پس مقصود درین فن دانستن معنی و جهت است و شکلی
که عرف و جهت و تحقیق معلولیت نه الفاظ است و عرف حیوان ناظر است
نه لفظ آن و جهت حد و علم عرفی آن فضا یا مکرر است نه الفاظ آن پس
صاحب این باب الذات احتیاج به الفاظ نیست لیکن چون قهرم و قهرم معانی بالفاظ
و عبارت است از اجزای واجب شد بیوی که فکر کند که در حال الفاظ باشد و لا یت
بر معنی **فصل** دلالت بودن شئی است بهیشتی که از علم بوی الزام
آید علم بشی دیگر آن شئی اول را که اولی که گویند و دوم را که اول و دوم
شئی نیست شئی بر وجهی که از علم شئی اول حاصل شود علم شئی ثانی پس علم
بوضع سببی است از اسباب دلالت و تا سر دلالت حکم است و اسباب است اول
دلالت و ضمیمه است که وضع را در وی مدخل است و آن در الفاظ باشد چون
دلالت لفظ زید بر ذات وی در غیر الفاظ باشد چون دلالت خطوط و عقود
و اشارات و نصب بر معانی که از ایشان ضمیمه هر که در دوم دلالت عقیده که
بمعنای عقلی و این نیز به الفاظ باشد چون دلالت لفظ صبیح از روزی
جدا بر وجود و لفظ و نیز به الفاظ باشد چون دلالت مصنوع و صانع **فصل** دلالت

انسان معنی صبح

طبیعی که مقتضای طبع باشد و این را الفاظ است شود چون دلالت خارج بود
 سیند و در بعضی الفاظ باشد چون هر یک حرف و بعضی وقت و بعضی وقت و بعضی وقت
 آنچه از دلالت معتبر است دلالت لفظیه و ضعیف است زیرا که امارات و اشتداد
 معانی و معادله بل هر یک از این دلالت ضعیف است مطابقت و تحقق و التزام
 مطابقت دلالت لفظ است بر تمام معنی موضوع که از آن جهت که موضوع لاوست
 همچون دلالت لفظ انسان بر معنی حیوان ناطق و تفنی دلالت لفظ است
 بجز و معنی معنی و از خود از آن جهت که از موضوع لاوست چون دلالت لفظ
 انسان بر معنی حیوان تنها یا بر معنی ناطق تنها و التزام دلالت لفظ است بر
 خارج لان موضوع از خود از آن جهت که خارج از موضوع لاوست چون
 دلالت لفظ انسان بر معنی قابل علم و صنعت که است **فصل** در بیان
 نیست که لفظ بر موضوع از خود بجز و ضعیف دلالت که بجز و موضوع لاوست
 بواسطه فهم کل بی فهم هر کافیه باشد لیکن دلالت لفظ بر خارج معنی موضوع
 از خود محتاج است بلزوم آن هر خارج هر موضوع را در این معنی که آن
 خارج محقق باشد که هر که موضوع در ذهن حاصل شود آن خارج حاصل
 که اگر اینچنین نباشد آن لفظ را بر وی دلالت داعی باشد بر پیش احوال این

دلالت کلی داعی معتبر است و اما پیش از این اصول و بیان دلالت لفظیه است
 پس لزوم عقد بشر ایشان شرط نباشد بلکه لزوم وی علی الجمیع است
فصل در بیان هرگاه که موضوع لفظ بسیط باشد و او را لازم معنی نباشد
 آنجا دلالت مطابقت باشد بی تضمین و التزام لیکن دلالت تضمین و التزام
 بی مطابقت صورت نمی بخشد و اگر موضوع لفظ بسیط را لازم معنی
 باشد آنجا دلالت التزام باشد بی تضمین و چون موضوع مرکب باشد اول
 لازم معنی نباشد آنجا دلالت تضمین باشد بی التزام و لفظ را چون در موضوع
 از خود است و آنجا که از خوانند و اینجا احتیاج بر تفسیر باشد **فصل**
 لفظ را چون یک موضوع باشد معنی گویند و اگر یک یا ده باشد مشترک و هر
 معنی احتیاج بر تفسیر شود چون لفظ عین و چون دو لفظ را برای یک معنی
 موضوع گذرانند از آن گویند چون انسان و شیر و اگر هر یکی را موضوع
 له باشد متباینان گویند چون انسان و قورس **فصل** لفظ را بر
 معنی مطابقت بود و قسم است مرکب و نیز مرکب **فصل** در بیان هرگاه که
 معنی مقصد و دلالت مقصود و چون ای عبارت و مقصد است که اینچنین
 باشد و این چهار قسم است یکی اگر بجز و ندارد چون مثله استعمال و در یک لفظ

دارد لیکن آن جزو دلالت ندارد و اصل چون دای دیدیم آنکه جزو دارد آن
جزو دلالت دارد لیکن بر جزو معنی مقصود دلالت ندارد چون عبد الله حالت
علیت چهارم آنکه جزو دارد و آن جزو دلالت بر جزو معنی مقصود دارد لیکن آن
دلالت جزو مقصود ندارد چون چون ناطق که علم شخصی انسانی باشد **فصل**
لفظ مقرب به قسم است اسم و کلمه و آن بر دو قسم است لفظ عام و لفظ خاص
یعنی صلاحیت ندارد که محکوم علیه شود یا محکوم به شود و این نوع اداه
گویند و در نحو حرف خوانند و لکن معنی وی تمام است پس لفظ از این نیست
که صلاحیت دارد که محکوم علیه شود یا نه لکن بدان آنکه خبر خوانند و در نحو فعل
خوانند و اگر در آن اسم خوانند **فصل** لفظ مرکب بر دو قسم است
تمام و غیر تمام تمام آنست که بر وی سکونت تمام باشد صحیح بر آنجا سکونت کند
مخاطب را انتظاری غایب آنکه انتظاری که با محکوم علیه باشد بر محکوم به یا محکوم
بر باشد بر محکوم علیه و مرکب تمام اگر فی نفسه محقق صدق و کذب باشد آنرا جزو قضیه
خوانند و آن عمده است در باب تصدیقات و اگر محقق باشد آنرا آن خوانند خواه
دلالت کند با ذات بر طلب محزون امر و خبر و استقام و خواه دلالت نکند محزون معنی
در تر و توجیب و ندانند آن که لفظ شخصی است در محاورات معبر است و غیر تمام آنست

که بر وی سکونت صحیح باشد و آن قسم میشود بر ترکیب قیدی که بر وی جزو و قیدی
اول باشد خواه با ضمه جزو غلام زید و خواه بوضوح جزو حیوان ناطق و این
عمده است در باب تصورات و ترکیب قیدی چون فی الارضه عشر
فصل ادراک معانی الفاظ مفروضه در ادراک معانی مرکبات غیر تمام و ادراک
مرکبات تمام آنست که مجموع تصور باشد و ادراک معنی جزو قضیه تصدیق باشد آنست
معانی الفاظ جمله آنکه نسبت این مقام است و چون تصدیق موقوف به تصورات
از این جهت بیان احوال تصورات را مقدم داریم **فصل** بر چه در این مقصود
شود اگر تصوری مانع از وقوع حرکت باشد چنانکه کثیرین آنرا جزوی حقیقی خوانند
چون زید و اگر تصور مانع نباشد از وقوع حرکت چنانکه کثیرین آنرا لفظی خوانند و هر یکی
از آن کثیرین با فردان کلی و جزئی اضافی خوانند و جزئی اضافی شاید که جزئی
حقیقی باشد چون زید بقیاس با انسان و شاید که کلی باقی فی نفسه لیکن جزئی اضافی
کلی دیگر باشد چون انسان بقیاس با حیوان **فصل** کلی را چون قیاس کنیم با
افراد خود یا تمام حقیقت افراد خود باشد یا جز حقیقت افراد خود یا خارج حقیقت
افراد خود آنکه تمام حقیقت افراد و جمله آنرا معنی حقیقی خوانند چون انسان که تمام
حقیقت زید و عمرو و بکر و خالد است و این را از یکدیگر امتیاز نیست و بعبور بر معنی

مشترک در مابیت و حقیقت ایشان مدخل ندارد چون نوع تمام مابیت
افراد است از ادوی منفعة الحقیقة با شایسته پس هرگاه که از فردی یا از افراد او معلوم
باشد که آن نوع در جواب معقول شود پس نوع کلی باشد معقول بر امور حقیقة
الحقیقة در جواب عالم مثلاً هرگاه که گویند ملائکه و عالم و غیره و مگر جواب ایشان
و آنکه جزو حقیقت افراد باشد از ادای گویند و آن مختص است در حقیقت و فصل زیرا که
آن جزو حقیقت افراد اگر تمام مشترک باشد میان آن حقیقت و حقیقت دیگر
از اجزای خود اند و در تمام مشترک است که میان آن دو حقیقت جزو مشترک
خارج از آن باشد چون حیوان که تمام جزو مشترک است میان حقیقت انسان
و حقیقت فرس زیرا که انسان و فرس با یکدیگر مشترک اند در ادایات بسیار چون
جوهر و قبل ابعاد ثلث و نای و حساس و تحرک بالارادة و حیوان عارف ازین
مجموع است و چون نسبت تمام مشترک است میان امور مختلفه الحقایق پس هرگاه که
ازینا مختلفه الحقایق معلوم شود که حیوان باشد زیرا که معلوم آن تکلیف حقیقة
مشترک است و آن حقیقت مشترک حیوان است و اگر انسان تنها معلوم کند
معلوم از تمام حقیقت محقق باشد و حیوان در جواب باشد بلکه جواب حیوان
مطلق باشد و از این معلوم شد که جنس کلی باشد که معلوم شود بر امور مختلفه الحقایق

در جواب مابیت و شاید که حقیقت را اجناس متقدده باشد یعنی فوق بعض
چون حیوان که جنس انسان است و فوق او جنس انسانی است و فوق جنس انسانی است
و فوق او جوهر است و آن جنس که جواب از پنج مشارکات در آن جنس
از اجناس قریب خوانند چون حیوان زیرا که او تمام مشترک است میان حقیقت
انسان و حقیقت فرس و آن جنس که در جواب جمیع مشارکات واقع نشود زیرا
بعد خوانند چون جنس که مشترک باشد میان انسان با نباتات و حیوانات
لیکن در جواب معلوم از انسان با نباتات معلوم میشود و در جواب معلوم از
انسان با حیوانات معلوم نمی شود و در جنس که در جواب از پنج مشارکات در آن
جواب و باشد بعد از یک یک و چون جنس انسانی و اگر جواب باشد بعد از
باز چون جنس مطلق و علی بن ابي طالب و اجناس را جنس عالی خوانند چون جنس
در مثال مذکور و اقرب را جنس سافل خوانند چون جنس در مثال مذکور و آنچه میان
جنس عالی و جنس سافل باشد از جنس سافل خوانند چون جنس انسانی و جنس درین مثال
اینست بیان آن جزو که تمام مشترک است و اگر جزو حقیقت افراد تمام مشترک باشد
از افضل خوانند زیرا که آن جزو حقیقت را نمیگزیند از غیر و هر سومی خواهد که آن جزو
مشترک باشد از اجناس چون مطلق که مخصوص است بحقیقت افراد انسانی یعنی

سراج و دست با تمام خود دیگر بیان کلیات سخن که قور شایع از آن مکتب بوده
 تحصیل تفهیمات تالیف محتاج به دو چیز یکی بیان موصوفات و دیگری که آن بحث
 است با تمام خود دیگر بیان قضایا که بحث از آن مکتب شود و با چار است که
 قضایا باشد پس بگویم که قضیه قولیست که صحیح باشد و تصدیق و تکذیب
 قابل وی و قضیه محسوسه که باطل باشد از چهار چیز محکوم علیه و محکوم به و
 است حکمیه و حکم یا بطل و فرقی بین نسبت حکمیه و حکم به صورت
 شکاف شود که آنجا نسبت حکمیهست زیرا که حکم در وی است و حکم نیست
 و قضیه بر سه قسم است عملیه و شرطیه متصل و منفصل زیرا که محکوم علیه و محکوم
 به در قضیه محکوم به باشد یا در حکم مزه آن قضیه را عملیه خوانند خواه موجب
 چنانکه در قایم است و خواه سلب چون نه قایم نیست و اگر مزه یا در حکم مزه
 باشد آن قضیه را شرطیه خوانند پس اگر حکم با اتصال است آن قضیه را شرطیه
 متصل خوانند خواه موجب چنانکه کوئی اگر آفتاب طالع است روزه
 جود است و خواه سلب چنانکه کوئی نیست که اگر آفتاب طالع است شب
 موجود است و اگر حکم با اتصال است آن قضیه را شرطیه منفصل خوانند
 خواه موجب چنانکه کوئی این علامه وج است یا نه خواه سلب چنانکه کوئی نیست

که این علامه روزه باشد یا مکتب واحد فصل اول اطلاق عملیه و قضیه
 و فصل دوم در حیات ظاهر است و در سلب بر اسطر مباسب است با موصوفات
 در اطلاق یعنی محکوم به که این محکوم علیه است و بکفران محکوم به در فصل
 محکوم به در قضیه شرطیه موضوع خوانند و محکوم به در محمول و آن لحاظ که دلالت
 که بر حکم و نسبت حکمیه معاً از رابطه خوانند چون لفظ محکوم به در محمول و لفظ
 است و نه قایم است و هر که در هر دو چیز و فی الجمله هر چه دلالت که در رابطه
 میان محمول و موضوع آن رابطه است و در قضیه شرطیه محکوم علیه را متذکر
 خوانند و محکوم به را ثانی فصل دوم در قضیه عملیه اگر چیزی
 حقیقه باشد آن قضیه را شخصیته خوانند پس باید نویسنده است و نویسنده
 نیست و کوئی باشد پس کوئی یا نه اگر در گفته اند آن قضیه مهمال خوانند
 چون انسان نویسنده است و انسان نویسنده نیست و اگر چنان که گفته اند
 که در گفته اند آن قضیه محصوره خوانند و این چهار قسم است موجب کلی
 سلب موجب جزئی سلب جزئی فصل سوم قضایای شخصی در علوم معتبر
 نیست و قضیه مهمال در قوت محصوره جزئی است و قضایای معتبر در علوم
 محصورات اربع است فصل چهارم سلب چون در قضیه شرطیه

شود این قضیه را محذور خوانند چون زید نانو لیسیده است و اگر خبر محذور
نشود آنرا محذور خوانند چون نیست زید نویسنده **فصل** نسبت
محذور با موضوع خواه با عیاب و خواه بصلب شاید که ضروری باشد یعنی
مستحصل اللفظی که باشد و آنرا قضیه ضروری خوانند چون کل انسان
حیوان بالضرورة و لاشی من الانسان بحج بالضرورة شاید که بسبب ضروری
باشد از هر دو طرف و آنرا محذور خوانند چون کل انسان کاتب بالامکان
الخاص و لاشی من الانسان کاتب بالامکان الخاص بوجه و سالبه و بعضی
یکمیت در محذور یعنی ثبوت کاتب و سلب کاتب هیچ کدام از آنها ضروری
نیست و یا از یک طرف که آن طرف مخالف حکم است و آنرا محذور عامه خوانند
چون کل انسان کاتب بالامکان العام یعنی سلب کاتب از انسان ضروری
نیست و چون لاشی من الانسان کاتب بالامکان العام یعنی ثبوت کاتب
انسان ضروری نیست و شاید که به و لازم باشد یعنی بیشکی بی اعتبار ضروری
و آنرا قضیه داعیه خوانند چون کل انسانی حیوان دایما و لاشی من الحيوان
دایما و شاید که بالفعل باشد یعنی فی الجملة و آنرا مطلقه خوانند چون
انسان کاتب **فصل** عکس قضیه محذوره آن باشد که موضوع محذوری

و موضوع را محذور و وجهی که عیاب و سلب و صدق اصلی محذور باشد قضیه
کلیه بوجهی جزئیة منعکس شود مثلاً هر که که کل انسان حیوان صادق شود بعضی
الحیوان انسان صادق شود و بعضی جزئیة بوجهی جزئیة منعکس
شود چون بعضی الحیوان انسان صادق شود بعضی الانسان حیوان صادق
شود و هر که موضوع و محذور بهم تعلق نداشته اند از آن موضوع و سالبه محذور
هم باشد پس در عکس کلی صادق باشد و سالبه کلیه کینه منعکس شود چون
ضروری باشد مثلاً هر که که لاشی من الانسان بحج صادق باشد لاشی من الحيوان
صادق باشد و سالبه جزئیة منعکس ندارد زیرا که لاشی بعضی الحیوان انسان صادق
است و در عکس وی لاشی بعضی الانسان بحج صادق نیست **فصل** نسبت
تقیض قضیه و یک باشد که بلوی در عیاب و سلب مخالف باشد یعنی که
صدق هر یک لغایت مستلزم کذب دیگری باشد و کذب هر یک مستلزم صدق
دیگری نیست یعنی بوجهی سالبه جزئیة باشد و تقیض سالبه کلیه بوجهی جزئیة
فصل قضیه متصله از قضیه باشد که اتصال سلب و ضروری باشد
چنانکه گذشت و انقضیه باشد که اتصال سلب و ضروری باشد و قضیه
متصله حقیقه باشد اگر اتصال در وجود و عدم است چون عدد یازده

یا از باشد یعنی هر دو مجتمع نشوند و مفعول نشوند و مانع الجمع باشد اگر اتصال
در وجود است و پس چنانکه گوئی این چیز یا شیء باشد یا حجر یعنی هر دو مجتمع
نشوند لکن ارتفاع شاید و مانع القبول باشد اگر اتصال در عدم باشد چنانکه گوئی
زید در درگاه است یا خرق عیسوی یعنی هر دو مجتمع نشوند لکن اجتماع شاید
فصل تناقض و عکس در شرایطات بر قیاس حملات معلوم شود
تحت هر سه قسم است یکی قیاس که آن استدلال است بحال
بر حال چیزی چنانکه گوئی که انسان حیوان و کل حیوان جسم کل انسان جسم پس استدلال
کردی بحال حیوان که کلیت بر حال چیزی وی که انسان است و دوم استدلال
استدلال است بحال چیزیات بر حال کلی چنانکه گوئی که یک انسان و طيور
و بهایم فلک اسفل می چنانکه در حال مضاعف پس جمیع حیوان چنین باشد پس استدلال
کردی بحال چیزیات حیوان که آن انسان و طيور و بهایم است بر حال حیوان که
کلی ایشانست پس تمیز و این استدلال است بحال چیزی بر حال چیزی دیگر
چنانکه گوئی بنید حرامت بنابو نه حرامت و هر دو چیز و مسکرت
فصل استدلال قیاس میبطلد باشد و قیاس میبطلد یعنی پس هر دو در
دار تحصیل تصدیقات قیاس است و آن عبارتست از قول ثلثین از قصایا که

که لازم آید از ذات وی قول یکی چنانکه گوئی عالم تغییر است و هر چه تغییر است
حادث است پس این احداث است و قیاس نیز دو قسم است یکی اقترانی که در وقت
نتیجه یا تقیض نتیجه بالفعل مذکور باشد چنانکه گوئی که کور شد و دوم استثنائی که
در وی نتیجه یا تقیض نتیجه بالفعل مذکور باشد چنانکه گوئی که این آدمی باشد
حیوان باشد لکن آدمیست پس حیوان باشد لکن میران نیست پس آدمی نیست
فصل اقترانی حملی باشد یعنی هر یک کسایه حملات حرف و غیر
حملی باشد و قسم اول ظاهر است پس بر وی اقتضا داریم و آن چهار مورد است
دو اول نسبت میان محمول و موضوع چون مجهول باشد اقتضاج باشد معقولی
او را به دو طرف نسبت بوده باشد تا بواسطه وی نسبت میان محمول و
موضوع معلوم شود و از اسطر و وسط خوانند چنانکه موضوع مطلوب را اصغر
خوانند و محمول را اگر خوانند و حد وسط اگر محمول شود اصغر را و موضوع شود اگر بزرگ
آنرا اشکال خوانند و اگر عکس این باشد آنرا اشکال را بزرگ خوانند و اگر محمول شود در دو
شکل ثانی خوانند و اگر موضوع شود در دو شکل ثالث **فصل** شکل اول
شرط آنست که صغری وی یعنی نتیجه مشتق بر اصغر موجب باشد تا اصول را وسط
مخرج شود و کبری وی یعنی نتیجه مشتق بر اگر کلی باشد تا اصول حکم معنی یا صغری

شود یعنی پس صوری شکل اول موجب باشد و کلامی و غروب وی مختص است
 در چهار جز اول و دوم و سیم و چهارم و پنجم و ششم و هفتم و هشتم و نهم و دهم
 کلی که نتیجه موجب جز بیسیوم موجب کلامی صوری سالیه کلی که نتیجه سالیه کلی
 چهارم موجب جز صوری سالیه کلی که نتیجه سالیه جزئی پس شکل اول پنج
 محصورات اربع است و شرط شکلانی است که مقدمین وی متعلق باشند
 باجاب و سالیه یعنی یکی موجب باشد و دیگری سالیه و دیگری و کلامی باشد و هر
 این شکل نیز چهار است اول موجب کلامی صوری و سالیه کلی که نتیجه سالیه کلی
 کوئی که ج است و هیچ از اب نیست پس هیچ از ج نیست و نتیجه
 سالیه کلی باشد و دوم عکس این چنانکه هیچ از ج نیست و همه اب است
 پس هیچ از ج نیست سیوم موجب جزیه صوری و سالیه کلی که نتیجه سالیه
 جزیه باشد چنانکه بعضی از ج است و هیچ از اب نیست پس بعضی ج
 نیست چهارم سالیه جزیه صوری و موجب کلامی که نتیجه سالیه جزیه چنانکه
 بعضی ج نیست و همه اب است پس بعضی ج نیست پس نتیجه
 ثانی نیست الا سالیه اما کلامی و اما جزیه و شرط شکل ثالث است که صوری و
 موجب باشد و یکی از مقدمین وی کلامی باشد و غروب وی شش است و پنج

ایجاب جزئی و سه نتیجه سالیه جزئی آن سه که نتیجه ایجاب جزئی است اول و دوم
 کلیتین چنانکه همه ج است و همه اب است ثانی صوری موجب جزئی و دیگری
 موجب کلی چنانکه بعضی ج است و بعضی اب است ثالث صوری موجب کلی
 و دیگری موجب جزئی چنانکه همه ج است و بعضی اب است نتیجه این سه
 ضرب اینست که بعضی ج است و آن سه که نتیجه سالیه جزئی است اول موجب
 کلامی صوری و سالیه کلی که نتیجه کلی چنانکه همه ج است و همه اب نیست و دوم
 موجب جزیه صوری و سالیه کلی که نتیجه کلی چنانکه بعضی ج است و بعضی اب نیست
 سیوم موجب کلامی صوری و سالیه جزئی که نتیجه کلی چنانکه همه ج است و بعضی
 اب نیست نتیجه آن سه ضرب اینست که بعضی ج نیست و شکل رابع بعد
 از طبع پس از اینان نکندیم اما قیاس استثنای برود قسم است یکی انصالی و دوم
 انصالی انصالی است که مرکب شدن متصلی از و میانه با وضع مقدم
 و آنرا نتیجه وضع نای باشد چنانکه کوئی که این جسم انسان باشد حیوان
 باشد لیکن انسان است پس او حیوان است یا مرکب شدن متصل از و میانه
 و رفع ثانی و آنرا نتیجه رفع مقدم است چنانکه کوئی که در شمال است و لیکن او
 حیوان نیست پس او انسان نیست و اما انصالی مرکب شدن متصل حقیقه

با وضع احد جزین و از انقیاد رفع از جز و دیگر باشد با رفع احد جزین و از انقیاد رفع
از جز و دیگر باشد با رفع از جزین باشد که اگر کسی این بعد از آن مرتب از دست
لیکن از جهت پس از نیست لیکن از دست پس از وج نیست لیکن از وج نیست پس از
نیست پس از دست و با هم یک باشد از منقول مانع الجمع با وضع احد جزین و از
تبعیه رفع جز و دیگر باشد پس از انقیاد و است چنانکه اگر کسی این جز را بخر است
جز است لیکن بخر است پس بخر نیست لیکن بخر است پس بخر نیست و با هم یک باشد
از منقول مانع الجمع با رفع احد جزین و از انقیاد رفع جز و دیگر باشد تبعیه
او نیز و است چنانکه اگر کسی این جز را بخر است یا از بخر است لیکن بخر است
پس لا بخر باشد لیکن بخر است پس لا بخر باشد

تم الرسالة الشریفة فی قواعد المنطقية

بصایت حضرت الامام و یوم نزلت

خمس عشر من شهر جماد الثانی سنة ١٠٥٠

بسم الله الرحمن الرحیم و به نستعین

هر چه در ذهن در آید اگر خالی از حکم باشد آنرا تصور خوانند و چون
انسان خلوا و اگر حکم باشد آنرا تصدیق خوانند و حکم بسته است با وصف جز

ایضا و آنرا ایجاد گویند و چون انسان کایتست یا بر وجهی از آن و آنرا که گویند
چون انسان کایتست و حکم از تصور و تصدیق گویند و اگر حاصل شود آنرا
ضرورت و بدیهی خوانند چون تصور جز است و در دست و تصدیق با آنکه آن
که هست و اگر حکم حاصل شود آنرا نظری و کسی خوانند چون تصور روح و عقل
با حکم عالم حادث است و اگر آنست که در معلومات حرف کرده شود و در غیب
بعضی بر بعضی بر وجهی که ادانند بدانند مجهول و هر چه در وی فکر کنند و
تصور کنند آنرا معرف و تو را شایع خوانند چنانکه بعضی حیوان را بگویند که
تا و حساس و غیره که از راه است و معنی ناطق که را باشد معقول و است حروف
تو را معلوم باشد بر هر دو وجه کوی و کوی حیوان ناطق تصور لغزان حاصل
شود و هر چه در وی فکر کنند و تصدیق ادانند آنرا دلیل و حجت خوانند چنانکه
کوی عالم تغییر است و کل تغییرها و است **باعتبار** هر چه تصور
شود که موضوع کند آنرا که بین اکثرین آنرا بر فی حقیق خوانند چون دانستید
و اگر وضع ناکند آنرا که خوانند چون انسان و آن که بیش از آنرا و در حیوانات
است از وی خوانند چون زید و عمر و دیگر غیر آن و چون کلی دانست که
باز از حیوان حقیقت آنرا که باشد پس اگر تمام مشترک باشد میان آن حقیقت از راه

و بیان ماهیت دیگر چون حیوان اگر که تمام مشترکات میان انسان و دیگر حیوانات
 آنرا جنس خوانند و گویند چنان باشد آنرا فصل خوانند خواه مشترک باشد چنانچه
 ناطق و خواه مشترک باشد لیکن تمام مشترکات باشد چون حساس و یا خارج از حقیقت
 افراد باشد پس اگر خاص باشد یک ماهیت آنرا خاصه خوانند و چون خاصه
 و اگر خاص باشد آنرا جنس خاص خوانند چون ماهی جنس کلی تمام مشترکات باشد
 نسبت به ماهی و اگر که آنرا قریب خوانند چون حیوان و اگر که نسبت به بعضی شایگان
 تمام مشترکات باشد آنرا جنس خوانند و مراتب بعد متعلق باشد و هرگاه که جنس
 قریب را با فصل قریب جمع کنی آنرا احکام خوانند چون حیوان ناطق و انسان
 و اگر جنس بعد از فصل قریب جمع کنی آنرا احکام خاص خوانند چون ناطق انسان
 و هرگاه که جنس قریب را با فصل قریب جمع کنی آنرا احکام خاص خوانند چون ناطق انسان
 و هرگاه که جنس قریب را با خاصه جمع کنی آنرا اسم نام خوانند چون حیوان خاصه
 مراد از آنرا و اگر جنس بعد از خاصه جمع کنی آنرا اسم خاص خوانند چون جمیع خاصه
 مراد از آنرا و همچنین هر جنس عام یا خاصه را هم نامند چنانچه موجود خاصه را
 و هرگاه که جنس و فصل و حد نیز در جمیع موجودات استعمال کنند هر جنس را اصطلاحات
 نیز چون اصطلاحات مثل اسم و فصل و حرف و معرب و منجر استعمال کنند و این

اندر

این
 این ماهیت حد یعنی حرف است و اقسام درجه در وود اخلاص است و این اصطلاح
 قصه خوانند و قضیه بر سه قسم است یکی کلیه و آن مرکب باشد از دو مورد شد
 الانسان کلیه و آنرا موجد خوانند و الانسان لیس کلیه و آنرا سالیه خوانند
 محکوم علیه را در جمله موضوع گویند و محکوم به را موجد و نیم شرطیه متصل
 و آن مرکب دو قضیه که میان ایشان حکم کرده باشند با فصل چون کلمات
 الشمس الطالع فالنهار موجود و این را موجد خوانند و یا حکم کرده باشند بسلب
 اتصال چون لیس البه ادکات الشمس الطالع فاللیل موجود و این را سالیه خوانند
 سه شرطیه منفصل و آن مرکب باشد از دو قضیه که میان ایشان حکم کرده باشند
 با اتصال بسلب اتصال و منفصل بر سه قسم است اول حقیقه که در وی حکم کرده
 باشند با اتصال از هدف و کذب چون العدد امان و ج و امان و این را موجه حقیقه
 خوانند و یا حکم کرده باشند بسلب اتصال با فصل چون لیس العدد امان و ج و امان
 منقسم بین المتساویین و این را سالیه حقیقه خوانند و دوم مانع الجمع که در وی
 حکم کرده باشند با اتصال از هدف فقط و یا بسلب اتصال با فصل از هدف
 الشیء اما شجر و اما حجر و لیس هذا الشیء اما ج و اما جیم بر مانه الخلو که در وی
 حکم کرده باشند با اتصال از کلاب فقط و یا بسلب اتصال با فصل از ج و اما جیم
 الشیء

بسم الله الرحمن الرحيم

اما الجواب على السؤالين ههنا اما خبر او اما خبر و دليل ان حملت حرف ان
 فاس ان في خوانند و در وجه اشارت منقذ ستر و بيان اين معنی است
 چون در قضية محلي نسبت محمول موضوع مجهول باشد احتياج اخذ محمول
 او را با همي که از موضوع و محمول قضية مطلوب نسبتي باشد تا در اسطه اين دو نسبت
 محمول با موضوع که مطلوب است معلوم شود و لا محاله است باب که موضوع
 است چون محمول باشد احتياج عنوان شود و پس اينجا چه باشد اول موضوع
 قضية مطلوب دوم محمول قضية مطلوب سيم متوسط بين موسط محمول
 شود موضوع مطلوب بر او موضوع شود محمول مطلوب را آنرا شكل اول خوانند
 چون در اول كراي كراي ج و اگر عكس اين باشد آنرا شكل چهارم خوانند و اين بهر
 است از طبع و اگر متوسط محمول شود و در آن شكل ناني خوانند چون لا اله الا الله
 شمس من موشى منج و اگر در دو موضوع شود آنرا شكل ثالث خوانند
 چون كراي و كراي منقبض ج و اگر دليل بر كراي شود آنرا منقبض و يا منقبض
 آنرا قياس است و خوانند مثال منقبض على كان الشيء انما كان جوازا لانه انما
 فهو حيوان لكنه ليس بمحيوان فليس بالاشان مثال منقبض ههنا العدد اما زوج
 و اما فرد لكنه زوج فليس فردا لكنه فرد فليس زوجا فهو زوج تحت
 تحت الوسالة في يوم ثالث عشر من شهر
 جمادى الثاني في حواله
 سحمان سنه ١٢٥٨

الفردية

الحمد لله الذي هدانا لهذا الطريق وجعل التوفيق خير رفيق والصلوة على
 من ارسله وهدى صوابه لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم
 الحمد لله الذي جعلنا في هذا الصديق بالصدق وصدق وفي علاج الحق
 بالحق **باب** فخره غاية تقدير الملام في غزير المنطق واللام
 وتزيب الملام من قزير عقايد الاسلام جعله تيمم لمن حاول التبريد لها
 وتذكر لمن اراد ان يتذكر من دوى الافهام سيما الولد الاعز الحق
 المحي بالاك امرى حبيب المسلمين النجدة والسلام انزال ابن التوفيق
 قوام من الشايد عصام وعلى الله التوكل وبه الاعتصام **القسام**
الاول في المنطق مقدمة العلم ان كان ادعاءنا للنسبة فنصدق والانقبض
 ويقسمان بالضرورة والاكساب بالنظر وهو ملاحظة المعقول لتحصيل المجهول
 وقد يقع فيه الخطا والنجس الى قانون يعجم عنه وهو المنطق وموضوعه
 المعلوم المقصود والصدق في من حيث يوصل الى مطلوب مقصود
 ينسب يعرفه بالصدق في نسبي حجة **فصل** **التقريب**
 دلالة اللفظ على تمام موضوع المطابقة وعلى جزم تقصير وعلى الخارج بالترام

و قد ائتمروا عقلا و عرفوا و لم يزلوا يطابقون و لو تعدوا و لا عكس و الموضع
 ان قصدت بجزء من الدلالة على جزء المعنى فركب اما ما مر من انشاء
 اما ان قصدت بعبارة او غيره و لا تغرد و هو ان استعمل في الدلالة بهيئة على
 احد الارضين كلمة و يدونها اسم و الاضافة و ايضا ان اخبره عناء فمع شخصه
 و وضعه على وجه و يدونها اسم و الاضافة و ايضا ان اخبره عناء فمع شخصه
 بلولية اولوية وان كثر فان وضع لكل مشترك و الا ان اشتتر في
 الثاني فنقول و ينبى الى الناقل و لا الحقيقة و بحار **فصل**
 المفهوم ان اشترى من صدقه على الكثير و فخرى و الا انك اشترى
 افراده او امكنت و لم تر جذا او وجد الواحد فقط مع امكان الغير
 او امتناعه او الكثير من الناحية او عدمه و الكيلان ان تصادق اليها فبينا
 و الا ان تصادق اليها من الجانبين فبسا و ان و نقضها كما ذكرنا
 من جانب ناعم و الحق مطلقا و نقضها بها بالعكس و الا فليس و جبر و بين
 نقضها ما يجرى **كالمباني** و قد قال الجري لا اخر و هو اعلم
 و الكلمات خمس **الاول** الجنس و هو المقول على اكثر من المختلفة
 المتماثل في جواب ما هو فان كان الجواب عن الماهية و عن بعض

٨٠
 المشاركات هو الجواب عنها و عن الكل فوجب كالمحيوان و لا يبعد
 كالجسم **الثاني** النوع و هو المقول على اكثر من الحقيقة الحقيقة
 في جواب ما هو و قد يقال على الماهية المقول عليها و على غيرها الجنس
 فخير ان ما هو و يختص باسم الاضافى كالأول باسم التحقيق و بينهما مر
 من وجه تصادقهما على الانسان و تفرقهما في الحيوان و النقطة
 ثم الاجناس فترتب تصادقها الى العالم و يسمى جنس الاجناس
 و الانواع متنازلة الى العالم و يسمى نوع الانواع و ما بينهما مشروط
الثالث الفصل و هو المقول على الشئ في جواب اى شئ
 هو في ذاته فلا يتر عن المشاركات في جنس الترتيب فوجب او البعيد
 فبعيد و ان النسب الى ما يميزه فمقوم و الى ما يميزه عنه فنقسم المقول الى
 مقوم السافل و لا عكس المقسم بالعكس **الرابع** الخاص و هو الحاج
 المقول على ما تحت حقيقة واحدة فقط **الخامس** العرفى العادى
 هو الحاج المقول عليها و على غيرها و كل منهما ان اشترى انك لا تميز
 الشئ فلا تميز بالنظر الى الماهية او الوجود بين بل من تصور
 المميز و ما من تصورهما التميز و غير يميز بخلافه و الا فليس

خارق يدور اوين ول مبهمة او بطور **خاتمة** مفهوم الكلي
 يعني كليا انطباعا ومعرضا طبيعيا والجميع عقليا ولكن الانواع الخمسة
 والحق وجود البسعي بمعنى وجود اشخاصه **فصل** في الثاني
 ما يقال عليه لا فائدة قصوره وحيث ان يكون ما بالاجلي فلا يصح
 بالاعم والاصغر والساوي معرفة والاخفى والتعريف بالفضل الترتيب
 حد وبالمخاصة هم فلان كان مع الجنس الترتيب فقام والافاضل ولم
 يعتبر وبالمعرض العام وقد يميز في الناقص ان يكون اعم كالقلي وهو ما
 يقصد به تفسير مدلول القلي **فصل** في التفسيرات
 القضية قول يحتمل الصدق والكذب ان كان الحكم يشوب شئ لشيء او
 فيه عنه خفية موجبة اوسالبة ويسمى المحكوم عليه موضوعا والمحكوم
 به محمولا والغال على النسبة بالبطء وقد استعير طاهو والافراطية وهي
 الجزء الاول من القول الثاني واليا والموضوع ان كان شئ ما سميت القضية
 شخصية ومخصوصة وان كان نفس الحقيقة فطبيعية والافان من كية
 افراد كذا او بعضا محصورة كلية وجزئية وما به البيان سور واقفها
 ولازم الجزئية ولا بد من الموجبة من وجود الموضوع محققا وهي الناجية

او مقدرها الحقيقة او دعانا فالأمنية وقد جعل حرف السلب جزء من جزء
 فتسمى معدولا وقد يخرج كيفية النسبة فوجبة وطالبها ان جهة فلان كان
 بضرورة النسبة ما دام ان الموضوع موجودا فضرورة مطلقة او مدام
 وصفه بشرطه عامة اوفى وقت معين فوجبة مطلقة او غير معين فمشتقة
 مطلقة او بدو او ما دام ان كانت فدايمة مطلقة او ما دام الوصف ضرورية
 عامة او بطلانها المطلقة العامة او بعد ضرورة خلافا لمكانة العامة
 فعدمه بسايط وقد عده العائنان والوقفيان المطلقات بالادوار والذات
 فسمى الشرطه الخاصة والعرفية الخاصة والوقفية والمشتقة وقد نصت
 المطلقة العامة والضرورة للامنية فسمى الموجبة بالضرورة وبالأدوار
 وسمى الوجوبية الادائية وقد عده المكنة العامة بالضرورة جلي للمواصفات
 وسمى المكنة الخاصة وهذه مكررات لان الادوار اشارت الى مطلقة عامة
 والضرورة الى مكنة عامة مخالف للقيمة موافق للقيمة لما قبلها
فصل في الشريعة متصل ان حكمها يشوب نسبة على تقدير نسبة
 اخرى او تنفصل ومية ان كان ذلك لعلاقة والافاقية ومنفصل ان حكم
 فيها بقاى فبشأن الالزامية ماصدا وكذا هي الحقيقة او صدقها فقط فافادة

منافق يدوم اوين ول بهمة اوبطو **خاتمة** مفهوم الكلي
يعني كليا نظيفا ومعووضه طبيعيا والمجموع عقليا وكان الانواع الخمسة
والحق وجوده الطبيعي يعني وجوده الخاص **فصل** في شرح الشيء
ما يقال عليه لا فائدة تقو به ويشترط ان يكون ما يال على قدر يعبر
بالاعم والاقص والمساوي معرفة والاخفى والتعريف بالعض القريب
بعد والخاصة بهم فمن كان مع الجنس القريب فقام والافناقص لم
يعبر وبالمعنى العام وقد ايجز في الناقص ان يكون اعم كالقنطري وهو ما

يقصد به تفسير مدلول اللفظ **فصل** في التفسيرات
الفنية قول يحصل الصدق والكذب ان كان الحكم مثبت شيئا او
نفيه عنه فحيلة موجبة او سالبة ويسمى المحكوم عليه موضوعا والمحكوم
به محمول والغال على النسبة رابط وقد استعير طاهو والافراطية وهي
الجزء الاو ابقية والثالث في اليا والموضوع ان كان شخشا سميت القضية
شخصية ومخصوصة وان كان نفس الحقيقة فطبيعية والا فان بين كمية
اخرى كذا او بعضا فمخصوصة كمية وحزبية ومابه البيان سور والافهله
وتلازم الجزئية ولا بد في الموجبة من وجود الموضوع محققا وهي الخارجية

او عقدها الحقيقة او عينا فالأمنية وقد جعل حرف السلب جزء من جزء
فتسمى معدولا وقد يبرج كيفية النسبة فوجبة وعلى الجانب جهة فان كان
بضرورة النسبة ما دام ذات الموضوع موجودا فضرورة مطلقة او ادا دام
وصفه بشرطه عامة او في وقت معين فوجبة مطلقة او غير معين فمشترطة
مطلقة او بدوامها ادا دام النيات فلان النسبة مطلقة او ادا دام الوصف فغيرية
عامة او بفعليتها فالمطلقة العامة او بعد ضرورة خلاصتها المكنة العامة
فهذه باسائط وقد وجد العائنان والوقوفان المطلقان بالادوام والذات
تسمى المشروطة الخاصة والوجبة الخاصة والوجبة والوجبة والوجبة
المطلقة العامة بالضرورة واللازمة تسمى الوجبة بالضرورة او بالادوام
وتسمى الوجبة اللازمة وقد عرفت المكنة العامة بالضرورة جانب المواضع ايضا
وتسمى المكنة الخاصة وهذه مركبات لان الادوام اشارة الى مطلقة عامة
واللازمة الى مكنة عامة مخالفتي الكمية موافقتي الكمية لما قيدت بها
فصل في الشريطة متصل ان حكمها مثبتت نسبة على تقدير نسبة
اخرى او نفيها لم وميتا ان كان ذلك لعلاقة والافناقصية ومنفصل ان حكم
فيها مبتنى بسببين او لاثامها صندا وكذا با وهي الحقيقة او صندا فانقطر فالثمة

فانظمة الجمع اكد بانقطة فانظمة الطول وكرهها غداية ان كان الثاني لذات
الجزئين والافاق فانظمة الحكم في الشريعة ان كان على جميع تقادير المقدم الكلية
او بعضها مطلقا جزئية او معينا ضمنية والاضمحلال وطرفا الشريعة في الاصل
فقيتان كليتان او متصلتان او منفصلتان او مختلفتان الا انها جزئيا
بزيادة اداة الاتصال والافتصال عن التمام **فصل** في انفاق اختلاف
الخصيتين بحيث يلزم لانه من صدق كاذب الاخرى والعكس ولا بد
من الاختلاف في الكم والكيف والجهة والاتجا وفيما عداهما والخصيتين للضرورة
الممكنة العامة والادامية المطلقة العامة والمشرطة العامة الجينية للممكنة
والعربية العامة الجينية المطلقة والمركبة المفهوم المردفين تحيضي الزمان
لكن في الجزئية النسبية الى زرد **فصل** عكس المستوى تبديل
طرفي القضية مع بقا الصدق والكيف والموجبة انما تعكس جزئية الجزئ
عموم المحمول او السالبة الكلية تعكس كلية والآخر مرسلة الشئ
عن نفسه والجزئية لا تعكس اصلا لجزاها عموم الموضوع او المندرج اما
بحسب الجهة فمن الموجبات تعكس العائيات والعائيات جينية مطلقة
والخاصات جينية مطلقة لا دائمة والوقتيان والوجوديان والمطلقة

العامة مطلقة عامة ولا عكس للممكنين ومن الواجب عكس الدائمين دائمة
مطلقة والعائيات عرقية عامة والعائيات عرقية لا دائمة في البعض والبيان
في الكيان يقضي العكس مع الاصل ومع الدال ولا عكس للوفاي بالقض
فصل عكس النقيض تبديل نقيض الطرفين مع بقا الصدق والكيف
او جعل نقيض اللفظ او لا مع مخالفة الكيف وحكم الموجبات مع الحكم السالبة
في المستوى وبالعكس والبيان والبيان والنقض النقيض ومن انكار المانع
من الموجبة الجزئية ههنا ومن السالبة الجزئية ثمة الى العرفية الخاصة
فصل القياس ثلث من قضايا يلزم لانه قول آخر فان كان هذا
فيه علامة وهيئة فاستشك في لا فانتهى على او شرطى وموضوع
المطلوب من العمل يسمى اصغر ومحموله كبر والمكرر اوسط وما فيها اصغر
الصغرى والأكبر الكبرى والاوسط اما محمول الصغرى وموضوع الكبرى
الشكل الاول او محمولها فانها في موضوعها ثالث او عكس الاول والاربع
ويشترط في الاول ايجاب الصغرى وفعليتها وكلية الكبرى لمنتهى للوجبات
مع الموجبة الموجبين ومع السالبة السالبيين بالضرورة وفي الثاني اختلافا
في الكيف وكلية الكبرى مع دوام الصغرى وانعكاس سالبة الكبرى وفي الممكنة

مع فردية اوكري مشروطة لنتج الكليات سالبة والكليات المختلفة
 في الكليات سالبة جزئية بالخلق وعكس الكبري والترتيب ثم عكس النتيجة
 وفي الثالث ايجل الصغرى وعليتها مع كلية احديهما لينتج الموجبان مع الموجبة
 الكلية او العكس موجبة جزئية ومع السالبة الكلية او الكلية مع الموجبة سالبة
 جزئية بالخلق وعكس الصغرى او الترتيب ثم النتيجة وفي الرابع ايجل الصغرى مع
 كلية الصغرى او اختلافها مع كلية احديهما لينتج الموجبة الكلية مع الاربعة
 والموجبة مع السالبة الكلية والسالبان مع الموجبة الكلية وكليةها مع الموجبة
 الجزئية موجبة جزئية ان لم يكن سلب او سالبة بالخلق او عكس الترتيب
 ثم النتيجة او عكس المقدمتين او بالرد الى الثاني بعكس الصغرى او الثالث بعكس
 الكبري وضابطة شرائط الاربعة انه لا بد اما من عموم موضوعية الاوسط
 مع ملاقاته الاصول الفعلا او جملة على الكبري اما من عموم موضوعية الكبري مع
 اختلاف في الكليات مع ملاقاته نسبة وصف الاوسط الى وصف الكبري النسبة الى
 ذات الاصول **فصل** الشرطي من الاقتران اما ان يتركب
 متعلقين او منفصلين او جملة ومتصل او جملة ومنفصل او متصل
 ومنفصل ويقتضيا الاشكال الاربعة وفي تفصيلها طرقت **فصل**

الاستثنائي لتتبع من الفصل وضع المقدم ورفع الثاني والحقيقة وضع كل
 كاشفة الخي ورفعه كاشفة الخلو وقد خص باسم قياس الخلق ما يقتضيه اثبات
 المطلوب بابطال يقضيه ووجهه الى استثنائي واقتراني **فصل**
 الاستثنائي لرفع البرميات وثبات حكم كلي والتفصيل بيان مشاركة جزئي لا ترف
 علم الحكم لثبت فيه العدة في طريقة الدوران والتمديد **فصل** القياس اما
 بوعايف متعلق من اليقنيات اصولها الاوليات والمناجيات والبرميات
 والقدسيات والموازيات والنظريات ثم ان كان الاوسط مع طلة النسبة
 في الذهن على طها في الواقع فلي والافانف والماجد في تعلق من المشهورات و
 المسلميات واما خطاي يتعلق من البصوات والمظنات واما شعرت يتعلق
 من الخيالات واما سفسطي يتعلق من الوهميات والمبهمات
فصل اجزاء العلوم والعلوم والعلوم وضع المقدمات وهي التي يبحث في العلم
 عن اعراضها الذاتية **والمبادئ** وهي جملد الموضوعات والبرميات
 اعراضها **وقدمات** بيينة او ماخوذة بتسقي عليها قياسات العلم
 المايل وهي قضايا تطلب بالبرهان في العلم موضوعات موضوع العلم او
 نوع منه او عرض ذاتي لا يتركب ويجوز لانها امور خارجة عنها لا تحتل لها

لذواتها وتذوق المبادئ ما يبداه قبل العقود والمقدمات ما يتوقف عليه
 الشروع بوجه البرهنة وخرط البرهنة كترين العلم بيان غاية وموضوعه و
 كان القاموس كرون ما يصفى الرؤس غامية **الاول** العرض لا يكون
 عليه عبثا **الثاني** المتعة اى ما يتوقد الكلاطيا المشتط في الطلب
 وتغير المتعة **الثالث** السمة وهي عنوان العلم ليكون غده اجمال
 ما يفسد **الرابع** المؤلف ليعلم طلب المقام **الخامس** من لم يعلم
 هو ليطبق فيه ما يليق به **السادس** في اى مرتبة هو ليطبقه على ما يجب
 ويؤخر عما يجب **السابع** التسعة والتسوية يطلب في كل باب ما يليق
القامن الامعاء التعليمية وهي التقسيم اعني الكثير من فوق والقليل
 عليه والتعديد اى فعل العدد والبرهان اى الطريق الى الوقوف على الحق

والجواب وهذا المقاصد اشبه
 تحت الرسالة المشهور
 التمهيد في علم الحقيقة
 في يوم الاربعاء من
 عشر شهر ربيع الثاني
 سنة ١٠٥٩

باب المبادئ عشر فيما يجب على عامة المكلفين من معرفة اصول الدين اجمع
 العلماء كافة على وجوب معرفة الله تعالى وصفاته النبوية والاسمية ويلم
 عليه ويمتدحه وحكمه والنبوة والامامة والمعاد كبريا ليلد القليل
 فلا بد من ذكر ما لا يمكن جهل على احد من المسلمين ومن جعل شيئا من ذلك
 خرج عن مرتبة المؤمنين واستحق العقاب اللائم وفيه ثبت هذا الباب
 على فصول **الفصل الاول** في اثبات واجب الوجود تعالى
 فنقول لا يعتق الا ما لا يكون واجب الوجود في الخارج لذاته ولما لم يكن الوجود
 لذاته وما امتنع الوجود لذاته ولا شك ان هذا موجود بالظن وان كان
 واجبا ما المطلوب وان كان محلا اصدق الى وجود موجود بالظن وان كان
 للوجود واجبا ما المطلوب وان كان محلا اصدق الى وجود ان كان الاول
 وهو باطل وان كان الثاني بطلان وهو باطل لان جميع احوال تلك السلسلة
 الجامعة لجميع الكمالات تكون محلة بالظن وتفتش في اشياء الوجود
 لذاته فلا بد لها من موجود خارج عنها بالظن ويكون واجبا بالظن وهو
 المطلوب **الفصل الثاني** في صفاته النبوية وهو شان
 ما يصفى الرؤس غامية

الوجود استلزام التركيب واشترط الواجب في كونهما واجبي الجو
فلا بد من ما يسمى **السادسة** في حق المعاني والاحوال عند تعالى الله
قادر بقدرته او على ما علم او غير ذلك لا يفتقر في صفاته الى ذلك المعنى
فيكون علمها خلق **السابعة** انه تعالى عني ليس يحتاج
لان وجوب وجوده فيبقى مستغناء عن غيره وانما رغبة اليه
الفصل الرابع في العدل وفيه مباحث **الاول** الصدق في الحكم
بالضرورة ان من الافعال ما هو من كرم الودعة والاحسان والعدل
النافع وبعضها ما هو من كرم الكذب الضار ولهذا حكمهما في
الشرائع كالخبرة والعند وانما الواجب لاعتقاده لا لقياسه لانما
يقع كذا بجهنم من الشائع **الثانية** في انما علون الضرر وقاصية
بذلك الفرق القوي في حق سقوط الانسان من سطح وزوله من على
الارض ولا يشترط ان يكون في ذلك عيب بل يقع ان يخلق الفعل فينام
يحدث عليه **الثالثة** في استعمال النعم عليه تعالى ان اصابه
عنه وهو النعم ولا يدعي له اليه لانه اما على الحاجة المستغنى عليه او الحكمة
وهو من نعمه ولا يلهي لوجاهته ومنه استغاثات النوات فينبغي

العدل والبر
حقن دمه

الارواح سوداء واما في الدنيا

يستعمل عليه ارادة النعم لانما قيل **الرابعة** انه تعالى يفعل النعم للالة
الزمان عليه لاستلزامه في حق العبد وقبيل عقله وليس النعم الا في حق
بالنعم فلا بد من التمكن وهو بعينه من حيث طاعته على ان يشفقة على
جهة الابتداء بشرط الاعلان والاكاف عن النعم حيث خلق الشهوات والبدل
الى النعم والنعم من الحسن فلا بد من الجهر وهو التكليف والنعم كافي
لستعمال الله في تصادق الوعد وتبرئة من التوبى للشباب اعني النعم الحق
المبارك للعظيم والاجل الذي يستعمل لابتداء به **الخامسة** في انه
تعالى يحب عليه اللطيف وهو ما يقرب الى الطاعة ويقعد من العصية ولا يخلق
له في القلوب ولا يبلغ الا الى التوفيق من المكين عليه فان الرب الفصل من
غيره يعلم انه لا يفعل الا بفعل يبعث اليه من غير مشقة ولم يفعل كان ناقصا
لنعمه وقوي عفا **السادسة** في انه تعالى يحب عليه فعل عوف
السلام الصادقة عنه ويعني العوف هو النعم للحق تعالى من العظيم الرزق
والجود والاول كان ظاهرا على الله عن ذلك ويجب زيادة على الاكبر والاول
لان عيشنا **الفصل الخامس** في النوة التي على السلام هو الاشارة
المخبر عن الله تعالى بغير واسطة من عند البشر وفيه مباحث **الاول**

في بؤنة فاشيخ علي الله عليه وآله بن عبد المطلب بن هاشم لانه
ظهر الحج علي يد كثر ان وشفاق الم صنوع الما من بن اصابعه وشاع
الخلق الكثير من الطعام القليل وتسبح الحصى في كفه وهو اكثر من ان يحصى
وادي النبوة يكون حادقا والارز اعز الملك بالبيع يكون محالا
الثاني في وجوب عصمة العصمة لعل حتى ينفع الله تعالى بالخلق
بحيث لا يكون له ادع الى ترك الطاعة وامر بترك العصمة مع قدرته على ذلك
لانه لو لا ذلك لم يحصل الوثوق بقوله فيبقى فائدة البعثة وهو محال
الثالث في انه معصوم من اول عمره الى اخره لعدم انقضاء القلوب اليه
طاعة من غير منه في سائر عمره من انواع المعاصي والكبائر وما ينقض التقى
منه **الرابع** يجب ان يكون افضل اهل بيته لانه قد تم المصون على الناضل
عقلا وحكما قال الله تعالى اني جعلت في الدين ان يسمع من طوبى
الا ان يهدي فيما لكم من عكمون **الخامس** يجب ان يكون منزها عن
دناءة الآباء وعملهم الاثم وعن الزواجر الخلقية والقيود العقلية
في ذلك من النفس فيسقط عن كل من العلوب والمطلوب خلاصة
الفصل السادس في الامانة وفيه مباحث **الاول** الامانة

في

بإسطة علمة في امور الدين والدنيا الشخص من الاشخاص وهي واجبة
لان الامانة لعل لا يتعلم قطعا ان **الثاني** في كان علمه ليس ينصف
المطلوب من النظام ويرة المظلمين ظلمه كما هو الى الصلاح اقرب ومن المنا
ابعد وقد تضمن ان الاطوب واجبة **الثاني** ان الامام يجب ان
يكون معصوما ولا تسلسل الحاجة للاعية الى الامام هي في الظاهر
ظلمه والانتصاف للمظلومين فلو جاز ان يكون غير معصوم لافترق الامام
آخر وتسلسل ولا توفع المعصية فاما ان يجب الانكار عليه او لا فان
وجب الانكار عليه سقطت عنه من القلوب واعتقت فائدة نصبه وان لم
يجب الانكار عليه سقط الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وهو محال ولانه
حافظ للشرع فلا بد من عصمة يؤمن من الزيادة والانتصاف لقوله تعالى
لا يات احدهم في الظالمين **الثالث** يجب ان يكون منصوبا عليه لان العصمة
من الامور الباطنة التي لا يعلمها الا الله تعالى فلا بد من تعيين من يعلم
عصمة او ظهوره على يده يد على صدقه **الرابع** يجب ان يكون
الامام افضل الامة كما تقدم في النبي عليه الصلوة والسلام **الخامس**
الامام بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم بلا فصل على ابن ابي طالب

سبح الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي سخر لنا على اركان قايق فصول الكلام وجعلنا في كل فصل
رسالة محمودة الطاهرين **المسألة** فاني بعد ما فرغت من تحرير تحفة الكلامية
سارت في الاطراف سبيل الشعاع من المضي صادفت في انوارها تلك مطالعة
بعض من خصصة الله تعالى بالنفس القدسية وما وجدها بحيث ينفع من انوارها ما يسبح
الكلام لا بد من **مسألة** الاودليلها واردة على حية الاتحاج الطاهرة الا
ستلزم للطلب من غير افتقار الى تعرف بتقديم وتأخير او اضمار وعبر اخرج
مرة اخرى بحيث في ما فيها من التوافيق المظنونة واما ما ذكر فيها من الدلائل
الكلامية ولما ذكر منه ذلك بادرته الى مقتضى اشارته ليما عجز الله تعالى
كما يروق الفاظها على اصحاب الادب وان يرفق الضام وهو مرفق على
خسة ابواب **الاول** في التوحيد **مسألة** واجب الوجود موجودا
او لو لم يوجد لزم انحصار الموجودات في الممكن وكما انحصر الموجودات
في الممكن فزمن ان يوجد موجودا اصلا ينتج انه لو لم يوجد واجب الوجود
لم يوجد موجودا اصلا **مسألة** **الاول** فلان الموجودات قسمان
فان كان وجوده من ذاته بحيث لا يقتصر في وجوده الى الغير يستلزم واجب
الوجود

مسألة

مسألة

مسألة

مسألة

مسألة

الوجود وان كان وجوده من غيره بحيث لو لم يوجد لزم ان يكون له وجود
يسمى ممكن الوجود فلو انتمى احد القسمين اعني الواجب تحقق الآخر واما **مسألة**
فلان الممكن في وجوده مقدر الى الغير وكل مقدر الى الغير لا يوجد بنفسه وكل
لا يوجد بنفسه لا يستقل بالثبات وكل لا يستقل بالثبات لا يثبت بغيره موجودا
ينتج ان الممكن لا يصدر عنه وجوده فلو انحصر الموجود في الممكن لم يكن هناك موجودا
اصلا فثبت انه واجب الوجود ثبت انه قد يم لان الواجب لا كان
وجوده خروجا عن مقتضى عدمه وكل ما لم يتحقق عدمه يجب قديمه فالواجب قديمه
مسألة واجب الوجود واحد لانه لو كان متعدد الممكن منهم الخالفه
بان يرد احدهما انرا والآخر واما الممكن بينهما الخالفه بانه منزه اما اجتماع
التقيضين او امرهما معا والآخر جميع بل يخرج او غير احدهما والآخر يرد في الطرفين
والقدمه الاولى بنية خفية عن البيان واما الثانية فلان الواقع على تقدير الخالفه
اماماد هما معا وهو اجتماع التقيضين او احدهما او لا ذلك وهو امر متعصا
او احدهما دون الآخر فان كان من سبب وهو الترتيب لا يخرج او ليس بمرتبة
احدهما وضمن الآخر وهو الترتيب وايضا التوحيد بما اخبر به الصادق في قوله تعالى
ان الله لم يخلق لواحدا وفعله تعالى لانه لا اله الا هو ولا اله الا هو ولا اله الا هو فالتوحيد حق

مسألة

مسألة

سنة

اسما

سنة

سنة

سنة

اسما

سنة

سنة واجب الوجود قادر مختار يعني انه ان شاء فعل وان لم يشأ لم يفعل و
 ليس شيء منه لازما له ولا واجب له وهو الذي يلزمه الفعل ولا يمكنه الترك
 كالتأثير في الاجزى فنقول لو لم يكن قادرا لكان موجبا فكلما كان موجبا كان العالم
 الذي هو اثره لازما له وكذا كان العلم لازما له وهو قد يكون قديما يتبعه لو
 لم يكن قادرا مختارا لكان العلم قديما لكن تقدم العلم محال لان العلم صغير ولا يتغير يمكن
 وكل ممكن محتاج الى الغير في الوجود وكل محتاج الى الغير لا يوجد بنفسه وكل ما
 يوجد بنفسه يستفيد الوجود من الغير وكل ما يستفيد الوجود من الغير كان قبل الوجود
 معدوما وكل ما كان قبل الوجود معدوما وجوده مسبوق بالعدم وكل ما كان
 وجوده مسبوق بالعدم فهو حادث فيجب ان العلم حادث **سنة** واجب
 الوجود عالم لا ينفصل الافعال المحركة المشتملة على حكم وحصل لا تعني وكل من فعل
 الافعال المذكورة فهو عالم والحكمة الاوخرى هي حكمة حسية وينسب
 عليها ادانام الانسان في احوال الخلق والذات الطائفة بالعلوم والعلوم
 نفسية وحواسه وقواه والذات الباطنة ظاهرة غيبية عن الدليل وينسب عليها الغيب
 لو لم يكن عالما باقية منه الافعال المذكورة دائما ولا كثيرا ولا اذ لم يخلط بالذات
 الملائكة ومثله **سنة** واجب الوجود عالم بجميع المعلومات قادر على كل الممكن

و قد ثبت انه قادر عالم فلو اختص علمه وقد ثبت انه البعض دون البعض **سنة** واجب الوجود
 من غير تخصيص الا انه يظهر البطلان فلو لم يكن **سنة** واجب الوجود
 سمح بغيره يعني انه عالم بالمعلومات والمعلومات لان المصوع والمعرف من جهة العلوم
 وكل ما هو من جهة المعلومات معلوم فيكون سمعا بصيرا او لا تدور في النفس
 حيث قال والمعرف معلوم لا يسمع الدعاء ولا يصير العباد وكل ما ورد في النص
سنة واجب الوجود مريد لبعض الموجودات وهو الافعال المحسنة وكذا
 لبعضها وهو الباطنة **سنة** واجب الوجود عالم على ذلك آية اتم بالعبادات ومعرفة
 العاصي وكذا اتم له ارادة وكل ما له ارادة والله قد ارادة وكراهة واسما
 اختصاص ارادته بالافعال المحسنة والكراهة بالباطنة فلان ارادة الشيء وكراهة
 الحسن فبغيره مثلا وكل ما هو في حق فلا ينسب منه تعالى **سنة** واجب الوجود
 حي لانه قادر عالم كما بينا وكذا قادر عالم حي بالضرورة لكن جوده ليست كيفية تاجه
 المراج كاذن الحيوانات الاستحالة المراج فحقه عدم فهو معنى الاخر وهو صلات
 العلم والقدرة **سنة** واجب الوجود متكلم بغير انما او جذا الحروف والاصوات
 في اجسامهم من شأنها التكلم حتى سمع منها الكلام والله ليل علم ان التكلم
 المدة كونه قد ورد في النص بوجوه وكذا مقدور ان ذلك فهو حق فالتكلم لبعض

سنة

سنة

سنة

سنة

مسألة

مسألة واجب الوجود قائم بمحتاج يعني انه ان شاء فعل وان لم يشأ لم يفعل
 ليس شيء منها لازماً له ويخالفه واجب وهو لا يلزمه الفعل ولا يملكه الترك
 كلنا في الاجزاء فنقول لو لم يكن قائماً لكان موجبا لكلما كان موجبا كان العالم
 الذي هو اشارة له ما وكلما كان العلم لازماً له وهو قديم كان العالم قديماً يتبعه
 لم يكن قائماً فاعتباراً كان العالم قديماً لكن قدم العلم محال لان العلم صغير ولا يتغير يمكن
 وكلما يمكن محتاج الى الغير في الوجود وكلما يحتاج الى الغير لا يوجد بنفسه وكلما لا
 يوجد بنفسه يستفيد الوجود من الغير وكلما يستفيد الوجود من الغير كان قبل الوجود
 معدوماً وكلما كان قبل الوجود معدوماً وجوده مسبوق بالعدم وكلما كان
 وجوده مسبوق بالعدم فهو حادث فيحتاج الى العلم حادث **مسألة** واجب
 الوجود عالم لا يفعل الافعال المحركة المستقلة على حكم ومصالح لا تعصى ولا يمتنع
 الافعال المدركة فهو عالم والمقدرة الادوية هي **مسألة** رتبة ونسبة
 عليها اشارة الى ان في احوال المخلوقات والربها طائفتان بالعلوم اشارة
 نفسه وحواشي وقواه والادوية ايضا طائفة فنية عن الدليل رتبة عليها الله
 لو لم يكن عالماً لابقى منه الافعال المدركة دائماً وكذا باقية الاشارة بالعلم بالمتابعة
 الملائكة ومثلها **مسألة** واجب الوجود عالم بجميع المعلومات قادر على كل الممكنات

مسألة

مسألة

لا بد منه ثبت انه قائم عالم فلو اخصص على وقدرته بالبعث دون البعض لم يتعصب
 من غير تخصيص الا ان مظاهر البطالة في الملائكة ومثلها **مسألة** واجب الوجود
 سمح بصيرته بمعنى انه عالم بالمسموعات والمسموعات لان المسموع والمسموع من جهة المعلومات
 وكل ما هو من جهة المعلومات معلوم فيكون سمعاً بصيراً ولا بد في النص
 حيث قال والمسمع معلوم لا يسمع الدعاء وبصير العباد وكل ما ورد في النص حق
مسألة واجب الوجود مريد لبعض الموجودات وهو الافعال الحسنة وكانت
 لبعضها وهو الباطنية منها والدليل على ذلك آية امر بالمعادات ومنع من
 العاصي وكذا امره امره وكل ما له كراهة وانه قد لا اذنه وكراهة واما
 اختصاص امره بالافعال الحسنة والكراهة بالباطنية فلان امره الصريح وكراهة
 الحسن فيجوز عقلاً وكل ما هو قديم عقلاً مستوفى عنه تعالى **مسألة** واجب الوجود
 حي لانه قادر على كل ما يشاء وكلما قادر على كل ما يشاء لانه حي لانه قادر على كل ما يشاء
 المزاج كافر بالمحسوسات الاستحالة المزاج فحقه بعد فهو معنى الآخر وهو صلات
 العلم والمقدرة **مسألة** واجب الوجود متكلم بعزائه او بعد الخوف والارضا
 في اجسامه ليس من شأنها التكلم حتى سمع منها الكلام والدليل على ان التكلم
 المذكور بقوله وروى النبي بقوله وكل مقدور كذلك فهو حق فالتكلم بالمعنى

مسألة

مسألة

مسألة

مسألة

لما كورحق اما ان ينفذ ويرفلا انه ممكن وكل ممكن مقدور كما تقدم وامالته
 دائرة في النفس فلانه يمكن جمع الله من الانبياء حيث تواتر اتمهم عم كل ما هو
 لا يمكن فالله قد كذا او لم يكن او مضى عن كذا او كان ذلك من انصار الكلام
 ويذكر في القرآن انهم كانوا قسمة موسى وموكل ما هو مجموع عليه من الانبياء
 ويذكر في القرآن مضمون عليه فالكلم بالمعنى المذكور منصوص عليه
مسألة واجبة الوجود حكم لانه قد علم بصواب الاشياء وصفاتها من
 الحسن والقبح فانه على الكمال وكل من كان كذلك يفعل الاشياء على وجه يليق
 وينبغي ففوق على فعل الاشياء على وجه يليق وينبغي فيكون حكمه الادب
 بالحكم الامن بفعل الاشياء كما ينبغي ويعلم الاشياء على ما هي عليه فصار في التزج
مسألة واجبة الوجود ليس بمركب لان كل مركب يقتضي الجزاء وكل مقتضى الجزاء
 مقتضى الجزاء في ذاته غير الشيء غيره وكل مقتضى الجزاء يمكن ان يكون مركباً
 عرض لان كل عرض محتاج الى وجوده الى الجسم وكل محتاج يمكن ولا بد لان كل جسم
 مقتضى المكان وكل مقتضى يمكن ولا يحصل في مكان ولا في جهة ماد كون في الجسم
 تحية فثبت ان كل ما كان احد هذه الاشياء فهو ممكن وكل ممكن حادث واجبة
 الوجود ليس بحادث فلا يكون احد هذه الاشياء **مسألة** الواجب الوجود

مسألة

مسألة

مسألة

مسألة

في كل ما هو ممكن
 في كل ما هو ممكن
 في كل ما هو ممكن

ويتحقق بالحوادث ولو كان او غيره وان انقضاءها بالمال في وقت واحد
 كل هذا باحوال انقضاءها باحوال اما الاول فلان الانقضاء بالحوادث لو كان
 ان لا يكون الحادث انما هو بالحوادث في كل زمان وفي كل زمان وفي كل زمان
 فلان ذلك حادث صفة كالانقضاء بالانقضاء بالانقضاء بالانقضاء بالانقضاء
 الكمال مقتود منه مقتضى من ذلك حادث مقتود عنه فلا يكون انقضاءه
مسألة الواجب ليس بشاها ان يكون مرئياً لان كل مرئى قد يكون مقتضى
 متغير خاص في جهة متغيرة الزمان ولا شيء من الواجب يمكن ان يكون ذلك فلا شيء
 من المرفوع واجب فكل شيء في الاشياء من الواجب غير مقتضى وهو المطلق **مسألة**
 الواجب لا يقتضي غيره لان اتحاد الاثنين غير مقتضى قول وهو انه غير مقتضى
 غيره من عدم **مسألة** واجبة الوجود لا يتحقق بصفات زائدة على الله تعالى
 لمقايمة به على نحو انقضاء الملكات بها والدليل عليه ان كل صفة فائضة بالمقتضى
 عن حاجة الى حصولها او لا مقتضى يمكن او كل ممكن حادث فلو تحقق الواجب الصفا
 الزائدة لم يكن له فعل الحوادث وكل هو فعل الحوادث فهو حادث والا يلزم
 ان يكون الحادث بالانقضاء ان يكون الواجب فعل الحوادث يلزم ان يكون
 حادثة الخلف الباب الثاني في العدد **مسألة** العقل يقتضي النفس بعض الانقضاء

مسألة

مسألة

مسألة

مسألة

وغيره بعضها بالاستقلال من غير اشتغال من الشرع للعلم الشرعي على غير ما
الشيء وقصد وقيل ايادى وظلمه ولد انكم بد من ايمان بشريعة مستا
مسألة واجب الوجوه لا يجعل الشيء لان فاعل الشيء اما جاعل بغيره
محتاج اليه او عاتب ففعله والاول باطل لما بينا من عموم علمه والثاني باطل
لاستلزام الامكان والثالث باطل لاستلزام السعة في ان يخرج كونه فاعل
الشيء باطل **مسألة** فاعل العبد صادر عن اختياره وهو حر ومرتضى
عن الدليل ولو قلنا من ذلك فنقول افعال العبد واقعة على حسب
وامراتهم ولا شيء من غير اختياره لذلك فلا شيء من افعال العبد بغير
اختياره او نقول لو لم يكن العبد مختارا ففعله لم يخرج التكليف والادب
باطل والملزوم مشكوك بان الاثر وان التكليف لا يكون متوجها على العاقل
وكل تكليف يتوجه على العاقل فيجب بديهته **مسألة** الله لطيف اما بعض
الله غير مدرك بالبرهان في التزبيات واما بعض الله فيعدل اللطف
بالعباد بعض الله فيعدل بهم نوعا من العدل كبعثه الانبياء والاولى الكتب
حتى يكون الناس الى الصلاح اقرب ومن الضاد ^{المراد} لان اللطف
المعنى المذكور مناسب للحكمة وكل مناسب للحكمة يليق بالوحي وكل ما يليق

مسألة

مسألة

مسألة

٥٥

بالوحي والله تعالى فاعله لا يملكه حكمه بروف والعباد **مسألة** التكليف بالشرع
واجب قطعا لان الملك بطبيعته مایل الى الشرورات والبناج وكل ما يميل اليها
لا بد له من زاجر ذلك الزاجر ليس هو العقل لعدم ادراكه الحسن والقيح من بعض
الامور والحسنة ومرتد طلبا للقوة الغضبية والشهوية فنقول شرع لغير حاكم
غير **مسألة** في المعاد **مسألة** اعاده الاجسام ممكن لان الموجودات
التي عدت هي شأنا قابله للموجودات وكل ما هو قابل للوجود فهو ممكن ثم نقول
ذلك الممكن واجبا لوقوع لانه مما يتوقف عليه العدل الذي يجب صدوره
من الله تعالى حكم العقل ونقض الكتاب وكل ما يتوقف عليه العدل الواجب
واجب **مسألة** عذاب القبر وقبر الاولين يوم القيامة والسؤال فيه والمحا
وانطاق الجوارح والتصحيح للمشكلة على اعمال العباد وقرائنها ونظائرها
يعني وشمالا ووزن الاعمال وصحائفها والحواس والحرار والنجدة
الذامور بحكمة اجرة المصادف على قوتها وكل ممكن كذلك فهو حق قالوا
المذكورة حق **مسألة** الله يقيس التوبة عن العباد ويعين عن السعادات
لانه وعده في الزمان وكل ما وعد به حق فالله كونه حق **مسألة** العفو
عن الذنوب التي لم يثبت عنها عدا الكفر وحقوق العباد جائز منه لانه لانه

مسألة

البارئ

مسألة

مسألة

مسألة

مسألة

حسن يتبع بالعبد المحتاج المؤمن والعزيزية وكما حسن كذلك فهو جاز
 الوقوع في العفو جاز الوقوع وأما حقوق الأديين فلا يجوز العفو عنها من
 غير رضا صاحبه لأنه ظلم وكل ظلم منزهة **قال الشيخ** في التواضع
 التواضع انسان مخبر عن الله تعالى بغير واسطه بنوع والمخبر امر خارق للعادة
 معروف بالتعدي مطابق للدعوى لا يمكن معارضة بخلق الله تعالى
 بالحق عليه ضد بقوله **قال الشيخ** محمد بن عبد الله بن عبد المطلب
 هاشم بن عبد مناف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تدعى النبوة ولا تظهر
 النبوة على طبع دعواه ولا ينسب كان كذلك فهو حق محمد بن حق
 والمقدمة الأولى بغيرية تروية لا مجال لافكارها والناحية **قال الشيخ**
 جميع الانبياء والدين اولهم آدم وآخرهم محمد صلى الله عليه وآله عليه معصومون
 من جميع الذنوب صغيرها وكبيرها وعداوسه قبل البعثة وبعدها وكذا
 عن المباحات المنزهة التي تدور على خمسة صاحبها كل من السراويل في الوقت
 والبقاء الاكثر الطريق ومن الامراض المنزهة كالبرص والجذام وعن دناوة الآباء
 وعلم الامتات لان كل ذلك يوجب الشبهة عليه والامر اخر من صاحبه
 وتترك مجالسته وتلاوه وحسب التفسير منه يجب به عنهم لان الحق من غيرهم لم يحال

باب الرابع

سنة

سنة

او

او امرهم وقبول احكامهم وهو انما في من الاختلاط ولا يجرى التفسير
 بنا في الخبر من بغيره فلا يثبت الحكم اربا من التخصيص بالمفردات المبعدة
قال الشيخ اد اثبت نبوة يتناصبوا له معصوم مكاره في كلامه وفي القرآن
 الذي هو معجز من بيان اربا الى المرسى وانما الاكثبات واجبا لانبياء
 السابقة والامم الماضية والبلدان الناصرة والتكليف الواجبة والنبوة عليها
 من الاعراض الدائمة حتى يجب الايمان به لانه كلام من المعجزة على صدقه
 كل كلام كذلك فهو حق **قال الشيخ** محمد بن خاتم الانبياء واد تدور في القرآن
 انه خاتم الانبياء وتواتر من كلامه صلى الله عليه وآله في بعض وشريعة باقية تبأ
 الدنيا لا تقطع مع بقا المكلفين من خلوة المكلفين من الشريعة الى آخره
 لهم وهو بطلان من وجوب التكليف **قال الشيخ** في الامامة وعلم
 علمة وامور الدين والديانة بانه عن النبي صلى الله عليه وآله واسطة
قال الشيخ نصب الامام واجب على الله تعالى فلا ينافي ما يجب عليه لان الامام
 يجب ان يكون معصوما وكما معصوم يجب ان يكون مخصصا من قبل الله اما
 المدعية الاولى في انفسها ببيانها واما الثانية فلان العصمة امر حق وكل من خفي
 لا يطلع عليه لا علامة الغيوب فلو وجب نصبه لكان على الحق ان يطلعهم

مسند

سنة

باب الفاتحة

سنة

على الامام الحق لا تساع تعين الامام من غير علم بكونه معصوما والظاهر باطلا فالله و
 شهودا لم يجب على الخلق ذنبوا وجب على الله تعالى وهو مطلوب **مسألة**
 يجب ان يكون الامام معصوما لعين ما ذكرنا في عصمة الانبياء فقد ذكرنا
 لو صدر عنه الخطأ لا يحتاج الى امام آخر وكره السلف والذين نصبوا المعصوم
 زيادة اعداءه على المعاصي فيؤدي الى التبع وكما يؤول الى التبع فيجب نصب
 غير المعصوم فيجب **مسألة** لا يجوز وجود الامين في عصر واحد لان تعدد
 الامام يوجب مكان المخالفة مودي الى الحال ولا يودي الى الحال فيفسد
 فتعدد الامام محال فان قيل هذا منتهى ما تواتر من تعدد الانبياء في وقت
 واحد قلنا لما جاز ذلك فيما اذا كان لكل نبي شريعة مغايرة لشريعة صاحبه
 فكل منهما يأمر وينهى من امن بدنية او كان احدهما تابعا للآخر كما كان نوح
 النبي حسم تابعا لموسى ووزيرا له جلاله في الامين فان شريعتها واحد
 وبنابتهما عن النبي بمنزلة واحد ولو كان احدهما مأمورا بعبادة الآخر لم يجز
 عن كونهما حالان يباينة جديده لا يكون على وجه العزم فلا يصح في عليه
 تفرق الامامة **مسألة** الامام الحق بعد رسول الله صلى الله عليه وآله على ابي طالب
 لان الامام يجب ان يكون معصوما ولا شيء من غير علم معصوم فلا يبقى من غير

مسألة

مسألة

مسألة

ع

على امام الاطراف فقد تباينوا واما الشامة فباجماع الامة اذا تقرر من غير
 الكفر والنقص والخطا في الاحكام وغيره حتى قال بعضهم جففت من سبعين
 قضية في ميراث البهائم ما جازى الشر وان الامام يجب ان يكون منصوبا عليه
 الموافق والمخالف ما جازى الشر وان الامام يجب ان يكون منصوبا عليه
 ولا شيء من غير علم معصوم عليه فلا شيء من غير علم امام بان الحق
 الامامة شر وطاعة العصمة التي لا يعرف الا بالنص كما تباينة الشامة انما
 القائل بالامامة غيره لا يدعى في حقهم النص بل عدلهم في ذلك اختيارا لا
 وجوبه غير معتبر في نصب الامام لان الامام يجب ان يكون معصوما منصوبا
 قبل الله تعالى **مسألة** الامام الحق بعده ولده الحسين ثم الحسين ثم علي بن
 الحسين ثم محمد بن علي ثم جعفر بن محمد ثم موسى بن جعفر ثم علي بن موسى
 ثم محمد بن علي ثم علي بن محمد ثم الحسن بن علي ثم محمد بن حسن صاحب الزمان
 صلوات الله عليهم وعلينهم اجمعين ان ورد النص من النبي صلى الله عليه وآله في حقهم حيث
 قال هذه الامم ابن امام اخو الامم ابوا هذه تسعة ناسهم قائمهم لان كل واحد
 من هؤلاء ينص على من بعده والا شتموا العصمة المنقبة من غير علم
 بالاجماع **مسألة** الامام الثاني عشر محمد بن الحسن صدي موجد حتى وهو الامام

مسألة

مسألة

هذا الامان ولا يمتنع الا بعد فناء المكلفين والذليل على ان المكلفين قد بقا
 محتاجون الى ما معصوم حافظ للشرع من التذليل والتعريف وليس فيه حفاظا
 كذلك فهو صواب على السلام فان قيل حاصل ما ذكرتم معشر الامامية في
مسألة الغيبة ان الشريعة يضعف بمرور الايام ومضي العوام وكثرة البدع و
 توالي الفتن فانه يندرس الشريعة ويخرج من الامة من يقتضي الاكام من
 الكتاب السنة مع انه ينفرد شقيلتين على جميع الاحكام والامكان الابداعي متفرقا
 الى ايضا في حيد: يخرج الفلاحين ولم يكن له مرجع الاستعانة بالمجولات الشرعية
 فلا بد من وجود الامام معصوم في هذه الحالة لئلا يكون المكلف حجة
 على الله تعالى فيقول فليوجد الامام حفيذا واني ما اذ في وجود امام
 غائب غير نافع والخرج يندفع بوجود الامام حال التغير والحاجة الى ان كتاب
 ذلك الامر البعيد اقول قد شئت فافهم قولك فليوجد الامام حفيذا الى اخر
 عدوها بان ذلك الموجود في تلك الحال يجب ان يكون معصوما لما يضاف ذلك
 اما ان يخرج عن الله تعالى من غير انما لتبليغ ومن غير ايجاب طاعته على
 المكلفين فيكون كادبا فلا يكون معصوما واما ان يخرج امام الله تعالى و
 ايجاب طاعته فاما بلا واسطة فيكون نبييا للصدق تعريفي النبي ص هو

مسألة

بالحق

بالحق لا يمتنع وجوده خاتم النبيا والواسطة فيه هو معصوم ايضا وهو ايضا
 يخرج عن ما معصوم والحكمة التي ينشئ الى الوحي فظهر ان الامام يجب ان
 يكون موجودا معصوما منصوبا عليه من قبل الله معصوما الى ان ينشئ الى الوحي
 وهو هذا الموصوف ليس الا محمد بن الحسن ع لعدم تحقق هذه الصفات
 الا في حق الامام في هذا اليوم فان قلت فليكن حال المكلف دائما كما هو
 بان يستفيد الاحكام الشرعية من العلماء والعلماء يستنبطون من الكتاب
 والسنة واد اجوز ثم لا يكون العينة فائدة هذا الحال الى اخره من العالم
 فلو حاجة الى الامام قلت لو ارجعته ما مر ان طول الزمان ومضي العوام
 وحدوث الفتن وظهور البدع يوجب ضعف الشريعة وانما لا سبها بحيث
 لا يبقى للمكلف من جعله ملاذ الا الا ما لا يتكلامكم هذا مقتضى ما قبل
 البعثة اد اناس كانوا حفيذا مكلفين مع الله ثم لم يكن لهم معصوم من اجزا
 لا انقول في قسمن ما قبل البعثة وما بعدهما لان الشريعة السابقة كانت رتبة
 للاس من القبايع في كل الوقت ولان الله عز وجل لا يبدل ما سبق طول الزمان
 وكثرة البدع بحيث يورد الى علم المكلف بحيث لا يبدل ما رآه المرجع ولا اقطع
 الوحي فيما بعد البعثة فلا بد من معصوم يرجع اليه المكلف فيكون ذلك

[illegible]

الحمد لله

الحمد لله

الحمد لله

الحمد لله

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين الحمد لله على آلائه ونعمته على عباده والصلوة
 والسلام على سيدنا محمد وآله **الحمد لله** الذي جعل العلم نوراً يضيء به قلوب عباده
 ويثبت لهم التحصيل وإن اجتهدوا واستمعوا من غير فهم وإن اشتغلوا
 اخطأوا طريقاً وتركوا شاطئاً وكل من اخطأ الطريق ضل فلا ينال المقصود
 فأردت أن أبين طريق العلم على سبيل الاختصار وعلى ما دلت في كتاب الله
 من حيث هو مستحق وأولى العلم والله الموفق والمعين فإين المقصود في حصول
العلم في الحقيقة العلم نفسه العلم أنه قال هو العلم بالحكمة
 على كل علم وصلة والملازم العلم هنا علم الحال أي العلم المتعلق بالحال
 إلى النفع والمال كما قال الفضل العلم علم الحال أي العلم بحفظ المال ففرض على الحكيم
 أن يصلح حاله ويصرف العلم لا يفتي على حد ذاته العلم هو المختص بالإنسان وسائر المخلوقات
 كالشجاعة والقوة والشقة وغير ذلك به العلم هو العلم نفسه العلم أنه قال هو العلم بالحكمة
 على الملازمة والملازمة هي العلم بالشيء وهو سبيل إلى الشهادة بالبدنية أي وقوع
 العمل على مقتضاة قائل الذي يفرض على المخلوق أن يتبع مقتضى وجهه عليه في قوله

الحمد لله

الحمد لله

الحمد لله

الحمد لله

والأدب يكون الاحتياج به في الأحيان ففرض على سبيل الكفاية إذا قام به البعض سقط
 عن الباقي وإن يكن في البلد من يتقوله أكثر كواجب التحصيل الواجب وقبل
 أن علم ما يقع على نفسه من جميع الأجزاء من الطعام لا بد لكل واحد من ذلك
 علم ما يقع والأحيان من هذا الدواعي الاحتياج اليه بعض الأوقات وعلم الغنى فخره
 المرص فقوله لا بد من العلم لا بد من العلم ما يعرف به القليل من أوقات الصلوة
 وغير ذلك فإنه ليس بمرافق ما يقتضيه العلم من صفة يتلوهما لمن قامت حريته
 المذكو ويقتضي للطلاب أن يفتن من نفسه وما يتبعها وليس على من يخطئ آخرها
 فيستحق ما يستحقه ويحسب العلم هو الذي يكون عقله وعلمه حجة عليه في أدائه
الحمد لله الذي جعل العلم نوراً يضيء به قلوب عباده
 إنما العلم بالنباتات والحيوانات والجمادات ما هو مقتضى أن يتولى المعلم
 بطلب العلم رضا الله عنه وإزالة الجهل عن نفسه وعن سائر المخلوقات والحيات والنباتات
 والجمادات والاسرار والارواح ففرض على من المالك من نفسه ومقتضاته في العلم
 الإنسان يقتضي لطلب العلم أن يصير في المشاق ويعتد به في توسع ولا يتردد في علم
 في الدنيا المحيرة فإنه لا بد من العلم في الدنيا من الدليل **الحمد لله**
 في إظهار العلم والاستعداد والشكر والثناء يقتضي لطلب العلم أن يتحلى بكل

قال اعلمك بالحق وانك

علم احسنه واحتاج اليه في احد الدنيا في العالم ما يحتاج اليه في الما او يتقدم
علم التوحيد ويعرف الله بالدين ويحيا الحق دون الهاتك ويحيا الحق
كما في علمك بالحق واما الاستاذ فيعلم ان في العلم والادب والادب والادب
ينبغي ان يشان في طلب العلم وادب الحق في تحصيله فادب العلم والادب
بالعلم وان يعلم ما في العلم في العلم والادب والادب والادب
حتى ان اختياره والاستاذ في العلم والادب والادب والادب
ان يثبت ويصير على الاستاذ في العلم والادب والادب والادب
تكون نصير ما في العلم والادب والادب والادب
كل يوم في الامور العزلة الى التحصيل ويشغل القلب في شغل الاوقات
واما اختياره في العلم والادب والادب والادب
يعتبر من الكسب والمعلم والادب والادب والادب
بما في العلم والادب والادب والادب
يارب براني ويا ايمان ربي وقول فاعلم ان العلم والادب والادب
بالصاحب وينبغي ان يعظم العلم والادب والادب والادب
لأنه حتى في العلم والادب والادب والادب

بجود المزان ولا يرتبط ويترك الحاشية او قد تفرقة لانها ان علم الادب والادب
شتم وينبغي ان يستحق العلم العظيم والادب بالاستاذ في العلم والادب
وينبغي ان يثبت في العلم والادب لان الاستاذ في العلم والادب
ويعرف ما في العلم والادب بالحق بطبيعة وينبغي ان يعلم العلم والادب
من الاستاذ في العلم والادب وينبغي ان يكون في العلم والادب
لان العلم والادب وينبغي ان يعلم العلم والادب
كل يوم في الامور العزلة الى التحصيل ويشغل القلب في شغل الاوقات
واما اختياره في العلم والادب والادب والادب
يعتبر من الكسب والمعلم والادب والادب والادب
بما في العلم والادب والادب والادب
يارب براني ويا ايمان ربي وقول فاعلم ان العلم والادب والادب
بالصاحب وينبغي ان يعظم العلم والادب والادب والادب
لأنه حتى في العلم والادب والادب والادب

طسعت

العلم

العلم

بالنفس والشعيرة في طاعة المظاهرة والمناظرة افر من فائدة تميز التكرار لان متكررا
مع زيادة في طاعة سلوة خير من تكرار شمر كل اذ كان مع حصة علم الطبع و
ايك المناظرة مع تنبيه غير مستقيم الطبع فان الطبيعة تسرقه والاحلا
تعدية والمجاورة مؤثرة ويضعف لظلم العلم ان يكون تاملا في جميع الاوقات
في ذات العلو وبعاد ذلك فاما يدرك لادق بالثامل والمثامل والمثامل فامل
تدرك ولا بد من التامل قبل الكلام حتى يكون صوابا فان الكلام كان سحر فلا بد
من تدعيمه قبل الكلام حتى يكون مصمما في اصول الحق عند التكبير وهو
ان يكون كلامه الفقيه المثلث المثلث ويكون مستغنيا في جميع اوقات والاحوال
من جميع وشخص قال رسول الله صلى الله عليه وسلم المؤمن اذا وجد في الخلق
وقبل خذ ما صفي وشق ما كدر وليس للصحيح البدل في اعتقاده من ترك العقرو
للمعلم ان يشغل بالتكرار السن والاركان بان روي العظم والعلم في كل وقت
بالملاخية ويطلب الله في التوفيق والهداية فان الله تعالى عاهدني استهاده
ويتوكل عليه ومن توكل عليه فهو حبيب ويهدي الى الصراط المستقيم ويضعف لظلم
العلم ان يكون داهية عالية لا يطعم زكوا الى الناس قال النبي صلى الله عليه وسلم
فانه من جملته لا يظلم ولا يظلم من المال بل يفتق على نفسه ومن يظنه قال رسول الله

النازل

الناس في الفقر فحاجة الفقر وكان في الزمان الاول يتعلمون المعرفة ثم يتعلمون العلم
حق ويطلع في احوال الناس وفي الحكمة من استغنى احوال الناس افتقر والعالم اذا كان
طامعا لا يتق من العلم فلا يتق الحق ويضعف لظلم العلم ان يبعد عن الله تعالى
في التكرار فانه لا يستغنى من حق بل يسلح ذلك المبلغ ويضعف في كل ربيع الا من
مررت وسبق الميراث في كل الاصل اربع مرات والسبق الذي قبله ثلثا والذي
قبله ثلثين والذي بعده واحد الادعاء المحقق والتكرار ويضعف في بعاد الحق
في التكرار لا اله الا الله والتكرار لا بد وان يكون بقوة ونشاط ولا يجهل بما يجب عليه
ينقطع عن التكرار في الامور وصليها ولا بد من اللداوة في العلم من اول الحصيل
تكرار العلم **الاستاذ** في التوكل لا بد لطالب العلم من التوكل في طلب العلم
لا يتم لامر الرق ولا يشغل قلبه بذلك وجب له ان طلب العلم في كل وقت
بحر في كل وقت من الزمان عند كل العلماء عن صبر على ذلك وجعله موقفا
سائر لومات الدنيا ولهم ان يكون المحسن اداسه اليان ويحل في المشكلات
يقول ابن البزرك من هذه الحالات ويضعف ان لا يشغل بشي ولا يرضى عن الفقه
والفقه الحديث وعلم القرآن **الشيخ** في وقت الحصيل قبل وقت التعلم
من المجد الى الله افضل اوقاته شرح الشباب ووقت السحر وما بين العائين و

المصدر

الحق

ينبغي ان يستغرق جميع اوقات فراغه من علمه في شغل العلم ان كان محمد بن الحسن لا يعلم
 التل كان يصنع عنده وفاز فكان اذا اتم من نوع منظر الى نوع آخر وكان يصنع هذه الملاء
 وزين يومه بالملح وقيل ان يومه من الموارث **فصل في شغل الطلبة والشيخ** ينبغي
 ان يكون صاحب العلم شغافا حيا غير خاسد ولا يفر ولا يفرح بل يسير بسيرة التحصيل
 الكمال وينبغي ان يكون همه العلم ان يغير العلم في قرنه علما ويشق على تلاميذه
 بحيث يثق على علماء العالم وينبغي ان لا يراهم احد ولا يخبر به لانه يصنع الا
 وقت فالحسن سيجري با حسنة والمشي بكيفية سارة قيل عليك ان يشغل جميع
 منك ان يتركه واثا انك تجمعه منك حتى انك تفرغ منك وياك المعادرات
 فانك تتعبدك وتضيق او تترك عليك التحصيل لان سبيل الاستغناء وياك ان تنظر
 المؤمن صوره فانه مفتا للعداوة ولا يميل لقوله من خلق المؤمن خيرا واثا يثاب
 ذلك من خلة الميتة **فصل في الاستفاد** ينبغي ان يكون طالب العلم مستفيدا
 وكل وقت حتى يحصل له الفضل وطريق الاستفادة ان يكون معه حجة حتى يكتب
 ما يسمع من المؤلف قبل ان يحفظه وما كتب قرأه قبل العلم ما يؤخذ من افواه الرجال
 لا يفرح بغيره فيقولون ما يسمعون يقولون احسن ما يحفظون وهو شخص انه ان
 يحفظ كل يوم شقصا من العلم فانه يسير ومن يتركه كثيرا او يفرح بغيره العلم

الفصل الثاني

الفصل الثالث

في كل وقت

فيشغل في جميع اوقات والساعات وينعم القيا والخليل والليل طويل
 فلا تنقص من ملكته ولا تفرغ من ملكته بافك وينبغي ان يعتم الشيوخ ويستفيد
 منهم ولا يفرح بكل ما فات بل يعتم ما حصله في الحال والاستقبال ولا بد لطالب العلم
 من عمل المشاق والدقة في طلب العلم والتمسك به وادق في طلب العلم فانه لا بد له من
 التل في المساء والليل كما ينبغي ان يستفاد من غيره في العلم والادب والادب
 بدل لاخر فيه **فصل في الوهم** في العلم والادب والادب في هذا العلم
 هو الله سبحانه وتعالى فلا من له من غيره في قوله لا اله الا الله لا اله الا الله
 في شبابه او يوقعه في السليق او يقيه بعدة السلطان فحشا كان طالب العلم
 عليه كان يغف والحق له اليد وقوله احسن من الوهم ان يفرح عن الشيخ
 كثره في التور وكثره في الكلام في العلم والادب من العلم والادب ان احسن
 طهار السوء اقرب الى العجاسة واليانه وابعده عن ذكر الله تعالى واقر
 الى الضمير ولا ان يصار الفراء فتح عليه ولا يقدمه وان لا يترك على الشغل
 فيكون بهك من يدع تركه وينبغي ان يفرح عن الفقيه ومن يملك الكتاب
 الكلام فان من يكثر الكلام في تركه وينبغي ان يترك ومن الوهم ان يفرح
 عن العلم والادب والادب فان الجارية مؤثرة لا هلا وان يترك شغل النبوة

الفصل

في حال السكاد والمطالعة ويكون مستقلاً بقدرة رسول الله صلى الله عليه وسلم في حفظ القرآن
 في حفظ القرآن من عدة المظالم ومطالعة الآية والاستعداد من الصالحين في حفظ القرآن
 العلم لا يتهاون برعاية الآداب السنية فان من تجاوز بالآداب حرم
 السنن ومن تجاوز السنن حرم الزنا ومن تجاوز الزنا حرم الفواحش ومن تجاوز الفواحش حرم الآثام وقال
 بعضهم من احب الله من رسول الله صلى الله عليه وسلم والى الله وسلم وطبق ان يكون
 الصلوات ويصل صلاة الفاتحة فان ذلك عون على التمسك ويمنع من التهاون
 ومن اعاد كل حال المطالعة ويقرأ في كل مرة في كل يوم في كل سنة في كل وقت
 ينفق ان يكون الله تعالى يرضى ويستحب المحبة يكتب ما يسمع كما قال النبي صلى الله عليه وسلم
 من يقرأ القرآن في كل يوم في كل سنة في كل وقت في كل سنة في كل وقت في كل سنة في كل وقت
 الحفظ ويأبى بورت النسيان وبقوله سبب الحفظ الجدة والواجبة وتبليغ العباد
 وصلة القليل بالمصنوع والشعور وقراءة القرآن من سبب الحفظ وليس من سبب
 الحفظ من قراءة القرآن ان لا سيما الآية الحكيمة في قراءة القرآن نظر الفضل
 لتولد من الفضل اعمال لقراءة القرآن سكران وكثرة الصلوات على النبي صلى الله عليه وسلم
 الشواك شرب العسل وكل الكد مع السكر واحد عشرة رابعة حمراء
 في كل يوم على الريق وكل شيء يورث الحفظ يشق من كثرة من الامم من الاستعداد وكل

في حفظ القرآن
 ليس

في حفظ القرآن

ما يلقى العلم ويندق الحفظ ويأبى بورت النسيان وبقوله سبب الحفظ الجدة والواجبة وتبليغ العباد
 في حفظ القرآن من عدة المظالم ومطالعة الآية والاستعداد من الصالحين في حفظ القرآن
 العلم لا يتهاون برعاية الآداب السنية فان من تجاوز بالآداب حرم
 السنن ومن تجاوز السنن حرم الزنا ومن تجاوز الزنا حرم الفواحش ومن تجاوز الفواحش حرم الآثام وقال
 بعضهم من احب الله من رسول الله صلى الله عليه وسلم والى الله وسلم وطبق ان يكون
 الصلوات ويصل صلاة الفاتحة فان ذلك عون على التمسك ويمنع من التهاون
 ومن اعاد كل حال المطالعة ويقرأ في كل مرة في كل يوم في كل سنة في كل وقت
 ينفق ان يكون الله تعالى يرضى ويستحب المحبة يكتب ما يسمع كما قال النبي صلى الله عليه وسلم
 من يقرأ القرآن في كل يوم في كل سنة في كل وقت في كل سنة في كل وقت في كل سنة في كل وقت
 الحفظ ويأبى بورت النسيان وبقوله سبب الحفظ الجدة والواجبة وتبليغ العباد
 وصلة القليل بالمصنوع والشعور وقراءة القرآن من سبب الحفظ وليس من سبب
 الحفظ من قراءة القرآن ان لا سيما الآية الحكيمة في قراءة القرآن نظر الفضل
 لتولد من الفضل اعمال لقراءة القرآن سكران وكثرة الصلوات على النبي صلى الله عليه وسلم
 الشواك شرب العسل وكل الكد مع السكر واحد عشرة رابعة حمراء
 في كل يوم على الريق وكل شيء يورث الحفظ يشق من كثرة من الامم من الاستعداد وكل

في حفظ القرآن
 ليس

في حفظ القرآن

وعلم الولدين باسمهما والفلان بكل حشده وصل اليدين بالطين والتمراب والجلود
على العتبة والاكلاء على احد زواجر الدار التوسوفي الميز وضباطه الشوس
على البدن وتجنيف الوجه بالثوب تركبت العكبت في البيت والتمراب بالصلوة
واسراج الزوج من المسجد والاشكار في الازهار في السون والاباط في الرجوع
وشرا كسر القنفذ من القفاة واداء الشر على الولد تركب في الاواني والطقاء
السراج بالنف كل ذلك يومئذ الغفر في ذلك الاثار وكان الله بانه يعلم معقود
والاوتشا طبع عكس تركب الدعاء للوالدين والميتي قاعدا والنفوس
قائما والعمل والنفية والاسراف والحسل والتمراب في الامور قال
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم استرلوا الزرق بالصدقة والكبر ببارك
يزيد في الخلق خصوصاً في الزرق وحسن الخطن مطلق الزرق وقسط
الوجه وحسن الكلام يزيد في الزرق وعن ابن عباس عليهما السلام ترك
الزناكة للفا وصل الاثابة للفا وادى سباب الجاهل للزرق اقامة الصلوة
بالعظيم والشموع وقراءة سورة الواقعة خصوصاً بالليل وقت العشاء وسورة
يس وتبارك الذي يبدى الملك في الصبح وحسن المسجد قبل الاذان والمداوة
على الطهارة وادارة سنة الحج والقر في البيت وان لا يتكلم بكلام الله ما بعد الزرة

السالمين
تطهير

ولا يكره

ولا يكره بحالسة النساء الا عند الحاجة وان لا يتكلم بكلام الغرور ومن استغل بما
لا يحبه فانه ما يحبه قال علي عليه الصلوة والسلام اقامت العقل ففصل الكلام
حايو يد والعز تركب الا في توقيت الشوك صدر الرحمن وان يفر عن قطع الاشجار
الرجلة الا عند الضرورة واسباع الوضوء وحفظ الصلوة لا بد من ان يتطهر شيئاً
من الطيب تركب الاثار الواردة في الطب الذي جعده الامام الشيخ ابو العباس المستنصر
في كتابه المسمى بطلب النور صحتك من طيبه الله الذي وقفنا على احكامه كانه
عده الرمال المشهورة اب الطعنين في يوم الثلاثاء عشر من شهر شعبان المعظم
سنة ثمان وخمسين بعد الف من الهجرة رسولنا ونبينا وصاحبنا
محمد رسول الله عليه وآله محمد بن عبد الله بن عبد المطلب في
عاشم بن عبد الله بن صلوات الله عليه وعلى
آله الطاهرين والحمد لله الذي اخرجنا من الضلالة
عليه وعلى آله اجمعين بحون الله الملك

الوداس



五

خبر از دستهای که در میان مردم است

تصنيف في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل
مجلد اول
كتاب النكاح
باب النكاح
الحكم بالنكاح
الحكم بالطلاق
الحكم بالرجوع
الحكم بالفسخ
الحكم بالعدة
الحكم بالمهر
الحكم بالشروط
الحكم بالوصية
الحكم بالعتق
الحكم بالزكاة
الحكم بالصوم
الحكم بالحج
الحكم بالعمرة
الحكم بالصدقة
الحكم بالخراج
الحكم بالقرض
الحكم بالبيع
الحكم بالشراء
الحكم بالإيجار
الحكم بالوكالة
الحكم بالتوكيل
الحكم بالوصاية
الحكم بالولاية
الحكم بالنفقة
الحكم بالطلاق
الحكم بالرجوع
الحكم بالفسخ
الحكم بالعدة
الحكم بالمهر
الحكم بالشروط
الحكم بالوصية
الحكم بالعتق
الحكم بالزكاة
الحكم بالصوم
الحكم بالحج
الحكم بالعمرة
الحكم بالصدقة
الحكم بالخراج
الحكم بالقرض
الحكم بالبيع
الحكم بالشراء
الحكم بالإيجار
الحكم بالوكالة
الحكم بالتوكيل
الحكم بالوصاية
الحكم بالولاية

ملک افغان

حایک در وقت روزگشت
 بیدار در وقت فراغت
 در تمام سال سبب سلامت
 در وقت فراغت در وقت
 در وقت فراغت در وقت
 در وقت فراغت در وقت
 در وقت فراغت در وقت

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or date, located at the bottom of the page.

مشرق مشرق

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, featuring dense cursive script and some marginalia.

لا امر الفعل

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, possibly a list or a detailed description of items.

ما حفر فی این سر لایم الفضا است
 است در و مطراست
 که ظهور فاعلاست

بسم الله الرحمن الرحيم

فصل مستقل عجیب در کتب فائزین او

[illegible]

والتاريخ المذكور في نسخة أخرى من سنة ١٠٠٠

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the preceding text.

[illegible][illegible]

فقد تم في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٥
بمدينة القاهرة

[illegible]

فقد اذاعه في كل
البلاد

لاستیلو مر باید شما جماعت مردان لاستیلی مرای توزن لاستیلو مر
شماره و دلاستیلن مر باید شما جماعت زنانه و بالکاید لاستیلن
زنانه زنانه دای تو مر دلاستیلن زنانه زنانه مر باید شمار و دلاستیلن
لاستیلن زنانه زنانه مر باید شما جماعت مردان لاستیلن زنانه
زنانه مرای توزن دلاستیلان زنانه زنانه مر باید شمار و دلاستیلن
زنانه زنانه مر باید شما جماعت زنانه و بالکایفه لاستیلن زنانه
مرای تو مر دلاستیلن زنانه مر باید شما جماعت مردان لاستیلن
زنانه مرای توزن و فی الجمول لاستیلن بوده مشو تو مر دلاستیلن
شمار بوده مشو شمار و دلاستیلن بوده مشو شما جماعت
مردان لاستیلی بوده مشو توزن لاستیلان بوده مشو شمار و
زنانه لاستیلن بوده مشو شما جماعت زنانه و بالکاید لاستیلن
زنانه زنانه مر باید شما جماعت زنانه و بالکاید لاستیلن بوده
مشو شمار و دلاستیلن زنانه زنانه مر باید شما جماعت
مردان لاستیلن زنانه زنانه مر بوده مشو توزن لاستیلان زنانه
زنانه مر بوده مشو شمار و زنانه لاستیلان زنانه زنانه مر بوده مشو

۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱
 ۴۷۲
 ۴۷۳
 ۴۷۴
 ۴۷۵
 ۴۷۶
 ۴۷۷
 ۴۷۸
 ۴۷۹
 ۴۸۰

معا
بسم الله الرحمن الرحيم

لا توفين لآدمان لا توفين لآدمان لا توفين لآدمان

[illegible][illegible]

و در مورد او که در این کتاب مذکور است

Handwritten text at the top of the right page, likely a title or introductory passage.

Main body of handwritten text on the right page, written in a cursive script with some red ink used for headings or emphasis.

Vertical handwritten text on the right margin of the right page.

Handwritten text at the top of the left page, continuing from the right page or as a separate section.

Main body of handwritten text on the left page, continuing the narrative or list from the right page.

Vertical handwritten text on the left margin of the left page.

[illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or date, located at the bottom of the page.

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

عبدالله بن محمد بن
عبدالله بن محمد بن

دا کرتا میں نے کئی ازل کئی کئی سال و چون دعا گوئی ہوئی کہ ازل کا وہ وقت نہاد و چون دعا گوئی ہوئی کہ ازل کا وہ وقت نہاد

[illegible]

A close-up of a manuscript page showing dense, handwritten text in a cursive script, likely Arabic or Persian, with some ink bleed-through visible from the reverse side.

157

لا يوافق على ذلك الا بعد ان يكون قد استشار في اموره
التي لا يوافق عليها الا بعد ان يكون قد استشار في اموره

[illegible]

و در هر روز از این عسل
بدرماند و آن را با آب
و سرکه و گلاب و روغن
و صندل و زعفران و
بنفشه و یاقوت و کبود
و لعل و فیروزه و شیشه
و گوهر و الماس و مروارید
و نقره و طلا و مس
و آهن و سرب و قلع
و زینک و منگنز و
نیکل و کوبالت و
مanganese و کروم
و وانادیم و تانتالوم
و نیوبیوم و مولیبدن
و تنگستن و اورانیوم
و پلازم و پرومتیوم
و اکتیوم و تورانیوم
و رادیوم و پولونیوم
و آفریزیوم و ایزوپروکت
و برونس و کورنیوم
و هارم و لیثیوم و
بریل و یاقوت و زمرد
و فیروزه و لعل و بنفشه
و صندل و زعفران و
گلاب و روغن و سرکه
و آب و نمک و شکر
و تخم و دانه و میوه
و گیاه و جانور و معدن
و فلز و سنگ و چوب
و پوست و عظم و خون
و لبن و شیر و کره
و پنیر و ماست و خامه
و بستنی و یخ و برف
و باران و باده و باد
و آتش و برق و صوت
و نور و گرما و سرما
و فشار و کشش و جاذبه
و مقاومت و انعطاف
و رسانایی و عایستگی
و نفوذپذیری و تراکم
و چگالی و دانسیته
و ویسکوزیته و ظرفیت
و قابلیت و امکان
و احتمال و محتمل
و ممکن و ناممکن
و حتمی و غیرحتمی
و قطعی و غیرقطعی
و دقیق و غیردقیق
و واضح و غیرواضح
و روشن و غیرروشن
و زیاده و کمبود
و فراوانی و کمیابی
و ارزشمند و بی‌ارزش
و سودمند و زیانبار
و مفید و مضر
و خوب و بد
و زیاده و کمبود

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, featuring dense cursive script and some marginalia.

الاولى
والثانية
والثالثة
والرابعة
والخامسة
والسادسة
والسابعة
والثامنة
والتاسعة
والعاشرة

الاولى
والثانية
والثالثة
والرابعة
والخامسة
والسادسة
والسابعة
والثامنة
والتاسعة
والعاشرة

ومن الامور
والثانية
والثالثة
والرابعة
والخامسة
والسادسة
والسابعة
والثامنة
والتاسعة
والعاشرة

والثانية
والثالثة
والرابعة
والخامسة
والسادسة
والسابعة
والثامنة
والتاسعة
والعاشرة

بسم الله الرحمن الرحيم

العوامل في النحو على ما ألفه الشيخ الفاضل

عبد الفاهر بن محمد الجرجاني في الله تراه وجعل الحجة متناهية
في ما عام لفظية ومعنوية فاللفظية منها أحد
الجنه متناهية ما عام لفظية ومعنوية فاللفظية
والمعنوية ضريبتين سماعية وقياسية فالسماعية
التي هي على ما ألفه الشيخ الفاضل

مشبه واصل مشبه به ودر صرف
فقر ما صلس مع مصوم يرد
ما صلس مشبه اسماء
صلس مع مكرر

في كتاب النحويين
في كتاب النحويين

هذا الكتاب من كتب النحويين
في كتاب النحويين

العوامل

في النحو على ما ألفه الشيخ الفاضل عبد الفاهر بن محمد

عبد الفاهر بن محمد الجرجاني في الله تراه وجعل الحجة متناهية
في ما عام لفظية ومعنوية فاللفظية منها أحد
الجنه متناهية ما عام لفظية ومعنوية فاللفظية
والمعنوية ضريبتين سماعية وقياسية فالسماعية
التي هي على ما ألفه الشيخ الفاضل

السماعية منها عددان ولتسمو التسماعية
معنى ما صلس مع مصوم يرد
ما صلس مشبه اسماء
صلس مع مكرر

فقط في نسخة عن حروف

عبد الفاهر بن محمد الجرجاني في الله تراه وجعل الحجة متناهية

الاسماء الخمسة هي التي تسمى بالاسماء الخمسة
 النوع الثاني من الاسماء الخمسة هي التي تسمى بالاسماء الخمسة
 النوع الثالث من الاسماء الخمسة هي التي تسمى بالاسماء الخمسة

وفايها كرمونا لئلا تتحزن ولربها كذا
 النوع الرابع من الاسماء الخمسة هي التي تسمى بالاسماء الخمسة
 النوع الخامس من الاسماء الخمسة هي التي تسمى بالاسماء الخمسة

النوع السادس من الاسماء الخمسة هي التي تسمى بالاسماء الخمسة
 النوع السابع من الاسماء الخمسة هي التي تسمى بالاسماء الخمسة
 النوع الثامن من الاسماء الخمسة هي التي تسمى بالاسماء الخمسة

النوع التاسع من الاسماء الخمسة هي التي تسمى بالاسماء الخمسة
 النوع العاشر من الاسماء الخمسة هي التي تسمى بالاسماء الخمسة

النوع الحادي عشر من الاسماء الخمسة هي التي تسمى بالاسماء الخمسة
 النوع الثاني عشر من الاسماء الخمسة هي التي تسمى بالاسماء الخمسة
 النوع الثالث عشر من الاسماء الخمسة هي التي تسمى بالاسماء الخمسة

النوع الرابع عشر من الاسماء الخمسة هي التي تسمى بالاسماء الخمسة
 النوع الخامس عشر من الاسماء الخمسة هي التي تسمى بالاسماء الخمسة
 النوع السادس عشر من الاسماء الخمسة هي التي تسمى بالاسماء الخمسة

النوع السابع عشر من الاسماء الخمسة هي التي تسمى بالاسماء الخمسة
 النوع الثامن عشر من الاسماء الخمسة هي التي تسمى بالاسماء الخمسة
 النوع التاسع عشر من الاسماء الخمسة هي التي تسمى بالاسماء الخمسة

والرافعة منها ثلاث كلمات هي

وشتان وسترعات
النوع العاشر أفعال الناقصة ترفع لام

وتنصب خبر وهي ثلث عن فعل
وكان وصار ووضح وسمى

واضح وظل ويات وما دام وما دحل
وما تدر وما اتك وما تدر

وما تدر وما اتك وما تدر

وليس النوع الحاد وعرفا

أفعال القارية ترفع انما واحدا
وهي أربعة أفعال عن وكا د وكا

والنوع الثاني عشر أفعال
المنع والذم ترفع اسم الجنس معرفا باللام

وهي أربعة أفعال بعد وبني وساء وبعد
النوع الثالث عشر أفعال

النوع الثالث عشر أفعال

تدخل على اثنين ثابتهما عبارة عن الاول
والثاني وهو اسم ليس اسم دوم عبارة الاول
وتتضمنهما معا وهي سبعة افعال

والمضروب يكونان دوا واين افعالها فعل
حسب وطلعت وطلعت وطلعت وطلعت وطلعت

ووجدت ووجدت ووجدت ووجدت ووجدت
ووجدت ووجدت ووجدت ووجدت ووجدت

ووجدت ووجدت ووجدت ووجدت ووجدت
ووجدت ووجدت ووجدت ووجدت ووجدت

ووجدت ووجدت ووجدت ووجدت ووجدت
ووجدت ووجدت ووجدت ووجدت ووجدت

Handwritten marginal notes on the right side of the top page, including phrases like 'والمضروب يكونان دوا' and 'واين افعالها فعل'.

ووجدت ووجدت ووجدت ووجدت ووجدت
ووجدت ووجدت ووجدت ووجدت ووجدت

ووجدت ووجدت ووجدت ووجدت ووجدت
ووجدت ووجدت ووجدت ووجدت ووجدت

ووجدت ووجدت ووجدت ووجدت ووجدت
ووجدت ووجدت ووجدت ووجدت ووجدت

ووجدت ووجدت ووجدت ووجدت ووجدت
ووجدت ووجدت ووجدت ووجدت ووجدت

Handwritten marginal notes on the right side of the bottom page, including phrases like 'والمضروب يكونان دوا' and 'واين افعالها فعل'.

المشبهة وكل اسم اخذ من الحروف
المشبهة وكل اسم اخذ من الحروف

والمضروب يكونان دوا واين افعالها فعل
والمضروب يكونان دوا واين افعالها فعل

ووجدت ووجدت ووجدت ووجدت ووجدت
ووجدت ووجدت ووجدت ووجدت ووجدت

ووجدت ووجدت ووجدت ووجدت ووجدت
ووجدت ووجدت ووجدت ووجدت ووجدت

ووجدت ووجدت ووجدت ووجدت ووجدت
ووجدت ووجدت ووجدت ووجدت ووجدت

ووجدت ووجدت ووجدت ووجدت ووجدت
ووجدت ووجدت ووجدت ووجدت ووجدت

ووجدت ووجدت ووجدت ووجدت ووجدت
ووجدت ووجدت ووجدت ووجدت ووجدت

ووجدت ووجدت ووجدت ووجدت ووجدت
ووجدت ووجدت ووجدت ووجدت ووجدت

ووجدت ووجدت ووجدت ووجدت ووجدت
ووجدت ووجدت ووجدت ووجدت ووجدت

Handwritten marginal notes on the left side of the bottom page, including phrases like 'والمضروب يكونان دوا' and 'واين افعالها فعل'.

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible][illegible]

سالی اندک این مقدار چوبی فی الفل معضم بود و در هر یک و وصل معضم در هر یک
آوردند و آخر اصل استخراجی و هم معضم است آن و در دین در اصل
رود و شل و فاضل بود و آن تا یک لقمه در هر یک و در دین شایدار اصل
رود و در آن تا یک لقمه در هر یک و در دین شایدار اصل
از جهت خفت و دین شایدار اصل بود و در آن تا یک لقمه در هر یک
در اصل معضم که اینها از جهت خفت و دین شایدار اصل
در آن تا یک لقمه در هر یک و در دین شایدار اصل
در معضم که اینها از جهت خفت و دین شایدار اصل
در آن تا یک لقمه در هر یک و در دین شایدار اصل

عمر بن الخطاب
ابن عبد المطلب
بن عبد مناف
بن قصي
بن كلاب
بن مرثد
بن هاشم
بن عبد شمس
بن قصى
بن كلاب
بن مرثد
بن هاشم
بن عبد شمس
بن قصى

[illegible]

